

اندماج المهاجرين في مصر

دروس من بحوث الهجرة ورؤي أصحاب المصلحة والتجارب الدولية

الآراء الواردة في هذه الدراسة تعبر عن آراء مؤلفيها، ولا تعكس بالضرورة آراء المنظمة الدولية للهجرة أو أي مؤسسة أخرى. ولا تعكس التسميات المستخدمة، ولا طريقة عرض المواد الواردة فيه، أي رأي مؤسسي بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو سلطاتها، أو حدودها.

تلتزم كلا من وحدة بحوث ودراسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة بمبدأ أن الهجرة الإنسانية والمنظمة تعود بالنفع على المهاجرين والمجتمع. وتعمل المنظمة الدولية للهجرة بصفقتها منظمة حكومية دولية مع شركائها في المجتمع الدولي على: المساعدة في مواجهة التحديات العملية للهجرة؛ وتعزيز فهم قضايا الهجرة؛ وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة؛ وصون كرامة المهاجرين ورفاههم.

لا يجوز استخدام هذا المنشور أو نشره أو إعادة توزيعه لأغراض تهدف أساساً إلى تحقيق مكاسب تجارية أو مالية، باستثناء الأغراض التعليمية مثل إدراجه في الكتب الدراسية.

جميع الحقوق محفوظة لوحدة بحوث ودراسات الهجرة

mru-feps.com / mru@feps.edu.eg

ISBN (PDF) 978-92-9268-123-4

PUB2024/090/R

Year of Publication 2025

MRU 2025



اندماج المهاجرين في مصر

دروس من بحوث الهجرة ورؤى أصحاب المصلحة والتجارب الدولية



هذه الدراسة البحثية مقدمة من وحدة بحوث ودراسات الهجرة MRU بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والتي تم اعدادها بواسطة فريق بحثي متميز من الخبراء والمتخصصين، وبدعم من مكتب المنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة.

يتوجّه الفريق بخالص الشكر والتقدير إلى السيد الأستاذ الدكتور محمد سامي عبد الصادق رئيس جامعة القاهرة لدعمه المستمر لوحدة بحوث ودراسات الهجرة، مما ساهم في نجاح اعداد هذه الدراسة البحثية، التي تمت تحت رعاية الأستاذة الدكتورة حنان محمد علي القائم بأعمال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ورئيس مجلس إدارة وحدة بحوث ودراسات الهجرة، لحرصها على تقديم كافة سبل الدعم للفريق.

كما يتقدم الفريق البحثي بالشكر إلى كل من السيد /كارلوس أوليفر كروز، رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في مصر، والسيد/ محمد هاشم، مسؤول دعم البرنامج الوطني بالمنظمة، على مساندتهما وآرائهما القيّمة ودعمهما في اخراج هذه الدراسة البحثية.

ويعتز الفريق البحثي بالقيادة الفريدة والرائعة للأستاذة الدكتورة/ عادلة رجب، أستاذة الاقتصاد بالكلية، ومنسقة وحدة بحوث ودراسات الهجرة MRU التي يكن لها الفريق خالص الشكر والتقدير والامتنان على جهودها الحثيثة وتذليلها للصعاب وتوجيهاتها البناءة وإثرائها للنقاشات العلمية حول المشروعات المرتبطة بالهجرة.

ويتكون الفريق البحثي من التالي أسمائهم والذين كانت إسهاماتهم القيّمة محل تقدير:

الأستاذة الدكتورة/ عادلة رجب، أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – رئيسة الفريق.

الأستاذة الدكتورة/ علا الخواجه، أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – المشرفة العامة.

الأستاذة الدكتورة/ هبة نصّار، أستاذ الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – مُراجعة المشروع.

الدكتور/ أيمن زهري، خبير السكان والهجرة – مُراجع المشروع.

الأستاذة الدكتورة/ أماني مسعود، أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الأستاذة الدكتورة/ هويدا عدلي، أستاذ العلوم السياسية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

الأستاذة الدكتورة/ هايدي علي، أستاذ الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الدكتور/ منى السيد، مدرس الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

الأستاذ/ أحمد حمدون، مدرس مساعد العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة .

الأستاذة/ منار السحماوي، باحثة بوحدة بحوث ودراسات الهجرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

المهندسة/ حنان الجندي، مساعدة منسقة – وحدة بحوث ودراسات الهجرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

السيد/ عبد الرحمن صالح، مسؤول إداري – مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

كما يتوجّه الفريق بخالص التقدير إلى الأستاذ الدكتور/ بيتر شولتن، أستاذ حوكمة الهجرة والتنوّع بجامعة إيراسموس بروتردام، على إسهاماته الأكاديمية الغنية وأبحاثه الرائدة في مجال الهجرة وتغيّر المناخ، والتي كان لها أثر بالغ في توجيه هذا البحث.

وفي الختام، يثمن الفريق الجهود المخلصة التي بذلها جميع المشاركين في المقابلات ومجموعات النقاش المركزة — بما في ذلك المهاجرون المقيمون في مصر، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الحكومية، والمنظمات الدولية — الذين أسهموا في تعميق فهم ظروف المهاجرين، والتحديات التي تواجههم، والخدمات الأساسية المقدّمة لتعزيز جودة الاستجابة والوصول إلى الفئات الأكثر هشاشة.



8.....	I-المقدمة
9.....	II-الإطار المفاهيمي
10	مفهوم الاندماج.....
10	برامج أو أطر السياسات المتعلقة باندماج المهاجرين.....
11	الفرق بين الهجرة واللجوء.....
12	مؤشرات قياس اندماج المهاجرين.....
14.....	III-النظريات الرئيسة حول اندماج المهاجرين في المجتمعات المضيفة.....
14	أ-نظرية استيعاب المهاجرين / اللاجئين (ASSIMILATION).....
15	ب-نظرية الشبكات الاجتماعية / رأس المال الاجتماعي (SOCIAL NETWORKS/SOCIAL CAPITAL).....
15	ج-نظرية الاستيعاب الجديدة: (THE NEW ASSIMILATION THEORY).....
15	د-نظرية الاندماج / التكيف المتبادل: (INTEGRATION/ MUTUAL ACCOMMODATION).....
16	هـ-نظرية التعددية الثقافية (MULTICULTURALISM).....
16	و-نظرية الأطر العامة لصنع السياسات (POLICY FRAMEWORK).....
16.....	IV-اندماج المهاجرين في دول الجنوب.....
18	تجارب عربية لاندماج المهاجرين.....
19.....	تجربة المغرب.....
21.....	أولاً: المساعدة والحماية الاجتماعية.....
23.....	ثانياً: الصحة.....
22.....	ثالثاً: التعليم.....
23.....	رابعاً: سوق العمل.....
24.....	تجربة الأردن.....
24.....	خريطة وسياسات الهجرة في الأردن.....
25.....	أولاً: المساعدة والحماية الاجتماعية.....
26.....	ثانياً: الصحة.....
26.....	ثالثاً: التعليم.....
26.....	رابعاً: سوق العمل.....
27.....	•وثيقة العهد الأردنية "الميثاق الأردني":.....
28.....	•تحديات ودروس مستفادة من تجربة الميثاق الأردني.....
29.....	V-التوجهات المصرية تجاه اندماج المهاجرين.....
30	أولاً: المساعدة والحماية الاجتماعية.....
33	ثانياً: الصحة.....
36	ثالثاً: التعليم.....
39	رابعاً: سوق العمل.....
43.....	VI-رؤى أصحاب المصلحة في مجال اندماج المهاجرين في مصر.....
43	توجهات الحكومة المصرية وأدوارها في قضية اندماج المهاجرين.....



44.....	الوضع القانوني لتواجد المهاجرين
44.....	المهاجرين والمساعدات الدولية
44.....	أدوار المنظمات الدولية في مصر في قضية اندماج المهاجرين
48.....	رؤي وأدوار منظمات المجتمع المدني تجاه القضية محل الدراسة
57.....	VII-الخاتمة
59.....	VIII-قائمة المراجع
63.....	IX-الملحقات



الاختصارات

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	CAPMAS
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة	DESA
منظمة العمل الدولية	ILO
المنظمة الدولية للهجرة	IOM
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	ICESCR
مؤشر سياسات إدماج المهاجرين	MIPEX
المجلس القومي للطفولة والأمومة	NCCM
اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر	NCCPIM&TIP
المجلس القومي للمرأة	NCW
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD
منظمة إنقاذ الطفل الدولية	SCI
الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء	SNIA
التعليم والتدريب الفني والمهني	TVET
منظومة التأمين الصحي الشامل	UHS
صندوق الأمم المتحدة للطفولة	UNICEF
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	UNHCR
صندوق الأمم المتحدة للسكان	UNFPA
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين	UNRWA

لا تثبت أحيانا كثيرة جذور الانسان في مكان ميلاده، فالهجرة واللجوء ترافقاه منذ ميلاده حتى رحيله. فبين تداعيات الصراعات السياسية، والحروب الاهلية، والثورات المسلحة، والاضطهاد المجتمعي والتمييز العرقي والديني من ناحية، وبين الجفاف والتصحر والزلازل والبراكين وغيرها من كوارث طبيعية وتغيرات مناخية من ناحية اخرى، يتزايد زحف البشر الذي تشهده مجتمعات العالم عامة ومجتمعات المنطقة العربية خاصة، وتتعدد اشكال الزحف من مكان لأخر سواء بشكل رسمي او غير رسمي ليحمل الراحل احلامه بالبقاء والاستقرار في البلد المضيف أو يعانده ميراثه في المعاناة والعنصرية مع تخطى الحدود الجغرافية.

وتتبارى اقلام الباحثين والدارسين في دراسة احوال المهاجرين واللاجئين وتتركز الاهتمامات في العلوم الاجتماعية على دراسة ديناميكيات وتفاعلات حياة المهاجرين في المجتمعات الجديدة المستقبلية سواء في مجتمعات الشمال في الغلب الاعم او في دول الجنوب التي تعد الملجأ الاخير إذا تهاوت أحلام المهاجر أن تكون دولة الاستقبال في الجنوب هي دولة (الترانزيت) له نحو الشمال.

وتسعى الدراسة الحالية الى الكشف عن مقومات حياة المهاجرين من دول نامية الى دول مثيلة، وذلك من خلال الاجابة على عدد من الاسئلة اهمها:

- ما مدى تقبل مجتمعات الدول النامية ببنيتها الاجتماعية الهشة وأوضاعها الاقتصادية المتأزمة ومنها المجتمع المصري لقبول هذا الكم من المهاجرين واللاجئين؟
 - ماهي قدرة المهاجر نفسه على الاندماج في المجتمع الجديد سواء ثقافيا او اقتصاديا في القطاعات المختلفة، وماهي الخطوط العامة لسياسات الدولة المصرية تجاه القادمين الى مصر مهاجرين ولاجئين؟
 - هل هناك ما يسمى بسياسات الازمة المؤقتة أم تستفيد دول الاستقبال عموما ومنها مصر بقرارات سياسات الازمة لتكون جزءا من سياساتها العامة على المدى الطويل في سياسات دمج القادمين اليها؟
 - هل هناك تصور معين للدولة المصرية في تعاونها مع كافة المنظمات الدولية والمحلية في موضوع المهاجرين؟
- تركز هذه الدراسة بأقلام عددا من الباحثين المتميزين في تعاون مثمر بين ايقونة جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ووحدتها الواعدة " وحدة بحوث دراسات الهجرة " بالتعاون مع مكتب المنظمة الدولية للهجرة النشيط بالقاهرة لدراسة مجتمع المهاجرين والذي تعدى نحو 9 مليون مهاجر ولاجئ يعيشون على الارض المصرية كضيوف وقادمين جدد لتستهدف الدراسة من خلال اقتراب تاريخي/ استقرائي تحليل مدى اندماج المهاجرين مع المجتمع المصري من خلال عدة مؤشرات اهمها: مدى إتقان اللغة السائدة في المجتمع المضيف، القدرة على الوصول لسوق العمل، لم شمل الأسرة، المشاركة السياسية، والتجنس للحصول على الحقوق المدنية بالدولة المضيفة، وهي المعايير التي وافقت عليها الادبيات.

وعلى ذلك، تستند الدراسة إلى منهجية متكاملة، تجمع بين مراجعة الأدبيات النظرية الخاصة بقضايا اندماج المهاجرين، ودراسة الحالات الناجحة حول العالم مع التركيز على النموذج الأقرب للحالة المصرية. ويساند التحليل من الجانب المنهجي "مقابلات متعمقة لتحليل رؤى منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة لبيان تصوراتهم ورايهم في سياسات مصر في اندماج المهاجرين، وأيضاً لرصد وتحليل السياسات والقرارات والإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل الحكومة المصرية في قضية الهجرة واللجوء.

كما تتطرق الدراسة بحثيا للمرة الاولى عن توجهات المواطنين المصريين تجاه المهاجرين واللاجئين في المجتمع المضيف، من خلال استبيان يستوضح الخطوط العريضة للسياسات العامة في مصر التي تمس الحياة اليومية للاجئين، وتحليل تداعيات مخرجات هذه السياسات على المصريين والمهاجرين.



في ضوء ذلك، تنقسم الدراسة إلى خمسة أجزاء أساسية:

أولاً: تحديد المفاهيم وفك الارتباط بين مفهوم المهاجر واللاجئ، الدمج والاندماج، وتحديد مؤشرات اندماج المهاجرين في المجتمعات المستقبلية للمهاجرين، بالإضافة إلى عرض الأطر العامة لسياسات الاندماج.

ثانياً: تعالج الدراسة في جزئها الثاني، النظريات المختلفة لاندماج المهاجرين في مجتمعات الاستقبال وأهمها نظرية الأطر العامة لصنع السياسات للبحث، وهل يمكن الحديث عن نموذج واحد يمكن استخدامه عبر السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة؟

ثالثاً: تتناول الدراسة تجارب دول عربية في اندماج المهاجرين واللاجئين، من خلال تجربة كلا من المغرب والاردن بصفتها نموذجين هامين في دراسة تجربة الاندماج وتجربتهما في مجال الصحة والتعليم وسياسات المساعدة والحماية الاجتماعية، وسوق العمل

رابعاً: يتم الانتقال الى الحالة المصرية ومناقشة خصوصيتها، من خلال مدى تمتع المهاجر بحقوقه الأساسية في الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة وسوق العمل، وأيضاً، علاقة الدولة بالمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون لاجئين والتحديات الرئيسية التي تؤثر على جهودها في استيعاب المهاجرين واللاجئين.

خامساً: تناقش الدراسة الرؤى والأدوار التي تقوم بها مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مصر لاستكمال دائرة صنع وتقييم السياسات العامة ومنها سياسات الهجرة في مصر.

وإيماناً من فريق البحث بضرورة التفرقة بين سياسات الدولة العامة وسياسات الدولة في ادارة الازمة، تبنت الدراسة فكرة المصارحة الاكاديمية والشفافية المعلوماتية في إطار اخلاقيات البحث الميداني، فهدفت لتوجيه نظر الباحثين وصناع القرار وشركاء الدولة في التنمية من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية الى اهمية الدراسة الجادة لأحوال المهاجرين واللاجئين في مصر إذ أنها السبيل الوحيد للحفاظ على قوة مصر الناعمة وتناغم علاقتها مع رعايا الدول التي تشهد صراعات. كما تلفت الدراسة النظر إلى ضرورة تضمين بعض قرارات سياسات الازمة في السياسات العامة للدولة على المدى الطويل لمزيد من الرشادة في حساب المكسب والخسارة للدولة عند ادارة ملف اندماج المهاجرين في مصر.

II- الإطار المفاهيمي

من المهم عند تناول المساهمات النظرية في العلوم الاجتماعية والإنسانية حول عملية اندماج المهاجرين في المجتمعات المضيفة، أن نبدأ أولاً بتوضيح معاني ودلالات عدد من المفاهيم الرئيسية المرتبطة بموضوع الدراسة وتتمثل في الاندماج؛ وبرامج أو أطر السياسات المتعلقة باندماج المهاجرين؛ والفرق بين الهجرة واللجوء؛ وأخيراً مؤشرات الاندماج.



تؤكد المنظمة الدولية للهجرة (IOM) International Organization of Migration تعدد هذا المصطلح، والذي يختلف ويُفهم بطرق متعددة حسب البلد والسياق. إذ يعرّف اندماج المهاجرين بأنه "عملية التكيف المتبادل بين المجتمع المضيف والمهاجرين ذاتهم، سواء كانوا أفراداً أو مجموعات."¹

كما تعرّف المنظمة الدولية للهجرة ان الاندماج الناجح هو "عملية ديناميكية في اتجاهين، تنطوي على التكيف المتبادل بين المهاجرين والمجتمع المضيف" وذلك استناداً إلى مبادئ حماية الحقوق الأساسية، وعدم التمييز وتحقيقهم استقراراً في الإقامة (بصورة قانونية) في المجتمعات المستقبلية، وهو ما يؤهلهم للمساهمة بشكل فعال في تنمية البلد المضيف لهم وكذلك بلدانهم الأصلية عند عودتهم.² لذا يصبح هذا التكيف من الضروري لجميع الأطراف المشاركة، ولا يعد نوعاً من الرفاهية للدولة المستقبلية حتى لو كانت من الدول النامية، بل يعد مطلباً أساسياً للوصول لنهج فعال وشامل لإدارة الهجرة في مختلف السياقات، وما قد يترتب عليه من فوائد كتعضيد للأمن وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والوثام الاجتماعي في الدولة المضيضة.

وترى المنظمة الدولية للهجرة، أن سياسات الاندماج متعددة الثقافات هي "نموذج لسياسات التكامل التي ترحب بالحفاظ على التنوع الثقافي والتعبير عنه بل والاحتفاء به في بعض الأحيان. ويشجع هذا النهج المهاجرين على أن يصبحوا أعضاء كاملين في المجتمع مع الاحتفاظ بهوياتهم الثقافية. وهو يجمع بين الاعتراف بالخلفيات والتقاليد وطرق النظر إلى العالم المختلفة وبين قيم عالمية معينة، مثل سيادة القانون أو المساواة بين الجنسين، والتي تتغلب على الاختلافات الثقافية وتضمن ذات الحقوق للجميع. ومن ثم فإن علاقة التكامل يمكن التقاطها على أفضل وجه في صورة فسيفساء تمكن المجموعات العرقية الأقلية من العيش جنباً إلى جنب مع الأغلبية."³

برامج أو أطر السياسات المتعلقة باندماج المهاجرين

ولأن الاندماج لا يتحقق تلقائياً، فنجد أنه يرتبط بمجموعة من السياسات المصممة خصيصاً لهذا الغرض والتي يقصد بها الترتيبات والأطر التي تستهدف دعم اندماج المهاجرين في المجتمعات المضيضة، وتأخذ في اعتبارها حقوق والتزامات كل من المجتمعات المضيضة والمهاجرين المتمثلة في التعليم للأطفال وللبالغين والخدمات الصحية والاجتماعية والوصول إلى سوق العمل. وبهذا المعنى ينطوي مصطلح الاندماج على أهمية الالتزام والاحترام لمجموعة من القيم الأساسية بين المهاجرين ومجتمعاتهم المضيضة بهدف تعظيم الفائدة من الهجرة لكل أصحاب المصلحة المتشاركين. كما تصف المنظمة الدولية للهجرة المناهج الشاملة للاندماج بأنها "تلك التي تساعد على ضمان تمكين المهاجرين من المشاركة الكاملة في المجتمع المضيف سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية أو الثقافية"؛ وتتيح تلك البرامج للمهاجرين أن يطوروا معارفهم ومهاراتهم وخبراتهم وقدراتهم (أي رأس مالهم البشري) أثناء إقامتهم في الدولة المضيضة، بما يسمح بتعزيز النمو الاقتصادي في تلك الدول، وفي الوقت ذاته يدعم بناء روابط حيوية بين بلدهم الأصلي والبلد المضيف.

وجدير بالذكر أن برامج الاندماج والسياسات المرتبطة تكون أكثر فعالية إذا أخذت في الاعتبار عند تصميمها خصائص المهاجرين (النوع الاجتماعي، العمر، التعليم، اللغة... إلخ)، ومدة الإقامة وكذلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة في البلد المضيف؛

¹ IOM and MIGRANT INTEGRATION” (Later: International Organization for Migration), المنظمة الدولية للهجرة, IOM’s Labour Migration and Human Development Programme, 2012, available at: https://www.iom.int/sites/g/files/tmzbd1486/files/migrated_files/What-We-Do/docs/IOM-DMM-Factsheet-LHD-Migrant-Integration.pdf

Ibid.2

³ IOM, “Chapter 6: MIGRATION, INCLUSION and SOCIAL COHESION: CHALLENGES, RECENT DEVELOPMENTS and OPPORTUNITIES, WORLD MIGRATION REPORT 2020” (184-206: https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr_2020.pdf, 2020).



فلا يوجد برنامج مثالي لاندماج المهاجرين، وإنما ينبغي على كل دولة أن تطور منهجها الخاص الملائم لظروفها وكذا لخصائص مجتمع المهاجرين المقيم فيها.

هذا إلى جانب أهمية أن تتضمن تلك البرامج استراتيجيات خاصة لتوعية المجتمعات المضيفة بالمساهمات الإيجابية للمهاجرين، وفوائد العيش والعمل في بيئات متعددة الثقافات، وذلك للحد من سوء الفهم لدى المجتمعات المضيفة من تواجد المهاجرين، والتي قد يعوق نجاح أي برامج وسياسات للاندماج.

وجدر بالذكر أن تطبيق برامج اندماج المهاجرين ليس بالأمر السهل لتقاطعها مع عدد كبير ومتشعب من السياسات في أي دولة في مجالات التعليم، والصحة، وسوق العمل وتكافؤ الفرص، إلى جانب السياسات الداخلية من فرص اكتساب الجنسية، وتحقيق الأمن القومي، وكذلك تطبيق حقوق الإنسان. لذا يتعين على كل دولة مضيئة أن تحدد سياسات قبول المهاجرين بداية من الوضع القانوني للمهاجر وما يرتبط به من حقوق وواجبات، وقدرته على الوصول للخدمات المختلفة. هذا بدوره يتطلب تماسكاً وتناغماً بين السياسات المتبعة في الدول في تلك المجالات بحيث تأخذ في الاعتبار عملية اندماج المهاجرين من ناحية، وحجم التكلفة الأساسي لتقديم تلك الخدمات وقدرة الدولة على تحمل هذه التكاليف من ناحية أخرى، بما يكفل الحفاظ على الحقوق الأساسية للمهاجرين وكذلك عدم الإضرار بالمجتمعات المضيفة.

الفرق بين الهجرة واللجوء

بداية من المهم أن نحدد أن لفظ المهاجر Migrant يعتبر مصطلحاً فضفاضاً، فلا يوجد له تعريف في القانون الدولي، إذ لا يعدو أن يكون تعبيراً عاماً عن الشخص الذي ينتقل من مكان إقامته المعتاد، سواء داخل بلد ما أو عبر الحدود الدولية، بشكل مؤقت أو دائم، ولأسباب متنوعة. ويشمل هذا المصطلح عدداً من الفئات القانونية المحددة للأشخاص، فمن ضمن المهاجرين العمالة الأجنبية؛ والمهاجرين المهرين أو غير الشرعيين؛ واللاجئين وطالبي اللجوء، والطلاب الدوليين. ويختلف التعامل مع هذه الفئات من حيث التنظيم القانوني أو عدمه، وكذا من حيث التحديات التي تواجههم والتدخلات المطلوبة لحوكمة عملية الهجرة، وتعظيم الاستفادة منها للجميع.

لذا لا يوجد على المستوى الدولي تعريفاً معتمداً يوضح مصطلح المهاجر، والتعريف السابق هو مساهمة من المنظمة الدولية للهجرة لأغراضها الخاصة، ولا يترتب عليه إسباغ أو الاعتراف بأي وصف أو مضمون قانوني جديد.⁴ ومع ذلك، من المهم التمييز بين مدرستين في تعريف المهاجر: النهج الشامل (Inclusivist) والنهج الضيق (Residualist).

النهج الشامل (Inclusivist) وهو الذي يغطي جميع أنواع حركة الأفراد، وإن أشارت له المنظمة الدولية للهجرة بمصطلح "النهج الشمولي" ويقصد به أن الهجرة الدولية تشمل كل أشكال التنقل، مثال: الهجرة الاقتصادية، وهجرة المناخ، وحركات اللجوء السياسي، واللجوء بدافع الحروب والاضطرابات والصراعات.

بينما يُعرّف النهج الضيق (Residualist) وقد ترجمته المنظمة الدولية للهجرة بمصطلح النهج "الاستبقائي" إذ يستثنى من مصطلح "المهاجر" من يفرون من الحروب أو الاضطهاد، واللاجئين أو طالبي اللجوء.⁵

4 المنظمة الدولية للهجرة IOM، "About Migration"، <https://www.iom.int/about-migration> , accessed: Dec. 2024. IOM، المنظمة الدولية للهجرة. Sironi, A. C. Bauloz and M. Emmanuel (eds.), "Glossary on Migration", International Migration Law, No. 34. International 5 Organization for Migration (www.meaningofmigrants.org) المنظمة الدولية للهجرة. IOM), Geneva, 2019, pp.132-134.



وأخيراً يُعرّف قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة المهاجر الدولي بأنه "أي شخص يغير بلده المعتاد للإقامة"⁶، ويستثني من هذا التعريف تحركات الأفراد عبر الحدود الدولية المرتبطة بالترفيه، العطلات، زيارات الأصدقاء والأقارب، الأعمال التجارية، تلقي العلاج الطبي، أو ممارسة شعيرة الحج الدينية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة الحالية سوف تتبنى التعريف الأخير للمهاجر الذي يشير إلى "الشخص الذي يغير بلده المعتاد للإقامة، وبالتالي فهو يشمل في طياته الهجرة قصيرة الأمد وطويلة الأمد، والهجرة النظامية وغير النظامية، وهجرة العمالة، والهجرة البيئية، والطلاب المهاجرين وكذلك اللاجئين وطالبي اللجوء وضحايا الإتجار بالبشر العابرين لحدود دولية". إلا أنه يجب توضيح أن مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، تصف برامج اندماج اللاجئين المعاد توطينهم بأنها "عملية متبادلة وتدرجية ومتعددة الأبعاد، ولها جوانب قانونية واجتماعية/اقتصادية وثقافية مترابطة." لذا يتطلب الاندماج قدرًا من التنسيق والتعاون وتأمين الموارد يتم تعديلها وتكييفها للاستجابة لأي ثغرات أو مشكلات تتكشف مع الوقت والخبرة، نتيجة لتلبية احتياجات السكان المتغيرة"⁷. ورغم اختلاف السياق عن تعريف المنظمة الدولية للهجرة إلا أن كل ما تضمنه التعريف السابق ينطبق أيضاً على عمليات اندماج المهاجرين في المجتمعات المضيفة.

مؤشرات قياس اندماج المهاجرين

تتعدد مؤشرات قياس اندماج المهاجرين، حيث أشارت المنظمة الدولية للهجرة في تقريرها عام 2020م، إلى ستة محاور أساسية يجب الالتفات إليها عند التعامل مع قياس اندماج اللاجئين والمهاجرين في المجتمع المضيف وهي: (1) مدى إتقان اللغة السائدة في المجتمع المضيف؛ (2) القدرة على الوصول لسوق العمل؛ (3) لم شمل الأسرة؛ (4) المشاركة السياسية؛ (5) التجنس؛ (6) الحصول على الحقوق المدنية بالدولة المضيفة.

هذا ويوجد تقريران آخران لقياس اندماج المهاجرين وهما: تقرير مؤشرات اندماج المهاجرين الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛ ومؤشر سياسة تكامل الهجرة (MIPEX)⁸ الذي يصدر عن مركز برشلونة للشؤون الدولية (Barcelona Centre for International Affairs) ومجموعة سياسة المهاجرين (Migration Policy Group) منذ عام 2004م وقد صدر آخر تقرير له في 2020 حيث يغطي المؤشر 56 دولة في جميع القارات.⁹

ونلاحظ أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي صدر بعنوان "مؤشرات اندماج المهاجرين" اعتمد على 83 مؤشر لقياس اندماج المهاجرين وأطفالهم في المجتمعات الموجودة في المنظمة والاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأخرى. ويغطي التقرير ثلاث مجموعات عامة لقياس الاندماج وهم المهاجرون البالغون، والشباب لآباء مولودون في الخارج، وأصحاب جنسيات لدول من خارج بلاد المنظمة والاتحاد الأوروبي. كما يعتمد على مؤشرات اندماج محورية كالاندماج في كل من التعليم، ومستوى المعيشة، وسوق العمل، والمشاركة المدنية، والدمج الاجتماعي.¹⁰

وتتفرع المؤشرات الكبرى في المجموعات إلى مؤشرات فرعية في التعليم الذي يتطلب إتقان لغة البلد المضيف، ومستوى التحصيل التعليمي للمهاجرين، ومدى إمكانية التحاق الكبار في التعليم؛ وفي الصحة وهي نسبة الأشخاص الذين هم في حالة

UN DESA, Recommendations on Statistics of International Migration, Revision 1 (1998) para. 32.6

UNHCR, "Integration Programmes", in: UNHCR Integration Handbook for Resettled Refugees," March 2024, available at: <https://www.unhcr.org/handbooks/ih/getting-started/integration-programmes>.

IOM, "Chapter 6: Migration, Inclusion and Social Cohesion: Challenges, Recent Developments and Opportunities, World Migration Report 2020" (184-206).

IOM.int/system/files/pdf/wmr_2020.pdf, (2020). المنظمة الدولية للهجرة. <https://publications>.

MIPEX, "Who Produces MIPEX | MIPEX 2020," www.mipex.eu, <https://www.mipex.eu/who-produces-mipex>.

OECD, "Indicators of Immigrant Integration 2023," OECD, 2023, https://www.oecd.org/en/publications/2023/06/indicators-of-immigrant-integration-2023_70d202c4.html.



صحية جيدة أو أفضل، وهؤلاء الذين يعانون من زيادة الوزن، والمدخنين، والذين أبلغوا عن احتياجات طبية غير مُلباة، والذين يجدون صعوبة في تحمل تكاليف الرعاية الصحية، ونسبة الأسر التي لم تستخدم أي خدمات صحية أو رعاية أسنان خلال الأشهر الإثني عشرة الماضية.

أما في سوق العمل فتمثل المؤشرات في تلك التي تعتمد على معدل التوظيف بين المهاجرين، ومعدل المشاركة، ومعدل البطالة طويلة الأمد بين المهاجرين، ونسبة الذين يخشون فقدان أو عدم العثور على وظيفة، ونسبة غير النشطين الذين يرغبون في العمل. وأيضًا يأخذ في الاعتبار نسبة الموظفين العاملين الذين يعملون (ساعات عمل طويلة، بدوام جزئي، ودوام جزئي غير طوعي)، إلى جانب تصنيف الوظائف حسب نوع العقد، والمهارات المطلوبة للعمل، ومعدل التأهيل، ونسبة العاملين لحسابهم الخاص ونسبة الإيرادات القادمة من العميل الرئيسي إل العاملين لحسابهم الخاص، وحجم الشركة.

كما تنقسم مؤشرات مستوى المعيشة إلى كل من متوسط الدخل، وتوزيع الدخل، ومعدل الفقر النسبي، وحصصة الأشخاص المعرضين لخطر الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي، ومعدل امتلاك المساكن، وحصصة المستأجرين بسعر السوق، وحصصة المستأجرين بسعر مخفض، ومعدل الاكتظاظ السكاني، وحصصة المساكن دون المستوى، وعبء تكاليف السكن، وحصصة الأشخاص الذين أبلغوا عن مشكلة رئيسة واحدة على الأقل في أحيائهم.

وأخيرًا يقصد بمؤشرات المشاركة المدنية كل من معدل اكتساب الجنسية، ومعدل المشاركة الوطنية للناخبين، وتصورات الدولة المضيفة لوجود المهاجرين، والتأثير الاقتصادي والثقافي المتصور للهجرة، ومعدلات العضوية في المنظمات التطوعية، ونسبة الأشخاص الذين يثقون في الشرطة أو البرلمان أو النظام القانوني، ونسبة الأشخاص الذين يعتقدون أن تكامل المهاجرين ناجح جدًا أو ناجح إلى حد ما، ووجهات نظر المجتمع المضيف حول تطور نتائج التكامل، وعوامل التكامل الاجتماعي المتصورة لنجاح التكامل، والتمييز على أساس العرق أو الجنسية أو العرق.¹¹

فيما يتعلق بمؤشر سياسات اندماج المهاجرين (MIPEX)، وعلى عكس نظيره التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الذي يقيس مستويات الاندماج من خلال مؤشرات كمية، يُعد MIPEX أداة قيمة لتقييم فعالية سياسات الحكومة في اندماج المهاجرين، مع تركيزه على مرحلة صنع السياسات وليس على مستوى الاندماج ذاته.¹²

ويغطي MIPEX كمؤشر لسياسات اندماج المهاجرين ثماني مجالات سياسية، تتشابه مع ست مجالات للاندماج الواردة في تقرير الهجرة العالمي 2020 للمنظمة الدولية للهجرة، مع استبدال مهارات اللغة بتدابير مكافحة التمييز ضد المهاجرين، وإضافة قطاعي التعليم والصحة. ويتم تصنيف كل مجال من المجالات الثمانية ضمن أربعة أبعاد للسياسات العامة، ليصل العدد الإجمالي للأبعاد إلى 32 بعدًا، تُقسَّم بدورها إلى حوالي 167 مؤشرًا فرعيًا يُكوِّن المؤشر العام. وهناك أيضًا ما يصدر في تقرير الاتجاهات العالمية (Global Trends report) لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين UNHCR ويتناول الاندماج الاجتماعي كجزء من الحلول التي يجب اتباعها لتحسين حياة اللاجئين ويحتوي على مؤشر واحد فقط هو الحصول على الجنسية، إذ يعد المؤشر الوحيد لدى المفوضية لقياس مدى الاندماج.¹³

ومن المهم الإشارة إلى المنظور المصري تجاه المهاجرين واللاجئين، حيث يستخدم الخطاب الرسمي المصري مصطلح "ضيوف" للإشارة إلى المهاجرين النظاميين وغير النظاميين، وكذلك اللاجئين المقيمين في مصر إلى أن يتمكنوا من العودة

¹¹ Ibid, 41-42.

¹² Alain Klarsfeld, Laura E.M. Traavik, and Hans van Dijk, "MIPEX: From a European Index, to an International Database," in *Handbook on Diversity and Inclusion Indices a Research Compendium*, ed. Eddy S Ng et al. (USA: Edward Elgar Publishing, 2021).

UNHCR, "Global Trends Report 2023," UNHCR, 2023, <https://www.unhcr.org/global-trends-report-2023>.¹³



إلى بلدانهم الأصلية. وتوفر مصر لضيوها، لا سيما النظاميين، كافة الخدمات المشار إليها سابقاً، حيث تضمن تمتعهم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة مع المصريين، كما سيتضح تفصيله في القسم الرابع من هذه الدراسة.

III- النظريات الرئيسية حول اندماج المهاجرين في المجتمعات المضيفة

تمدنا النظريات المطروحة برؤى مختلفة يمكن من خلالها فهم الديناميكيات المعقدة للهجرة والاندماج وسوف نتبنى مفهوم المهاجرين للتعبير عن التأثير على كليهما في الاندماج والهوية.

أ- نظرية استيعاب المهاجرين / اللاجئين (Assimilation)

تصف هذه النظرية اندماج المهاجرين/ اللاجئين بالعمليات الاجتماعية المسؤولة عن دمج الأقليات بشكل كامل في الطبقة الوسطى وهو ما يطلق عليه الحراك التصاعدي. وتفترض النظرية أن المهاجرين/اللاجئين يتبنون تدريجياً المعايير والسلوكيات الثقافية للمجتمع المضيف، مما يؤدي إلى فقدان هويتهم الثقافية الأصلية. وغالباً ما ينظر إلى الاستيعاب على أنه عملية أحادية الاتجاه¹⁴. حيث تطرح مفاهيم أساسية كالتكامل الثقافي، والحراك الاجتماعي، و"بوتقة الانصهار". وبالتالي تعتمد هذه النظرية على إذابة الفروقات الثقافية والثقافات الأصلية للمهاجرين داخل المجتمع المضيف وعدم إعطاء الفرصة لأي فروق يمكن أن تظهر داخل المجتمع¹⁵. إلا أن هناك مفاهيم أخرى ظهرت مع تطور نظرية الاستيعاب بتصورات مختلفة كالتالي:

نظرية الاستيعاب المكاني (Spatial Assimilation) يقرر المهاجرون /اللاجئون لتحسين وضعهم الاجتماعي أن ينتقلوا إلى الأماكن التي يعيش فيها أفراد المجتمع المضيف بما يحمله من ثقافة سائدة في المجتمع، فيؤدي إلى اندماجهم ثقافياً¹⁶. ونجد أن العامل الأساسي لنظرية الاستيعاب المكاني هو الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي قد يؤثر على قرار المهاجرين للانتقال للعيش في أماكن المجتمع المضيف، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل التعليم، وإتقان اللغة، والحصول على الجنسية التي قد تؤدي إلى تقليص الفجوة بين المهاجرين والمواطنين¹⁷.

نظرية الاستيعاب المجزأ (Segmented Assimilation) تشمل فرضية إدماج المهاجرين في المجتمع السائد ليس فقط في الطبقة الوسطى ولكن قد تمتد لقطاعات مختلفة من المجتمع¹⁸. وترى هذه النظرية أن هناك ثلاث مسارات لهذا الدمج: (1)

Zhou, Min. 1997. "Segmented Assimilation: Issues, Controversies, and Recent Research on¹⁴ the New Second Generation." *International Migration Review* 31: 975–1008.

Chris Lee, "Sociological Theories of Immigration: Pathways to Integration for U.S. Immigrants," *Journal of Human Behavior in the Social Environment* 19, no. 6 (September 8, 2009): 730–44, <https://doi.org/10.1080/10911350902910906>.
<https://doi.org/10.1080/10911350902910906>.

Tzai-Hung Wen, "Spatial Assimilation," in *The Wiley Blackwell Encyclopedia of Urban and Regional Studies*, by Anthony M¹⁶ Orum, 1st ed. (Wiley, 2019), 1–6, <https://doi.org/10.1002/9781118568446.eurs0307>.

Koji Murayama and Jun Nagayasu, "Toward Coexistence of Immigrants and Local People in Japan: Implications from Spatial¹⁷ Assimilation Theory," *Sustainability* 13, no. 7 (March 31, 2021): 3849, <https://doi.org/10.3390/su13073849>.

Emily Greenman and Xie Yu, "Segmented Assimilation Theory: A Reformulation and Empirical Test," *Population Studies Center*¹⁸ (Institute for Social Research, University of Michigan, 2005).



الإدماج التقليدي أو الحراك التصاعدي إلى الطبقة الوسطى؛ (2) الإدماج في الطبقة الحضرية الدنيا في المجتمع أو الحراك الهبوطي؛ (3) الاندماج الاقتصادي كجزء من النسيج الاقتصادي للدولة، مع الاحتفاظ بالثقافة الخاصة التي تميز كل مجموعة من المهاجرين.¹⁹

ب- نظرية الشبكات الاجتماعية / رأس المال الاجتماعي (Social Networks/Social Capital)

يعتمد هذا المفهوم على العلاقات الاجتماعية والقيم المشتركة بين المهاجرين بين المهاجرين والمجتمع المضيف أو بين مجموعات المهاجرين وبعضهم البعض. وتشير إلى نوعين من رأس المال الاجتماعي، الأول، "رأس المال الترابطي" الذي يتكون بين المجموعات المتجانسة داخل مجتمعات المهاجرين؛ و"رأس المال التواصل" الذي يتكون بين المجموعات المختلفة سواء بين مجموعات المهاجرين وبعضها أو بين مجموعة مهاجرين والمجتمع المضيف، ويلاحظ أن النوع الأخير قد يكون مسؤولاً عن تقليل الفجوة الثقافية بين المجموعات لبعضها البعض.²⁰

وتؤكد هذه النظرية أن الشبكات من العلاقات الاجتماعية التي يبنها المهاجرون يمكن أن تؤثر بشكل كبير على عملية اندماجهم. كما يمكن أن يؤدي وصولهم للموارد من خلال هذه الشبكات إلى تعزيز حركتهم الاجتماعية والاقتصادية من خلال ترسيخ مفاهيم الدعم المجتمعي، والتواصل، وتقاسم الموارد المشتركة.

ج- نظرية الاستيعاب الجديدة: (The New Assimilation Theory)

تضع هذه النظرية أولوية للتكامل الاجتماعي الاقتصادي على التكامل الاجتماعي الثقافي. إذ ترى أن تحقيق التكامل الاقتصادي أفضل من التكامل الثقافي، وأن التكامل الاقتصادي الاجتماعي للمهاجرين سينتج عنه مساحة للتميز الثقافي ما دام ذلك لن يؤثر على ممارسات الحياة اليومية مثل الدين²¹. وتختلف النظرية الجديدة عن نظرية الاستيعاب الكلاسيكية في عدة نقاط. أولاً، تؤكد هذه النظرية على دور المؤسسات والشبكات والعلاقات الاقتصادية، وتضع عملية الاستيعاب كعملية مقصودة موجهة من قبل مؤسسات رسمية وغير رسمية مختلفة. ثانياً، تضع في الاعتبار الحاجة إلى قبول استيعاب المهاجرين الجدد من قبل المجتمع المضيف، والمهاجرين المقيمين القدامى، والقادمين الجدد، وليس الوافدين الجدد فقط كما في النسخة الكلاسيكية.²²

د- نظرية الاندماج / التكيف المتبادل: (Integration/ Mutual Accommodation)

ووفقاً لهذا المفهوم يعتبر الاندماج عملية ديناميكية، كما سبق الإشارة في تعريف المنظمة الدولية للهجرة، لذا يجب على المجتمع التكيف مع الوافدين الجدد، ويجب على الوافدين الجدد أيضاً احترام ثقافة وتقاليد المجتمع المضيف²³ بهدف الوصول إلى أرضية مشتركة وفهم للمشكلات التي تواجه كل الأطراف وضرورة التوصل لحلها. وتؤكد هذه النظرية على أن مؤسسات الحكومات يجب أن تلعب دوراً في وضع السياسات التي تؤدي إلى تحقيق هذا التفاهم المتبادل، وتهيئة المجتمع المضيف لقبول المهاجرين داخله واستيعابهم.²⁴

Ibid, 3¹⁹

Xin Zhang et al., "The Impact of Social Capital on Migrants' Social Integration: Evidence from China," *Sustainability* 16, no. 20 (June 28, 2024): 5564, <https://doi.org/10.3390/su16135564>.

Bloemraad et al., "Unpacking Immigrant Integration: Concepts, Mechanisms, and Context." 21

Daniel Rauhut and Jussi P. Laine, "Theorising Immigrant Integration: A Critical Examination," *New Methods and Theory on Immigrant Integration*, November 10, 2023, 13–32, <https://doi.org/10.4337/9781803929828.00007>.

Stephen Castles and Mark J Miller, *The Age of Migration : International Population Movements in the Modern World* 23 (Houndmills: Palgrave Macmillan, [20]06, 2009).

Blanca Garcés-Mascreñas and Rinus Penninx, "The Concept of Integration as an Analytical Tool and as a Policy Concept," in 24 *Integration Processes and Policies in Europe*, ed. Blanca Garcés-Mascreñas and Rinus Penninx (Cham: Springer, 2016), 11–29.



هـ- نظرية التعددية الثقافية (Multiculturalism)

اختلافاً عن نظرية الاستيعاب، تدعو هذه النظرية إلى التعايش بين ثقافات متعددة داخل المجتمع. وتشدد على أهمية الاعتراف بالتنوع الثقافي وتقديره بدلاً من فرض النموذج السلوكي الواحد. ومن أهم مفاهيمها الأساسية: التعددية الثقافية والحوار بين الثقافات ومفهوم "وعاء السلطة".²⁵

و- نظرية الأطر العامة لصنع السياسات (Policy Framework)

إذ تناقش هذه النظرية كيف يمكن للسياسات العامة أن تيسر برامج الاندماج وتتيح تطوير تنفيذها وتقييمها، أو تعوقها إذا تم وضع أطر تقييدية عند سن قوانين الهجرة والخدمات الاجتماعية. وبعيداً عما طرحه هذه النظرية من إشكاليات منهجية،²⁶ إلا أنها تؤكد تكرارية عملية صنع السياسات إذ تتطلب في كثير من الأحيان إعادة النظر في السياسات وتعديلها على أساس نتائجها. ويرى البعض أن هذا المفهوم المرن لإطار السياسة العامة يرتبط بالقدرة على التكيف مما يشير إلى عدم وجود نموذج وحيد يمكن استخدامه عبر السياقات المختلفة، ولكن يمكن حل بعض الإشكاليات المتعلقة بسياسة عامة ما من خلال تقديم سياقات وأطر مختلفة تساعد الباحثين على فهم عملية صنع السياسات الفعالة والمنهجية والشفافة.

وتستلهم هذه النظرية مبادئها من مساهمات سارثوري (1970) في تصور وتصنيف النظم السياسية. وأيضاً تعريف توماس داي لمفهوم السياسات أنها "كل ما تختار الحكومات القيام به أو حتى عدم القيام به"²⁷. إذ لا تتطلب جميع السياسات تنفيذ قرارات حكومية، حيث لا تنتمي جميع السياسات إلى مجال السياسة العامة. وعلى سبيل المثال، فإن الشركة الخاصة التي تقرر اعتماد سياسة للمساواة بين الجنسين وعدم التمييز تعد حرة في أن تفعل ذلك، دون استشارة ممثلي الحكومة. ومع ذلك، تدخل السياسات غير الحكومية سواء كانت عامة أو خاصة، في إطار التحليل وفقاً لهذه النظرية. وكذلك تعريف جينكينز²⁸، بأن السياسات هي "مجموعة من القرارات المترابطة التي يتخذها فاعل سياسي أو مجموعة من الجهات الفاعلة فيما يتعلق باختيار الأهداف ووسائل تحقيقها في حالة محددة".

ولا ريب أن كل نظرية من النظريات السابقة الإشارة إليها تقدم رؤى قيمة، وتكشف النقاب عن تعقيدات الاندماج والتجارب المتنوعة للمهاجرين، مما يمكن لواقعي السياسات الذين يعملون على إنشاء مجتمعات شاملة أن يحترموا التنوع وأن يهدفوا بما طرحه هذه النظريات.

IV- اندماج المهاجرين في دول الجنوب

ولأن عملية اندماج المهاجرين من الجنوب إلى الجنوب لم يتم التنظير لها بشكل كافٍ مثل اتجاهات الهجرة من الجنوب إلى الشمال، لذا فإن محاولة فهم كيفية دمج الحكومات الجنوبية للمهاجرين تعتبر صعبة إلى حد كبير. فنجد أن النظريات التي نشأت في الشمال حول الاستيعاب والتعددية الثقافية والعولمة وغيرها من الأطر النظرية في بعض الحالات قد لا تتلاءم مع

Will Kymlicka , MULTICULTURALISM: Success, Failure, and the Future, Transatlantic council of Migration project of migration policy institute, 2012.

Maryna Lakhno, What Is a Policy Framework? An Attempt at Conceptualization. [Sociální studia / Social Studies, 2023](https://doi.org/10.5817/SOC2023-35675)²⁶
<https://doi.org/10.5817/SOC2023-35675>

Dye, Thomas. 1972. Understanding Public Policy. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.²⁷
Elman, Colin. 2005. "Explanatory Typologies in Qualitative Studies of International Politics." International Organization 59(02): 293–326

Jenkins, W. I. 1978. Policy Analysis: A Political and Organizational Perspective. St. Martin's Press.²⁸



ظروف وسياقات دول الجنوب، لذا كان التحليل لحالات الاندماج في الجنوب يستلزم دراسة لتجارب دول الجنوب في مواجهة تحدي اندماج اللاجئين والمهاجرين.

ووفقًا لتقرير منظمة التنمية الاقتصادية والتنمية OECD لعام 2011م، فإن اندماج اللاجئين في دول الجنوب مختلف تمامًا عن اندماجهم في دول الشمال، حيث أن الأولي لا تعر اهتمامًا لاندماج اللاجئين، بل وفي العديد من الحالات قد تتخذ خطوات للتفرقة بين السكان والمهاجرين مما يخلق فجوة في المجتمع بين المجموعتين.

وتذكر التقارير الدولية بعض حالات حل فيها التمييز ضد المهاجرين في البلدان الجنوبية محل الجهود المبذولة من أجل التكامل والاندماج. وعلى الرغم من أن الهجرة من الجنوب إلى الجنوب تفوق الهجرة من الجنوب إلى الشمال في العدد والكثافة، إلا أن البلدان الجنوبية ليس لديها اتجاه ثابت لاندماج المهاجرين، ومع ذلك، فإنها تحاول أحيانًا فصل المهاجرين غير المندمجين. هذا بدوره، يؤدي إلى إنشاء مناطق معزولة للمهاجرين "غيتو" GHETTO ويدفع نحو مزيد من تدهور ظروف هؤلاء المهاجرين. ومع ذلك، فإن المجتمعات المضيفة في الجنوب هي في الغالب مجتمعات متعددة الثقافات حيث تظهر العديد من الهويات.²⁹

وتؤكد دراسات عبد الهادي ونوروسيل أن العديد من الدول في الجنوب لا تجد استفادة من اندماج المهاجرين داخل الدولة. وعلى الجانب الآخر، تتفاعل المجتمعات معًا بغض النظر عن سياسات الدولة الرسمية، مما يؤدي إلى إنشاء مساحات مشتركة داخل المجتمع المضيف للمهاجرين للاندماج مع المجتمع المضيف. فجد أن هناك اتجاهًا جديدًا بدلاً من الاتجاهات التي تركز على الدولة والمؤسسية التي ظهرت في الشمال.³⁰

وعلى الجانب الآخر، فإن النظريات التي تتناول اندماج اللاجئين في دول الشمال، لا تكفي لفهم إدماج اللاجئين في دول الجنوب، حيث أنه وفقًا للتقرير ذاته فإن كل نموذج من نماذج الإدماج يقف عند نقطة لا يستطيع فهم المجتمعات المختلفة التي تتعامل معها النظرية. وبالتالي فإن الأدبيات حول تكامل الهجرة في الجنوب العالمي ليست كافية لبناء افتراض، ولكن يمكننا أن نلقي نظرة خاطفة على مناطق مختلفة في الجنوب.

على سبيل المثال، تُظهر تجربة الشرق الأوسط وفقًا لإيريكيو وعبد الهادي أن معظم دول الشرق الأوسط لا تقدم أي اهتمام لاندماج المهاجرين، ليس من خلال اكتساب الجنسية أو تعزيز سياسات التكامل، بل على العكس من ذلك، تعمل سياساتها على إضفاء الطابع المؤسسي على الفصل، مما يعيد هذا إلى التراث الاستعماري للشرق الأوسط والعالم العربي.³¹ من ناحية أخرى، تواجه دول أمريكا اللاتينية ذات المشكلة المتمثلة في عدم وجود رؤية استراتيجية وبنية سياسية متماسكة لاندماج المهاجرين في المجتمعات المضيفة.³² كذلك الوضع في أغلب دول جنوب شرق آسيا نجده أفضل، حيث تمكنت هذه الدول من إيجاد نظام هجرة منظم يسمح لها بوضع سياسات معينة لاندماج المهاجرين اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا.³³ أما في إفريقيا مثلاً، فقد

OECD Development Center, "Immigrant Integration in the South," *Development Centre Studies*, November 29 17, 2011, 59–86, <https://doi.org/10.1787/9789264126398-7-en>.

Dalia Abdelhady and Ov Cristian Norocel, "Re-Envisioning Immigrant Integration: Toward Multidirectional Conceptual Flows," *Journal of Immigrant & Refugee Studies* 21, no. 2 (March 28, 2023): 1–13, <https://doi.org/10.1080/15562948.2023.2168097>.

Gennaro Errichiello and Dalia Abdelhady, "Migration and Integration in the Middle East" (Università degli Studi di Napoli L'Orientale, 2022), https://www.sesamoitalia.it/wp-content/uploads/2022/04/Errichiello_Abdelhady_PANEL.pdf.

Laura Gracia Juan and Berta Guell Torrent, "Como Gerenciar as Migrações Na América Latina? O Caso Espanhol Como Modelo a Seguir," *Revista de Estudos E Pesquisas Sobre as Américas* 13, no. 1 (2019): 61–82, <https://doi.org/10.21057/10.21057/repamv13n1.2019.31046>.

N. Rogozhina, "Intra-Regional Migration of Labor Resources in Southeast Asia," *World Economy and International Relations*,³³ January 1, 2020, <https://doi.org/10.20542/0131-2227-2020-64-3-111-119>.



أصدرت ساحل العاج بعض السياسات التفرقية ضد غير المواطنين أو السكان غير الأصليين في الدولة.³⁴ بينما نجد في سيراليون أن الدور نص على قانونية التفرقة ضد غير المواطنين أو السكان غير الأصليين في الدولة.³⁴

لذا يمكننا أن نستنتج بشكل عام أن الجنوب ليس لديه استراتيجية معينة ورؤية واسعة لاندماج المهاجرين داخل المجتمع، علاوة على ذلك، يعتمد الأمر بشكل أساسي على المستوى الأعلى من التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة IOM وغيرهما من الجهات المانحة لتمويل ومساعدة إدارة قضايا المهاجرين داخل الدولة. وسوف نقوم بعرض تجارب لعملية اندماج المهاجرين في الدول العربية وهي المغرب والأردن ثم مصر التي نفرد لها جزءاً مستقلاً ليستتبع ذلك عمل مقارنة بين السياسات المتبعة في الدول محل الدراسة للوصول إلى اندماج المهاجرين في المجتمعات المضيفة.

تجارب عربية لاندماج المهاجرين

لتتبع آليات وحوكمة سياسات اندماج المهاجرين في المنطقة العربية، تم اختيار كل من المغرب والأردن للتشابه بينهما وبين الحالة المصرية في عدة عناصر كالوضع الاقتصادي، ونسبة المهاجرين مقارنة بالسكان الأصليين وذلك في ضوء المقاربة الأمنية التي تنظر للمهاجرين واللاجئين بالأساس كتهديد للأمن القومي مما يحتاج إلى الضبط والمراقبة، دون تعرضهم للتمييز وللمحافظة على الحقوق الأساسية لهم. وتجدر الإشارة إلى أن المغرب والأردن اختلفتا عن الوضع المصري في تاريخ بداية موجات الهجرة واللجوء وتبنيهم لأطر تنظيمية متباينة في التعامل مع قضية المهاجرين نسبياً، وكذلك توظيفهم للقدرات الدولية بصورة جيدة، لذا نقدم تجربة كل منهم مختلفة في التعامل مع تلك الموجات من المهاجرين واللاجئين عبر السنوات.

- فتقدر مساحة المغرب بحوالي 500 ألف كلم²، ويبلغ عدد سكانها حوالي 37,4 مليون نسمة، ووصل حجم الناتج المحلي الإجمالي 141 مليار دولار ليبلغ نصيب الفرد منه 3672 دولار³⁵.
 - وتشغل الأردن مساحة جغرافية حوالي 90 ألف كلم²، ويقطنها 11 مليون نسمة، وناتجها المحلي الإجمالي 47,5 مليار دولار ليبلغ نصيب الفرد منه 4482 دولار³⁶.
 - أما مصر فتعد الأكبر من حيث المساحة حوالي مليون كلم مربع، ويبلغ عدد السكان فيها ما يقرب من 110 مليون نسمة، ووصل حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى 396 مليار دولار في 2023 ليبلغ نصيب الفرد منه 3512 دولار³⁷.
- ونظراً لاختلافات المساحة وعدد السكان، والحجم الكلي للاقتصاد (مقدراً بالناتج المحلي الإجمالي) بين الدول الثلاث، فقد تم الاعتماد على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لمتوسط الدخل أو الثروة المنتجة لكل فرد في الاقتصاد، ليكون معياراً لتحديد اقتراب أو ابتعاد مستويات المعيشة في الدول الثلاث.

OECD Development Center, "Immigrant Integration in the South," *Development Centre Studies*, November 17, 2011, 65, ³⁴
<https://doi.org/10.1787/9789264126398-7-en>.

Datacatalog, world bank.org/ Morocco³⁵

Datacatalog, world bank.org/ Jordan³⁶

Datacatalog, world bank.org/Egypt³⁷



ومن الأرقام الموضحة عالية تعتبر الدول الثلاث متقاربة كثيراً من حيث مستوى المعيشة، وبالتالي يمكن اختيارهم كحالات مرشحة للمقارنة في التعامل مع قضية اندماج المهاجرين، على اعتبار أن متوسط مستوى المعيشة في الدول المستضيفة للمهاجرين أحد المحددات الهامة في تبنيها لسياسات اندماج المهاجرين³⁸.

وسوف نستعرض في هذا الجزء السياسات المتبعة لاستيعاب واندماج المهاجرين في كل من المغرب والأردن يستتبع ذلك جزء مستقل عن توجهات الدولة المصرية في معالجة أوضاع المهاجرين في جزء مستقل.

تجربة المغرب

يعتبر المغرب احصائياً بلد هجرة بامتياز، فهناك حوالي 3.3 مليون مغربي يعيشون بالخارج، ويمثلون 9٪ من سكانه، كما يعد المغرب في الوقت ذاته مستقبلاً لمختلف أشكال الهجرة سواء هجرة العمالة، أو الطلبة الأجانب، أو العابرين بهدف الوصول للقارة الأوروبية.

ورغم أن حركة المهاجرين العابرين هي الأقل نسبة، إلا أن ذلك الأمر استحوذ على اهتمام كل من صانعي القرار المغاربة والأوروبيين على حد سواء، كما استأثرت بتغطية إعلامية كبيرة لملف الهجرة واللجوء في المغرب. إذ يعيش بالمغرب حوالي 102400 أجنبي في وضعية نظامية، يمثلون 0.3 ٪ فقط من سكانه ولا يتضمن هذا الرقم المواطنين الأجانب الذين يعملون من خلال اتفاقات ثنائية مع المغرب كالمهاجرين من تونس والسنغال على سبيل المثال وليس الحصر.

أما بالنسبة للهجرة غير النظامية، فقد أطلق في عام 2021 على طريق الهجرة لأوروبا عبر شواطئ الأطلسي في المغرب الطريق الأكثر دموية في العالم بين طرق الهجرة غير النظامية، وذلك بسبب ما واجهه المهاجرون من تعامل عنيف من كل من القوات المغربية والاسبانية على حد سواء، وتعرض الكثيرين إما للترحيل القسري أو الاحتجاز، بالإضافة إلى مخاطر الغرق أثناء محاولات الوصول للشواطئ الأوروبية عبر المنافذ البرية بين المغرب وإسبانيا في مليلية وسبتة (جنوب إسبانيا في أراضي المغرب).

ولفترات طويلة أخذ التعامل الأمني المغربي مع تدفقات المهاجرين أشكال متعددة، فتارة يكون هناك موائمات للتعامل مع المهاجرين واللاجئين من قبل السلطات المغربية، وتارة أخرى تتسم الإجراءات بالتعامل بشدة بأسلوب الترحيل القسري أو الاحتجاز الإداري. ولذا نجد أن الحكومة المغربية اعتمدت في هذا الأمر في ديسمبر عام 2014 الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (SNIA) والتي تبنت مقاربة حقوقية صريحة في التعامل مع ملفات الهجرة واللجوء، مما جعل لها السبق كأول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تضع مخططاً استراتيجياً لشئون الهجرة واللجوء.³⁹

وقد قدمت الاستراتيجية هيكلاً متكاملًا للمبادرات العامة والخاصة والصادرة عن المجتمع المدني في إطار تعاقدية بين الدولة وشركائها الوطنيين والدوليين. فسعت الاستراتيجية نحو استعراض حلول لأربعة رهانات أساسية متعلقة بالهجرة هي:

(١) الرهان الإنساني (احترام حقوق الانسان، مكافحة التمييز، محاربة الاتجار في البشر)؛

GDP by Country, WorldOmeter database, The Estimates come from **World Bank** ([World Development Indicators](https://data.worldbank.org/indicators), July 25, ³⁸ available at: <https://www.worldometers.info/gdp/gdp-by-2023>); and United Nations ([World Population Prospects 2022](https://www.un.org/en/development/desa/population/publications/world-population-prospects-2022)) [country/](https://www.un.org/en/development/desa/population/publications/world-population-prospects-2022)

An overview of how the Global Compact on Refugees is being turned into action in Morocco. Gblal Compact on Refugees, ³⁹ 2021, available at: <https://globalcompactrefugees.org/gcr-action/countries/morocco>



(٢) رهان الاندماج (يشمل تسهيل الوصول للنظام الصحي، والنظام التعليمي، والسكن، والعمل، والتواصل)؛

(٣) رهان السياسة الخارجية والحكمة (المسؤولية المشتركة، الحكامة الجهوية والدولية، تعزيز التعاون الجهوي والدولي)؛ وأخيراً،

(٤) الرهانات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية من قبيل التعامل مع الهجرة كفرصة للتنمية وليست عائقاً للتطور.

كما تفرعت الرؤية الاستراتيجية إلى أربعة أهداف تتمثل في (١) تسهيل اندماج المهاجرين الشرعيين؛ (٢) تأهيل الإطار القانوني أو التنظيمي؛ (٣) وضع إطار مؤسسي ملائم؛ (٤) تدبير تدفق المهاجرين في إطار احترام حقوق الإنسان⁴⁰.

غير أن التنفيذ الفعلي لهذه "السياسة الإنسانية المراعية لحقوق الإنسان" استمر حتى عام 2017 فقط، وذلك نتيجة لتصاعد الهاجس الأمني مرة أخرى، وإعادة مراقبة الحدود واستخدام العنف لوقف الهجرة غير الشرعية، مما يوضح مدى تعقيد القضايا المتعلقة بالتنقل والهجرة في المغرب كما هو الحال في معظم دول شمال إفريقيا. وقد كان بدأ التنسيق مع الاتحاد الأوروبي للحد من تدفقات الهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط، وذلك عبر اتفاقية "شراكة التنقل بين المغرب والاتحاد الأوروبي"، التي وقعت في 7 يونيو 2013، كجزء من سياسة الاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون مع الدول الشريكة في شمال إفريقيا بشأن قضايا الهجرة. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون بين الطرفين في مجال الهجرة والتنقل.

أما بالنسبة للاجئين وطالبي اللجوء، فإنه وفقاً لتقديرات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عام 2024 يتواجد في المغرب حوالي 20 ألف لاجئ وطالب لجوء، من بينهم 9700 من جنسيات متنوعة (سوريا، وإفريقيا الوسطى، واليمن، والسودان، وجنوب السودان). ونظراً لمحدودية الموارد فإن تقديم الدعم يتم وفقاً لأولوية الفئات الأكثر ضعفاً حيث تتولى المفوضية تسجيل تقديم معظم صور الدعم بعد الاعتراف بهم كلاجئين⁴¹. إلا أنه في حالات كثيرة تقوم السلطات المغربية باعتقال طالبي اللجوء والأشخاص الذين يلتمسون الحماية الدولية، وهذا نظراً لعدم تفهم ممثلو تلك السلطات العامة لهذه المسألة، وهو ما يعرض تلك الفئة الضعيفة بالفعل لمخاطر كثيرة من بينها الاعتقال والترحيل القسري لا سيما للمتواجدين في العاصمة الرباط وأيضاً في المراكز الحضرية الكبرى⁴².

فيما يتعلق بالإطار القانوني لإدارة عملية اللجوء، فقد شهد الإطار التشريعي المرتبط باللجوء تعثراً رغم دعوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في عام 2013 لوضع سياسة لإدماج اللاجئين وأفراد أسرهم في مجالات الصحة والتعليم والسكن والتكوين والعمل، إل جانب توصيته بضمان احترام مبدأ عدم الترحيل، مع وضع إطار قانوني ومؤسسي وطني ينظم وضع اللاجئين وشروط ممارسة حق اللجوء. وقد تم الاعتماد على تلك التوصيات لإعداد مشروع قانون اللجوء، وقامت وزارة العدل المغربية بطرحه أكثر من مرة وفي أكثر من نسخة، كان آخرهم مشروع القانون رقم 66-17 الذي تم تحضيره عام 2018، لكنه كان محل مقاومة شديدة من بعض أعضاء الحكومة المغربية لأسباب مختلفة، مما أدى إلى عرقلة اعتماده، وعدم صدوره حتى تاريخه. هذا، ناهيك عن اعتراض عدد من المنظمات غير الحكومية على ما وصفوه بالانتكاسات الموجودة في النسخة الأخيرة من مشروع القانون مقارنة بالمسودات الأولى لعامي 2014-2015⁴³. وجليد بالذکر أنه وفقاً للمراقبين فإن صدور قانون اللجوء سيساعد المغرب على مراقبة حركة الدخول والإقامة على أراضيهِ⁴⁴.

⁴⁰ المرجع السابق، ص ٥ - ٩.

⁴¹ إيمان بلامين وأنس لغنادي، حق اللجوء في المغرب.. الوهم الكبير (الجزء 2)، هوامش، ١٢ مارس ٢٠٢٤، متاح على:

<https://hawamich.info/8123/>

⁴² صلاح الدين لمعيزي، سياسة الهجرة بالمغرب: بين الضغوط الأوروبية والمانورات المغربية، شبكة مدار، سبتمبر ٢٠٢٢، ص ١٣.

⁴³ صلاح الدين لمعيزي، سياسة الهجرة بالمغرب: بين الضغوط الأوروبية والمانورات المغربية، شبكة مدار، سبتمبر ٢٠٢٢، ص ١٦.

⁴⁴ إيمان بلامين وأنس لغنادي، حق اللجوء في المغرب.. الوهم الكبير (الجزء ٢)، مرجع سابق.



ونتيجة لعدم صدور قانون اللجوء حتى الآن، فإن الإطار المرجعي القائم للجوء في المغرب حتى تاريخه مازال يوكل الأمر للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR وهي الجهة المسؤولة لتلقي طلبات تسجيل اللاجئين وتحديد صفة اللاجئ من عدمه⁴⁵. ورغم مرور اللاجئ بكل تلك الخطوات أمام مفوضية اللاجئين إلا أن إصدار المفوضية لشهادة اللجوء لا يمثل الخطوة الأخيرة أمام طالب اللجوء، إذ ينبغي عليه إذا ما اعترفت به المفوضية كلاجئ أن يحدد موعداً لعقد جلسة استماع مع الجهة الوطنية المسؤولة عن الحماية القانونية والإدارية للأفراد المعترف بهم كلاجئين وهي "مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية" التابع لوزارة الخارجية المغربية، وهذا ليتمكن من الحصول على بطاقة لاجئ وطنية صادرة عن الحكومة المغربية وفقاً للقانون الوطني المغربي وتكون صالحة لمدة عام واحد. ونجد أن هذا يدفع طالب اللجوء لإمكانية خوض مقابلة أخرى أمام لجنة تتبع للمكتب للاعتراف بوضعه كلاجئ من قبل السلطات المغربية ليحصل على الحماية القانونية من أي حملات اعتقالات أو ترحيل قسري، إذ في غالب الأحوال لا تعترف قوات الشرطة سوى بالبطاقة الصادرة عن مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية لإثبات صفة اللاجئ لأي شخص⁴⁶. وبعد الحصول على بطاقة اللاجئ الوطنية يتقدم الشخص المهني بطلب للحصول على تصريح الإقامة حيث يتعين عليه تقديم شهادة السكن وعقد الإيجار وأيضاً قسائم الدفع، ومستندات الثبوتية الشخصية⁴⁷.

إلا أنه في كثير من الأحيان لا تعترف الشرطة بشكل كامل بالوثائق الصادرة عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وهو ما يترتب عليه مواجهة المفوضية بصعوبات لحماية هؤلاء اللاجئين من حملات الاعتقالات والنقل والترحيل التعسفيين⁴⁸.

أولاً: المساعدة والحماية الاجتماعية

تقدم الوحدة القانونية في المفوضية المشورة القانونية والتمثيل القانوني للاجئين وطالبي اللجوء لدى السلطات (أمام المحاكم، وأمام الشرطة في حالة الاحتجاز)⁴⁹. وجدير بالذكر أن المفوضية وشركائها المحليين يقدمون مساعدة قانونية وطبية متخصصة للنساء والفتيات من بين اللاجئين ممن يتعرضن لأي نوع من أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي⁵⁰.

أما بالنسبة لإجراءات المساعدة والحماية الاجتماعية للمهاجر بصورة غير نظامية (غير قانونية) فلا يتمتع بأية حقوق ولا ضمانات، أو حتى يستفيد من الخدمات الصحية المجانية المقدمة من الدولة للمهاجرين النظاميين واللاجئين، كما نجد أنه لا يُلحق أبناءه بالنظام التعليمي الأساسي الرسمي أو حتى غير الرسمي. وقد دفع ذلك تدافع كثير من المهاجرين غير النظاميين للتسريع بطلب طرح حلول عاجلة من أجل تحسين أوضاعهم. ويعتبر عام 2013 هو بداية التحول الجوهرية في النهج المغربي نحو إطلاق عمليات استثنائية لتسوية وضعية الأجانب غير النظاميين سواء كانوا مهاجرين أو لاجئين. ففي 17 سبتمبر 2013 شكلت الحكومة المغربية لجنة وطنية تحت رئاسة وزير الخارجية والتعاون وتم تكليفها بتسوية أوضاع اللاجئين المعترف بهم من جانب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لإدماجهم. هذا التدخل الاستثنائي رغم نجاحه في تسوية أوضاع آلاف اللاجئين، وما ترتب على ذلك من تمكينهم من الوصول للخدمات الرئيسة بسهولة ويسر، إلا أنه لم يحل دون ضرورة الوصول لإطار قانوني متكامل حول كيفية التعامل مع اللاجئين لزيادة فعالية واستدامة سياسة اللجوء بالمغرب، وهي مهمة لم تتحقق بعد⁵¹.

⁴⁵ <https://help.unhcr.org/morocco/seeking-asylum-in-morocco/recognised-refugee/>

⁴⁶ المرجع السابق.

⁴⁷ <https://help.unhcr.org/morocco/seeking-asylum-in-morocco/recognised-refugee/>

⁴⁸ إيمان بلامين وأنس لغنادي، حق اللجوء في المغرب.. الوهم الكبير (الجزء 2)، هوامش، ١٢ مارس ٢٠٢٤

⁴⁹ <https://help.unhcr.org/morocco/services/legal-assistance/>

⁵⁰ <https://help.unhcr.org/morocco/services/violence/>

⁵¹ عبد الرفيع زعنون، حقوق المهاجرين واللاجئين بالمغرب: بين الحلول الاستراتيجية والاستثنائية، رواق عربي، ٢٨ (٢)، ٢٠٢٣، ص ٣٣-٣٤.



وقد شرعت الحكومة المغربية بتشكيل لجنة متخصصة لتتبع ملفات التسوية للمهاجرين وإعادة النظر في قرارات الرفض تحت إشراف المجلس الوطني لحقوق الإنسان في 6 يونيو للعام 2014، متبعة درجة عالية من المرونة لقبول أكبر عدد ممكن من المهاجرين الأفارقة غير النظاميين⁵² تقديراً لأهمية ملف الهجرة في مسار علاقات المغرب مع الدول الإفريقية، ومع الاتحاد الإفريقي تمهيداً لانضمام المغرب مجدداً للاتحاد الإفريقي في 30 يناير 2017.⁵³

وقد أسفرت التسوية الاستثنائية لإجراءات المساعدة والحماية لأوضاع المهاجرين غير النظاميين - التي مرت بمرحلتين - عن تصحيح الوضعية الإدارية لكثير منهم، فتم إطلاق مخطط أولي لمن قننوا أوضاعهم لضمان تمتعهم وأفراد أسرهم بالحقوق الأساسية كاللعليم، والصحة والعمل. كما أمكن لبرنامج المساعدة الاجتماعية والإنسانية (أحد البرامج القطاعية في الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء) من توزيع الملابس والمواد الغذائية والطبية وتقديم الدعم القانوني لقرابة ألفي مهاجر.

إلا أن الطبيعة الظرفية المؤقتة لعمليات التسوية الاستثنائية لأوضاع المهاجرين غير النظاميين كانت دائماً تؤثر بشكل سلبي على التمكين المستدام لحقوقهم، نظراً لعدم إتاحة السلطات المغربية أية تسويات جديدة تسمح لهم بتوفيق أوضاعهم بما يمكنهم من الوصول إلى الخدمات الأساسية أسوة بنظرائهم ممن شملتهم الخطوتين اللتان تمتا في عامي 2014 و2017، إذ مازال يتواجد بالمغرب قرابة 7398 طالب لجوء، لم يتمكنوا بعد من الحصول على بطاقة لاجئ أو تجديدها.⁵⁴

ثانياً: الصحة

تكفل المغرب الوصول إلى النظام الصحي المغربي للمهاجرين بأنواعه المختلفة، إلا أن هناك دراسة لمنظمتي "أوكسفام" بالمغرب و"أون ديكاب إنترناشيونال" أظهرت قصور تغطية الاحتياجات الأساسية للمهاجرين في المغرب. فأبرزت الدراسة أن أهم العوامل التي تؤثر على تقديم الخدمات الصحية هي عدم تجانس خصائص المهاجرين، والحوافز الإدارية التي يواجهها المهاجرون بسبب وضعهم، والاختلافات الاجتماعية والثقافية بين المهاجرين والعاملين في مجال الصحة، وأخيراً التحديات الاقتصادية بسبب الدخل المنخفض لمعظم المهاجرين المقيمين أو العابرين للأراضي المغربية.⁵⁵

ومنذ عام 2013 تبنت وزارة الصحة المغربية خطة عمل لصحة المهاجرين بتقديم الدعم والتحمل المجاني على مستوى المراكز الصحية الأساسية، التي تم تطويرها بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة IOM.⁵⁶ وقد تم إطلاق خطة استراتيجية وطنية للصحة والهجرة 2021 - 2025، إلا أنه لا يزال المهاجرون يعانون من عدم إمكانية الحصول على جميع الفحوصات التي توفرها المرافق ووحدات الرعاية الصحية ومستشفيات المقاطعات.⁵⁷ أما الاستشارات الطبية المتخصصة فهي غير مجانية، وتتضاعف صعوبة الحصول عليها عند انتهاء تصاريح إقامة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء المقيدين، إذ تشترط الخدمات الصحية - باستثناء الطوارئ- أن يكون المهاجر لديه تصريح إقامة ساري. وفيما يتعلق بالصحة الإنجابية، فتحصل النساء اللاجئات الحوامل على استشارات طبية مجانية قبل الولادة وبعدها، بما في ذلك العلاج في المستشفى أثناء الولادة في المؤسسات الصحية العمومية. وتغطي "الجمعية المغربية لتنظيم الأسرة" تكلفة الولادة وتساعد الأبوين في الحصول على شهادات الميلاد خلال

⁵² Mehdi Lahlou, "Morocco's Experience of Migration as a Sending, Transit and Receiving Country", Instituto Affari Internazionali (IAI), IAI Working Papers 15, 30 Sept. 2015.

⁵³ عبد الرقيق زعنون، حقوق المهاجرين واللاجئين بالمغرب: بين الحلول الاستراتيجية والاستثنائية، ٢٠٢٣، رواق عربي، ٢٨(٢)، ٢٠٢٣.

⁵⁴ عبد الرقيق زعنون، حقوق المهاجرين واللاجئين بالمغرب: بين الحلول الاستراتيجية والاستثنائية، ٢٠٢٣، رواق عربي، ٢٨(٢)، ٢٠٢٣، ص ٣٤-٣٥.

⁵⁵ شيماء زوي، "أوكسفام المغرب و (Handicap International) تؤكدان على ضرورة التثقيف الصحي وتعريف المهاجرين بالنظام الصحي، لوديسك بالعربية، ١٥ ديسمبر ٢٠٢٠، متاح على: <https://shorturl.at/7j0FB>

⁵⁶ صلاح الدين لمعيزي، سياسة الهجرة بالمغرب: بين الضغوط الأوروبية والمناورات المغربية، شبكة مدار، سبتمبر ٢٠٢٢، ص ١٨.

⁵⁷ مستشفيات المقاطعات هي مؤسسات صحية عامة تقع في المدن أو المراكز الحضرية الكبرى، وهي تُدار من قبل السلطات الصحية المحلية تحت إشراف وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.



الثلاثين يومًا التالية للولادة⁵⁸ شريطة تقديم الوثائق الثبوتية للوصول إلى الخدمات الطبية والاستفادة من الحق في التغطية الصحية⁵⁹.

ثالثاً: التعليم

تلتزم المدارس الحكومية بقبول أطفال المهاجرين كنظرائهم المغاربة، مع تمكينهم من الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي (تيسير) والذي أتاح توزيع مليون حقيبة مدرسية.⁶⁰ وتقوم الجمعيات الأهلية بتزويد العائلات الإدارية لضمان وصول أطفال المهاجرين إلى الخدمات التعليمية الأساسية. بالإضافة إلى الاستفادة من البرامج غير النظامية التي تستهدف محاربة الأمية وإعادة إدماج الأطفال والشباب الذين انقطعوا عن التعليم في النظام المدرسي الرسمي.

وفيما يتعلق بالتعليم بعد الثانوي للمهاجرين واللاجئين، فتم إتاحة الالتحاق بالجامعات والمدارس التقنية العليا بمقابل رسوم تسجيل، وبالنسبة لمن حصل منهم على شهادة إتمام التعليم الثانوي في المغرب فأتاحت لهم السلطات الالتحاق مباشرة بالجامعات أو المدارس العليا. أما من لم يحصل على الشهادة المغربية من اللاجئين فيتعين عليه السير في الإجراءات لمعادلة الشهادة الثانوية للقيّد في الجامعات أو المدارس التقنية بمقابل رسوم التسجيل والتي قد تختلف من مدرسة إلى أخرى.⁶¹

رابعاً: سوق العمل

يعتبر الوصول لسوق العمل المغربي أحد أكبر التحديات التي تواجه المهاجرين واللاجئين على حد سواء نظراً لتعدد الجهات والسلطات. وتجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء عام 2014 قد تكفلت بدعم توظيف الأجانب ووصولهم لسوق العمل. هذا وقد تطورت الجهود مع الوقت بداية بالتخلي عن مبدأ الأفضلية الوطنية في لائحة المهن التي حددتها وزارة العمل المغربية في عدد من القطاعات كالمطاعم، والمقاهي، وصالونات الحلاقة، وغيرهم تيسيراً على الأجانب المقيمين بصورة نظامية/قانونية في الدخول لسوق العمل في تلك المهن. كما أن فرص التوظيف للأجانب تزايدت مع تقنين الأوضاع والحصول على /أو تجديد تصريح الإقامة، وتصريح العمل. كما تم إتاحة حصول المهاجرين النظاميين على دورات تدريبية لدى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (أنابيك) كما قدمت 11 وكالة أخرى خدمات للمهاجرين المقيمين بصورة شرعية نظامية في المغرب،⁶² مع السماح ببعض التدريبات لمن هم في وضعية إدارية غير نظامية أي غير مقيمين بشكل شرعي أو قانوني.

وجدير بالذكر أن غياب امتلاك المهاجرين للوثائق الرسمية غالباً ما يعرضهم للاستغلال من قبل أرباب الأعمال في قطاعات عدة، فنجدهم يضطرون للعمل في ظروف صعبة، وبأجور متدنية خاصة في مجال أعمال البناء والأشغال المنزلية أو خدمات المطاعم، والمقاهي وباقي صور الاقتصاد غير الرسمي وغير المنظم، وهو ما يحرمهم بالتبعية من جميع أشكال الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي وباقي المزايا المتاحة في ظل الوظائف التي تكون بعقد موثق لتشغيل الأجانب النظاميين.

⁵⁸ <https://help.unhcr.org/morocco/services/health-services/>

⁵⁹ عبد الرقيب زعنون، حقوق المهاجرين واللاجئين بالمغرب: بين الحلول الاستراتيجية والاستثنائية، ٢٠٢٣، رواق عربي، ٢٨(٢)، ٢٠٢٣، ص 35.

⁶⁰ برنامج تيسير: هو برنامج دعم مالي مباشر للأسر المغربية ذات الدخل المحدود، بهدف الحد من الهدر المدرسي، وهو عبارة عن تقديم الدعم المالي للأسر التي لديها أطفال في التعليم الابتدائي والإعدادي بالمناطق القروية أو الفقيرة شريطة التزام الطفل بالمواظبة على حضور المدرسة.

⁶¹ برنامج مليون حقيبة مدرسية: هو مبادرة وطنية لتوفير الحقائب المدرسية واللوازم الدراسية للطلاب في المناطق القروية والمحرومة، ويستهدف أساساً تلاميذ الابتدائي والإعدادي لدعم تعليم الأطفال وتشجيعهم على الالتحاق بالمدارس، ويشترط لتقديم الدعم التزام الأطفال بالمواظبة المدرسية.

⁶² <https://help.unhcr.org/morocco/services/education/higher-education/>

⁶² صلاح الدين لمعزي، سياسة الهجرة بالمغرب: بين الضغوط الأوروبية والمناورات المغربية، شبكة مدار، سبتمبر ٢٠٢٢، ص ٢٠-٢١.



وفي الختام لابد من الإشارة إلى أن المكاسب من التسويات الاستثنائية السابق الإشارة لها للمهاجرين دفعت المنظمة الدولية للهجرة IOM إلى اعتبار المغرب نموذجاً رائداً للاندماج التدريجي للمهاجرين من ذوي الدخل المنخفض⁶³، كما حظيت بإشادة دولية لما قدمته من مشروعات لإعادة إدماج المهاجرين في الاقتصاد الوطني وتمتعهم بحقوق الإنسان الأساسية.

تجربة الأردن

تعتبر الأردن تجربة متفردة في التعامل مع المهاجرين واللاجئين فخبرتها تمتد لما يجاوز 70 عاماً من استقبال مئات الآلاف من المهاجرين طواعية وقسراً في موجات متتالية بدءاً من النكبة عام 1948، ومروراً بموجة اللجوء الفلسطينية بعد حرب 1967، ثم موجة اللجوء من العراق بعد الاحتلال عام 2003، وأخيراً موجة اللجوء السورية بعد الربيع العربي المستمرة حتى الآن. ومع بقاء عدد كبير من أولئك المهاجرين في الأردن لسنوات طويلة، نجد أن كثيراً منهم اندمج بدرجات متفاوتة في المجتمع الأردني عبر صيغ مختلفة. وعند استدعاء هذه الحقيقة بالإضافة إلى ضخامة موجات اللجوء المتعاقبة على الأردن- بالأساس من السوريين- منذ عام 2011، يمكننا فهم السبق الأردني في تبني نهج شامل في التعامل مع أزمة اللجوء السورية تدمج بين الجهود التنموية والإنسانية. ويضاف إلى خبرة الأردن الممتدة في التعامل مع اللاجئين، استيعابها منذ وقت مبكر أعداداً كبيرة من العمال المهاجرين والذين اشتغلوا في قطاعات مختلفة على رأسها الزراعة والإنشاء، إلى جانب بعض قطاعات الاقتصاد غير الرسمي، وقد نجدهم سدوا العجز الناتج عن عدم إقبال العمالة الأردنية على هذه الوظائف.

هذا، وقد استفادت المقاربة الأردنية في التعامل مع ملف الهجرة من خبرات الأمم المتحدة، فتم إنشاء "مجموعة عمل وطنية للهجرة في الأردن" لضمان تنسيق الدعم المقدم من فريق الأمم المتحدة ووكالاتها، للحكومة الأردنية وللمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، وغيرهم من الأطراف المعنية مثل القطاع الخاص، ومنظمات أصحاب العمل واتحادات العمال لضمان تنفيذ "الميثاق العالمي لهجرة آمنة ومنظمة ونظامية"، الذي تم اعتماده في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2018⁶⁴.

خريطة وسياسات الهجرة في الأردن

ووفقاً لآخر تعداد رسمي للسكان عام 2015، مثل الأردنيون حوالي 69.3% من إجمالي سكان المملكة يعيش قرابة 50% منهم من أصل فلسطيني بالأساس⁶⁵، تلاهم السوريون بنسبة 13.3%، ومن بعدهم الفلسطينيون والمصريين بنسبة متساوية لكل منهما عند 6.7% من إجمالي السكان، ثم العراقيين الذين قدروا بـ 1.4%، وعدد آخر من الجنسيات وصل تقريباً إلى 2.6%. هذا، ومن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى 12 مليون في عام 2025. ويعتبر التهديد الديموغرافي والاقتصادي الذي يواجه الأردن اليوم نتيجة للتوترات الجيوسياسية أمراً على درجة عالية من الخطورة هو أمر محتمل مع انتقال مئات الآلاف من الفلسطينيين

⁶³ الأمم المتحدة، "تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية"، بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٢٠٢٠، ص ١٢٩-١٣٠، متاح على:

<https://publications.iom.int/system/files/pdf/situation-report-migration-2019-ar.pdf>

⁶⁴ UN General Assembly, 73rd Session, Resolution adopted by the General Assembly 73/195: Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration, UN doc. A/RES/73/195 (11 January 2019).

⁶⁵ يضم هذا العدد الفلسطينيين الذين حصلوا على الجنسية الأردنية بعد نكبة 1948 أو بالأحرى بعد ضم الضفة الغربية والقدس الشرقية إلى الأردن عام 1950، بالإضافة إلى اللاجئين الذين نزحوا إلى الأردن خلال حرب 1967 وما تلاها.



القاطنين في الضفة والقدس ممن يحملون الجنسية الأردنية المؤقتة أو الدائمة (وإن قدرتهم بعض الدراسات قرابة المليون شخص) للعيش سواء لفترة مؤقتة أو على سبيل الدوام في الأردن⁶⁶.

وبتتبع أرقام الهجرة واللجوء المعلنة، نجد أن الأردن عام 2022 استضاف حوالي 3.5 مليون مهاجر ولاجئ شكلوا حوالي 31.5٪ من إجمالي سكان المملكة، وقد بلغ إجمالي عدد اللاجئين وطالبي اللجوء منهم ما يجاوز بقليل 3 مليون، أي حوالي 87.3٪ من إجمالي عدد المهاجرين الكلي المتواجدين في الدولة، وهو ما سيجعل معظم تركيزنا في هذا القسم على سياسات محاولان اندماج وحماية اللاجئين في الأردن. وقد اقترنت موجات الهجرة المتتابة إلى الأردن بالعديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من جانب، كما كانت محفزاً لفرص تنموية على الجانب الآخر. فإن كانت موجات الهجرة إلى الأردن مثلاً قد أسهمت في ارتفاع معدل نمو السكان، نجدها أيضاً قد ساهمت في تحفيز النمو الاقتصادي عبر مشاركة المهاجرين في سوق العمل، لا سيما في القطاعات التي لا تقبل عليها اليد العاملة الأردنية- كما سبق الإشارة-.

وبالرغم من عدم انضمام الأردن لاتفاقية الأمم المتحدة للاجئين عام 1951، ولا إلى البروتوكول الملحق بها عام 1967، إلا أن استضافة الأردن الدائمة لأعداد كبيرة من اللاجئين قد دفعته للتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR عبر مذكرة تفاهم تم توقيعها عام 1988، تضمنت احترام الأردن لمبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين أو طالبي اللجوء إلى بلدهم الأصلي حيث قد تتعرض حياتهم أو حريتهم للخطر. ونظراً لغياب أية تشريعات مستقلة لتنظيم التعامل مع اللاجئين أو طالبي اللجوء في الأردن، فإنهم يخضعون للقانون رقم 24 لعام 1973م الخاص بالإقامة وشؤون الأجانب.

فنجد أن الأغلبية العظمى من اللاجئين بالأردن ليسوا لاجئين بالمعنى المتعارف عليه للكلمة، ولكنهم من الفلسطينيين الذين انتقلوا واستقروا في الأردن ومقيدين كلاجئين في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ويعيش غالبيتهم العظمى خارج مخيمات اللجوء، بينما حوالي 18٪ فقط لا زالوا يعيشون في عشرة مخيمات منتشرة في محافظات الأردن، وتديرهم وتشرف وكالة الأونروا على تقديم الخدمات لهم في مجالات التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، وخدمات التمويل الصغير، والخدمات الأخرى، هذا بالإضافة إلى ثلاثة مخيمات غير رسمية لا تقدم لها الأونروا أية خدمات وسوف سنقوم بذكر بعضها في هذا الجزء.

أولاً: المساعدة والحماية الاجتماعية

تركز خدمات الأونروا في الأردن على الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر إلحاحاً لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين بهدف تخفيف الفقر، وتقديم المساعدات، وتمكين المرأة والشباب، ودعم ذوي الإعاقة وغيرها من الخدمات.⁶⁷ هذا إلى جانب القيام ببعض الخدمات التمويلية التي تمثل 4٪ من حجم هذه السوق النشيطة في الأردن، وهي غالباً قروض لدعم التعليم والإسكان والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، حيث يتم إتاحتها للجميع الأردنيين واللاجئين الفلسطينيين المقيدين فقط.⁶⁸ إلا أن التدفقات السورية الضخمة التي بدأت مع الأزمة السورية في نهاية عام 2011 وأجبت أزمة اللجوء في الأردن بصورة غير مسبقة استدعت تدخلات عاجلة في نظام مخيمات الإيواء إلى جانب محاولة حشد الدعم الإنساني الدولي لتغطية التكلفة سواء من الدول أم من الأمم المتحدة ومن المنظمات الإنسانية. وأصبح اللاجئون السوريون وهم الأغلبية العظمى من إجمالي 730 ألف لاجئ مسجل من كل من العراق واليمن والسودان والصومال ترعاهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR بجانب

⁶⁶ تُقدر أعداد الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية والقدس ويحملون جوازات سفر أردنية مؤقتة (دون رقم وطني) بمئات الآلاف، والجواز المؤقت يُستخدم كوثيقة سفر ولا يمنح صاحبه حقوق المواطنة الكاملة في الأردن، مثل الحق في العمل أو التصويت، بينما أولئك الذين يحملون الجنسية الأردنية الكاملة ويقومون في الضفة، فهم أقل نسبة وتقديراتهم غير واضحة.

⁶⁷ UNRWA, Relief and Social Services In Jordan, <https://www.unrwa.org/activity/rss-jordan>, Accessed: Dec. 25, 2024.

⁶⁸ UNRWA, Microfinance In Jordan, <https://www.unrwa.org/activity/microfinance-jordan>, Accessed: Dec. 25, 2024.



اللاجئين الفلسطينيين، حيث يمثل الأطفال حوالي 50٪ من مجموع اللاجئين المقيدين. ونجد أنه في هذا الشأن عملت مفوضية اللاجئين في الأردن عبر نهج تشاركي مع الحكومة الأردنية وكذلك العديد من الشركاء الوطنيين والدوليين الآخرين بهدف توفير الحماية والمساعدة للاجئين وطالبي اللجوء، وأيضاً للمجتمعات الأردنية المضيفة المتأثرة بوجود اللاجئين. وقد نشطت المفوضية في تقديم برامج الحماية مثل مساعدة اللاجئين في تقنين الأوضاع وإتاحة المساعدة القانونية؛ وكذا منح المساعدة النقدية للاجئين الأكثر ضعفاً؛ إذ تمثلت مثل هذه المساعدات النقدية في دعم سبل العيش بشكل منتظم لأكثر من 200 ألف لاجئ في المخيمات والمناطق الحضرية.

ثانياً: الصحة

ولدعم الرعاية الصحية وتمكين مجتمعات اللاجئين والتواصل معهم تقود المفوضية مجموعة من الأنشطة والخدمات الأساسية في أكبر مخيمات للاجئين السوريين "الزعتري" و"الأزرق".⁶⁹ كما تدير الأونروا 24 منشأة رعاية صحية في الأردن تخدم تقريباً 1.1 مليون شخص، أي ما يقرب من 56٪ من إجمالي اللاجئين المقيدين بالأونروا في الأردن، إن كان منهم عدد محدود من اللاجئين الفلسطينيين الذين لم يحصلوا على الجنسية الأردنية ولديهم معوقات للوصول للخدمات الصحية العامة في الأردن.⁷⁰

ثالثاً: التعليم

تتعاون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الأونروا في وصول اللاجئين إلى التعليم حيث تدير الأونروا 169 مدرسة في الأردن يقدمون فيها خدمات التعليم لحوالي 121 ألف طالب وطالبة في مراحل التعليم الأساسي، ويخدمون حوالي 113 ألف طالب وطالبة يتبعون مناهج التعليم الأردنية بشكل طبيعي، بالإضافة إلى خدمات التدريب المهني والفني والجامعي.⁷¹

رابعاً: سوق العمل

يمثل التنوع الديموغرافي للأردن ضغطاً على سوق العمل بجانب سوء الأوضاع الاقتصادية، إذ نجد أنه على الأردن أن يتعامل مع ثلاث فئات مختلفة من العمالة وهم الأردنيون، والعمال المهاجرون (نظاميون أو غير نظاميون)، واللاجئون وأغلبهم سوريين. وفي بلد يعاني من معدلات مرتفعة من البطالة، التي قدرت في الربع الأول من عام 2024 بحوالي 21,4٪ من السكان،⁷² بات دخول مئات الآلاف من اللاجئين السوريين لسوق العمل الأردني يشكل عامل ضغط كبير على الاقتصاد المثقل بالديون بالفعل، والبعيد تماماً عن مستويات التشغيل المأمولة.

لذا حاولت سياسة العمل الأردنية الموازنة بين 3 أهداف متباينة هي: (1) تعزيز تشغيل الأردنيين (٢) ضمان ظروف عمل لائقة لكافة العمال بما فيهم العمال المهاجرين؛ (٣) دمج اللاجئين السوريين في القوى العاملة، هذا، في ظل ما يواجهه معظم العمال غير الأردنيين (مهاجرين أو لاجئين) من تحديات مثل التأخير في الحصول على الأجر مقابل العمل، وعدم دفع أجور ساعات العمل الإضافية، وفرض ساعات عمل طويلة وغير قابلة للتوقع، إضافة إلى الاعتماد الكبير على الأساليب ذات الإنتاجية المتدنية والتي تتطلب جهد جسدي.

⁶⁹ الأردن: لمحة عامة، موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٢٤.

⁷⁰ , Accessed: Dec. 25, 2024. UNRWA, Health in Jordan, <https://www.unrwa.org/activity/health-jordan>
⁷¹ UNRWA, Education in Jordan, <https://www.unrwa.org/activity/education-jordan> , Accessed: Dec. 25, 2024.

⁷² البطالة في الأردن عند مستوى ٢١.٤٪، موقع الجزيرة الإخباري، ٢ يونيو ٢٠٢٤
 , Accessed: Dec. 14, 2024. <https://www.ajnet.me/ebusiness/2024/6/2> البطالة في الأردن - عند مستوى 21-4.



وعلى الرغم من دقة القوانين التي تراعى نظام الهجرة وتصاريح العمل في الأردن، إلا أنها تعد تقييداً من حقوق العمال المهاجرين واللاجئين، إذ أنها تعتمد نظام الكفالة للعمالة الأجنبية، فيسيطر الكفيل بصورة كبيرة على العامل الأجنبي مما يحول دون قدرته على الانتقال من صاحب عمل إلى آخر بسهولة، كما أن ارتفاع تكلفة إضفاء الطابع الرسمي على العديد من الأنشطة الاقتصادية في الأردن فاقمت من حجم الاقتصاد غير الرسمي، فأصبح هو وجهة التشغيل الرئيسة للعمال الأجانب. يضاف لذلك ارتفاع تكلفة تقنين أوضاع العمال الأجانب عند استخراج تصريح عمل لهم مما شكل عقبة في عملية استخراج تصاريح عمل للأجانب ومن ثم جعلهم خارج أي نظام للحماية. هذا بالإضافة إلى أن جزء كبير من تصاريح العمل يتم الحصول عليه من السوق السوداء بشراؤها من كفلاء أردنيين دون وجود علاقة عمل حقيقية، لذا يتم تشغيل العامل الأجنبي في أي وظيفة في القطاع غير الرسمي. لذا تعتبر الفائدة الرئيسة لتصريح العمل للعمال الأجانب هي حمايتهم من الترحيل، أما ما دون ذلك فإن سيطرة الكفيل على عملية استخراج تصريح العمل للعامل الأجنبي تجعل من الأخير عرضة لتحكم الكفيل في تنقل العامل من صاحب عمل إلى آخر جديد وهو ما يشكل أسلوباً لابتزاز الكفلاء للعمال الأجانب ليسمحوا لهم بنقل كفالتهم لعمل جديد. وجدير بالذكر أن تزايد عرض العمل مع استمرار موجات اللجوء السوري قد زاد من التوترات الاجتماعية تجاه السوريين الذين حاولوا العمل عبر القطاع غير الرسمي، ومع ازدياد أعدادهم ساهموا في تقويض الأجور ودفعها للانخفاض مما أثار حفيظة العمال الأردنيين والشباب الأردني المتعطّل عن العمل.⁷³

• وثيقة العهد الأردني "الميثاق الأردني":

اتبعت الأردن نهجاً خاصاً مبتكراً للتعامل مع التدفقات الضخمة للاجئين السوريين، فيعتبر الميثاق الأردني اتفاقاً دولياً أعلن عنه رسمياً في فبراير 2016 أثناء مؤتمر لندن الذي استضافته المملكة المتحدة وألمانيا والكويت والنرويج والأمم المتحدة لمناقشة أزمة اللجوء السورية وتوفير سبل الدعم للاجئين والدول المستضيفة لهم، وقد استهدف معالجة التحديات الإنسانية والاقتصادية لأزمة اللجوء السوري في الأردن. ويعتبر هذا الاتفاق تجمع ناجح بين الجهات الإنسانية والتنموية الدولية تحت قيادة وتنسيق البلد المستضيف وهو الأردن،⁷⁴ ويتم هذا عبر المزج بين التمويل الإنساني والتنموي من خلال منح لسنوات عديدة، وقروض ميسرة لمساعدة الأردن على التعامل مع تحدي اللاجئين السوريين⁷⁵، وقد تم هذا في مقابل تعهدات أردنية بتحسين أوضاع ودمج اللاجئين السوريين به. وقد شمل الميثاق على سبيل المثال، تعهدات بقيمة 700 مليون دولار من المنح سنوياً لمدة ثلاث سنوات، ويصاحبها إتاحة قروض ميسرة للحكومة الأردنية بقيمة 1.9 مليار دولار.⁷⁶

وبالرغم من تحديد إطار زمني لتطبيق ميثاق الأردن هو ثلاثة أعوام، وعدم التطرق لتجديده رسمياً بعد انتهاء مدته الأولى، وما صاحبها من انتهاء بعض المنح والقروض الميسرة التي سبق الإعلان عن الالتزام بتقديمها وتمديد البعض الآخر، إلا أن ما تضمنه الميثاق من مبادئ والتزامات استمر في ضبط إطار العلاقة المستمرة بين الأردن والمانحين والمنظمات الدولية المعنية بدعم اللاجئين السوريين.

⁷³ سوزان رزاز وآخرون، سوق محفوف بالتحديات يغدو أكثر تحدياً: عمال أردنيون، عمال مهاجرون ولاجنون في سوق العمل الأردني، منظمة العمل الدولية، ٢٠١٧. ⁷⁴ Cindy Huang and Kate Gough, The Jordan Compact: Three Years on, Where Do We Stand?, Center for Global Development, 11 march 2019, <https://www.cgdev.org/blog/jordan-compact-three-years-on>, Accessed: Dec. 17, 2024. ⁷⁵ "The Jordan Compact: Lessons learnt and implications for", Veronique Barbelet, Jessica Hagen-Zanker and Dina Mansour-Illé, future refugee compacts", Policy Briefing, Overseas Development Institute (ODI), Feb. 2018, pp. 1-2 available at: <https://odi.org/en/publications/the-jordan-compact-lessons-learnt-and-implications-for-future-refugee-compacts/>, Accessed: 13 Dec. 2024.



تتوافق التقارير المختلفة على التقدم الكبير الذي أحرزه الميثاق الأردني وتنفيذ ما شمله من التزامات وتعهدات في فتح بيئة سياسية كانت مقيدة بشكل متزايد أمام اللاجئين، وصولاً لزيادة عدد السوريين المنتسبين للتعليم الأردني، وكذا المنضمين لسوق العمل الرسمي، إلا أن التنفيذ قد شهد تحديات بالغة لا تزال قائمة حتي الوقت الحاضر، ولذلك يستدعي الأمر تقييم هذا الميثاق وخطوات تنفيذه، كأول تبني لنموذج جديد لاندماج المهاجرين يجمع بين التمويل الإنساني والتنموي للاستفادة مما حققه من إنجازات والاستفادة مما واجهه النموذج من صعوبات في تخطيط وتنفيذ سياسات اندماج ودعم اللاجئين في سياقات مشابهة من ضمنها مصر في ظل الأزمة السودانية المستمرة، وما ارتبط بها من موجات ضخمة للجوء إلى مصر، في وضع مشابه للأردن أمام موجات اللجوء السورية عقب اندلاع الأزمة السورية في 2011.

خلاصة القول إن التعهدات بتحقيق اندماج اللاجئين السوريين وتمكينهم اقتصادياً، والتي مثلت جزءاً رئيساً في ميثاق الأردن سرعان ما اصطدمت بصخرة الواقع والمتمثلة في غلبة الطبيعة غير الرسمية على الاقتصاد الأردني، وكذلك بطء معدلات النمو، وضعف مناخ الاستثمار الأجنبي، وارتفاع معدلات البطالة. كل تلك الأسباب وغيرها كانت تجعل إتاحة الوظائف الرسمية للاجئين السوريين في الأردن أكثر صعوبة.

وقد استكملت وثيقة الأردن بعد انتهاء مدتها بما أطلق عليها "مبادرة لندن" حيث دعت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي -في ذلك الوقت- لتبني ذات المقاربة التي تربط بين الدعم الإنساني والتنموي لتحسين أوضاع اللاجئين وتحفيز النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز دور القطاع الخاص بما يعود بنفع على المجتمع والاقتصاد الأردني من جهة وعلى اللاجئين من جهة أخرى. وقد جمعت هذه المبادرة بين الحكومة الأردنية والمانحين الدوليين من دول أوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وممثلين من القطاع الخاص، والمنظمات الدولية وهيئات الدعم الإنساني لحشد التمويل التنموي والإنساني لدعم ودمج اللاجئين وكذلك دعم الاقتصاد والمجتمع الأردني المستضيف.

ختاماً يمكن القول إنه على الرغم من معاشية الأردن لسياق معقد من الهجرة المختلطة باعتبارها تاريخياً بلداً يقصده المهاجرون واللاجئون بالأساس من فلسطين والعمالة من مصر وسوريا، وكذلك كونها ذاتها بلداً مصدراً للهجرة فهي تعد تجربة فريدة في التعامل مع موجات الهجرة واللجوء المتعاقبة والضخمة.

ويعتبر المجتمع الدولي نجاح المدخل الأردني للتعامل مع قضية اللجوء من حيث استضافة اللاجئين وشملهم بالأنظمة الوطنية مثل التعليم والصحة وسوق العمل، ومن حشد الموارد الدولية عبر برامج ممتدة السنوات كوثيقة العهد الأردني، ومبادرة لندن، وعبر اتفاقات ومبادرات مستقلة مثل الاتفاق مع البنك الدولي (2020-2024)، والحصول على التزامات تمويلية من مؤتمر بروكسل حول دعم اللاجئين السوريين (أبريل 2017)، ميثاق الأردن مع الاتحاد الأوروبي (2016-2018)،⁷⁷ وغيرهم مثلاً يحتذى به مكن الأردن من الصمود نوعاً ما لمدة 13 عاماً أمام تدفقات اللاجئين.

إلا أنه لا يخلو من التشابهات مع الوضع المصري، فكلاهما دولة مجاورة لدول صراعات (في حالة الأردن سوريا، وفلسطين؛ وفي حالة مصر ليبيا، السودان وفلسطين) وقد ترتب على تلك الصراعات موجات ضخمة متعاقبة من الهجرة القسرية والطوعية على حد سواء مما اضطر كلاهما لاستضافة مئات الآلاف من اللاجئين الذين استقر واندمج كثير منهم في المجتمع عبر السنوات.

For More information: European Commission, the EU-Jordan Partnership: The Compact, 2016, <https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/system/files/2018-12/jordan-compact.pdf>, Accessed: Dec. 20, 2024.



V- التوجهات المصرية تجاه اندماج المهاجرين

تقع مصر في قلب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يجعلها نقطة جذب رئيسة لحركات الهجرة العالمية. وقد استقبلت مصر عبر التاريخ، أعدادًا كبيرة من المهاجرين واللاجئين، ولا زالت تستمر الدولة في لعب هذا الدور المحوري، حيث تتقاطع فيها العديد من مسارات الهجرة. منذ القدم، لعبت مصر دورًا مهمًا كمقصد للمهاجرين من مختلف الأصول والثقافات. ففي العصور الفرعونية، كانت مصر مقصدًا للتجارة والهجرة بسبب موقعها على نهر النيل. وخلال العصور الإسلامية والحديثة، استقبلت مصر مجموعات مهاجرين من الشام، ومن شمال أفريقيا، ومن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مما أضاف إلى تركيبها الثقافية والاجتماعية المتنوعة. أما في القرن العشرين، فقد استضافت مصر موجات من اللاجئين بسبب الصراعات الإقليمية، وبرزت كوجهة آمنة خلال الحروب والنزاعات.

وتُعزى أهمية مصر كوجهة للهجرة إلى مجموعة من العوامل، منها موقعها الجغرافي والاستراتيجي، وتاريخها العريق في استقبال الوافدين، ووجود شبكات اجتماعية وثقافية تربطها بالعديد من الدول. وتتمتع مصر بإطار قانوني يحكم أوضاع المهاجرين واللاجئين، حيث صادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وتضمن دستورها الجديد حماية حقوق جميع الأفراد المقيمين على أراضيها حيث تعترف بأهمية المهاجرين كقوة عاملة ومساهمة في الاقتصاد، وتتبنى خطابًا رسميًا يؤكد على ضرورة دمجهم في المجتمع المصري. ويتم تقديم الخدمات الأساسية لكل ضيوف مصر (المهاجرين النظاميين واللاجئين) من تعليم ورعاية صحية ومساعدات إنسانية، مع السماح لهم بالعمل بصورة رسمية وأيضًا المشاركة في الأنشطة الثقافية والاجتماعية بالتعاون مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في إطار احترام حقوق الإنسان ومكافحة جميع أشكال التمييز ضد المهاجرين.

وقد صادقت مصر على العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وأيضًا المتعلقة بتنظيم أوضاع اللاجئين، التي تم توقيعها في جنيف في عام 1951، وكذلك اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم الجوانب المختلفة المتعلقة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا في عام 1969، وبروتوكول تعديل الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين. كما ينص الدستور المصري في المادة (91) على: "للدولة أن تمنح حق اللجوء السياسي لكل أجنبي أضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو السلام أو العدالة." وقد قامت الدولة في نوفمبر 2024 بإعداد مشروع قانون "لجوء الأجانب" لتنظيم إطار حاكم لحقوق اللاجئين المختلفة والتزاماتهم، وليضمن تقديم كافة أوجه الدعم والرعاية للمستحقين، بالتعاون مع الجهات الدولية المعنية بشئون اللاجئين.

على الرغم من أهمية موقع مصر الاستراتيجي ودورها المحوري في استقبال المهاجرين واللاجئين عبر التاريخ، إلا أنه لا توجد حتى الآن استراتيجية وطنية شاملة لتنظيم وإدارة ملف الهجرة. وبالتالي لازلت تواجه الدولة المصرية تحديات كبيرة في مواجهة تدفقات الهجرة المتزايدة، والتي تمثل في ظل الأزمة الاقتصادية التي يعيشها المصريون ضغطًا على البنية التحتية والخدمات، وتقديم الاحتياجات الأساسية من مسكن وغذاء، بالإضافة إلى التحديات الأمنية والسياسية مما يؤكد ضرورة توجيه مزيد من الاستثمارات في هذه المجالات للتأكيد على الدعم والاندماج الكافي والفعال للمهاجرين واللاجئين.

ووفقًا لتقرير المنظمة الدولية للهجرة الصادر بتاريخ 7 أغسطس 2022 وصل عدد المقيمين في مصر إلى 9 ملايين مهاجر ولاجئ، أي ما يعادل 8.7% من السكان المصريين، بنسبة 50.4% ذكور، و49.6% إناث، وبمتوسط عمري يصل إلى 35 سنة، يمثلون 8.7% من حجم سكان مصر. ويقيم منهم 56% في 5 محافظات: القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، والدقهلية، ودمنياط، كما أن



هناك 60% من المهاجرين يعيشون في مصر منذ حوالي 10 سنوات، و6% يعيشون باندماج داخل المجتمع المصري منذ نحو 15 عامًا أو أكثر، بالإضافة إلى أن هناك 37% منهم يعملون في وظائف ثابتة وشركات مستقرة⁷⁸.

وتأتى هذه المجموعة من المهاجرين من 133 دولة، بينهم المجموعات الكبرى من المهاجرين السودانيين والسوريين واليمنيين والليبيين. وتشكل هذه الجنسيات الأربع 80% من المهاجرين المقيمين حاليًا في البلاد⁷⁹. وفيما يتعلق باللاجئين، تستضيف مصر أكثر من 792 ألف لاجئ وطالب لجوء من 62 جنسية مختلفة. ومنذ أكتوبر 2023، أصبحت الجنسية السودانية في طلب اللجوء هي الأكثر عددًا تليها الجنسية السورية، ثم أعداداً أقل من جنوب السودان وإريتريا وإثيوبيا، واليمن، والصومال، والعراق⁸⁰.

وفيما يلي أهم السياسات والجهود والخدمات التي تقدمها مصر في ظل الاتفاقيات والتشريعات التي تلتزم بها بالتعاون مع شركائها المحليين والدوليين لاندماج المهاجرين واللاجئين في أربع قطاعات وهي: المساعدة والحماية الاجتماعية، والتعليم، والصحة، وسوق العمل، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المهاجرين واللاجئين في الحصول عليها.

أولاً: المساعدة والحماية الاجتماعية

تتعاون المؤسسات الحكومية في مصر والمجلس القومي للمرأة (NCW)، والمجلس القومي للطفولة والأمومة (NCCM) مع وكالات الأمم المتحدة مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة إنقاذ الطفولة الدولية (SCI) لتقديم الحماية والمساعدة للمهاجرين واللاجئين. وتشارك في ذلك منظمات المجتمع المدني مثل منظمة كير الدولية، والمؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين، وأطباء بلا حدود، وآخرين⁸¹. ويستفيد اللاجئون في مصر-من خلال الشركاء القانونيين الوطنيين والآليات الهيكلية- من الحق في توثيق الحالة المدنية، كإصدار المستندات الرسمية (شهادات الميلاد، ووثائق الوصاية، وشهادات الزواج والطلاق، وشهادات الوفاة وغيرها). إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن المهاجرين واللاجئين يعانون من ذات العقبات البيروقراطية التي تواجه المصريين وتؤدي في بعض الأحيان إلى تأخيرات في إصدار الوثائق في الوقت المناسب وبشكل فعال.

وتشمل خدمات المساعدة الأخرى تقديم الدعم اللازم للوصول إلى المرافق الصحية والتعليمية؛ والدعم القانوني؛ والخدمات المتخصصة الخاصة بالطفل؛ والدعم للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ والرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن؛ والصحة العقلية والدعم النفسي للأشخاص الذين يعانون من تحديات الزواج؛ والمبادرات المجتمعية المتعلقة برفع الوعي والأنشطة المتعلقة بالتماسك المجتمعي. وهناك أيضاً فرق من شركاء الحماية تقوم بالتوعية والتدريب وبناء القدرات للأطراف المعنية المختلفة؛ بما في ذلك أنشطة الوقاية ومهام التسجيل المتنقلة في المناطق النائية. ولنجاح هذه الأنشطة تشارك هذه الجهات مع اللاجئين وطالبي اللجوء في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والرصد والإبلاغ والتقييم والتقييم.

فوفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تلتزم مصر كدولة موقعة على الاتفاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) بالمادة 9 والتي تنص على "الاعتراف بحق الجميع في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الاجتماعي". ويشمل ذلك المعاملة المتساوية في الوصول إلى الضمان الاجتماعي بين المواطنين وغير المواطنين، بما

<https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2024/01/08/78>

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/2872507>⁷⁹

<https://www.unhcr.org/eg/ar/about-us/refugee-context-in-egypt>⁸⁰

Africa, Iraq & Yemen. from Sub-Saharan Asylum-Seekers for Refugees and PLAN RESPONSE UNHCR (2020). EGYPT⁸¹



في ذلك اللاجئين، والأشخاص عديمي الجنسية، وطالبي اللجوء. وإن كان يشير الواقع العملي والممارسات الفعلية إلى قيام اللوائح المحلية المصرية المتعلقة بالمساعدة الاجتماعية بالحد من قدرة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء على الاستفادة منها. ويمكن إيجاز أبرز الخدمات الخاصة بالمساعدة والحماية الاجتماعية من خلال الشكل التالي شكل رقم (1):

شكل رقم (1) خدمات المساعدة والحماية الاجتماعية



ففيما يتعلق بنظام التحويل النقدي: فهناك نظامين: الأول هو نظام (تكافل) وهو التحويل النقدي المشروط الرئيس للأسر التي لديها أطفال؛ والثاني هو نظام (كرامة) ويعتبر تحويل نقدي غير مشروط لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة واليتامى، فلا تحدد الدولة شرطاً خاصاً بالجنسية في معايير الأهلية الخاصة بها، وفقاً لقرار رئيس الوزراء رقم 49/540، 2015. وعلى الرغم من ذلك، قد تتطلب عملية التقديم مجموعة من المستندات الشخصية الوطنية وشهادات الميلاد وشهادات الزواج، وهي مستندات قد لا تكون في كثير من الأحيان متوافرة لجميع المهاجرين أو اللاجئين.

وبالنسبة للمساعدة الاجتماعية فينطبق على المواطنين المصريين والمواطنين من البلدان التي لديها اتفاقيات المعاملة بالمثل وتتمثل هذه الخدمة في مساعدة شهرية أو لمرة واحدة للفئات الضعيفة مثل الأسر بدون معيل ذكر، والنساء المطلقات، وكبار السن واليتامى. ونجد أنه في هذه الحالة قد يستفيد المهاجرون واللاجئون أيضاً من المساعدة الطارئة في الحالات الفردية (شريطة تقديم المستند الشخصي للمقدم أو الشخص المتضرر) أو في حالات فقدان الممتلكات. إلا أن الطريقة الأكثر فعالية للمقيمين الأجانب هي برامج المساعدة الاجتماعية المقدمة من خلال مؤسسات الزكاة مثل بيت الزكاة المصري، تحت إشراف الأزهر أو واحدة من مؤسسات الزكاة الـ 250,000 المنتشرة في جميع أنحاء البلاد⁸². ويعود ذلك إلى فتوى حديثة من دار الإفتاء المصرية تشير إلى أن "اللاجئين" يمكن أن يقعوا تحت فئات "المسافر العالق" و"الفقير" و"المحتاج" ضمن شروط الزكاة الموضحة في القرآن⁸³.

وجدير بالذكر أن صعوبة التعرف على بيانات وأعداد المهاجرين بشكل دقيق، بالإضافة إلى غياب أرقام المستفيدين من الزكاة من الجمعيات الخيرية الصغيرة لا تيسر تقديم المساعدات المالية بشكل منظم. فتشير بعض الدراسات إلى أن 81,000 أسرة استفادت من المساعدة النقدية الشهرية عام 2018 ولكن تفتقد البيانات عن تأكيد ما إذا كان اللاجئين ضمن هذه الأسر⁸⁴. كما

Atia, Mona. 2011. "Islamic Approaches to Development." 8th International Conference on Islamic Economics and Finance, ⁸² Doha, Qatar.

UNHCR & Zakat Fund (2019). Islamic Philanthropy: 2021 Midyear Report. ⁸³

⁸⁴ حجازي وعيسى. حصاد بيت الزكاة والصدقات المصري في عام 2018 <https://www.elwatannews.com/news/details/3892410>



تؤكد بعض التقارير زيادة تعرض العمال المهاجرين واللاجئين للخروج من سوق العمل نتيجة الإغلاق خلال فترة كوفيد-19 إلى جانب تعرضهم للعديد من الأخطار لصعوبة الوصول إلى برامج المساعدة الاجتماعية الحالية أو الطارئة⁸⁵.

وتنص المادة رقم 2 من القانون رقم 79 لعام 1975، أن نطاق التأمين الاجتماعي في مصر يشمل موظفي القطاع العام والخاص، ومواطني البلدان الوافدين التي لديها اتفاقية معاملة بالمثل، إلا أن التغطية الفعالة للتأمين الاجتماعي والتأمين الصحي القومي مازال في مصر محدوداً، إذ يشترك 45.2٪ فقط من العمال في التأمين الاجتماعي ويغطي 39.3٪ منهم التأمين الصحي⁸⁶. وفي هذا الإطار، في حالة وجود معاهدة تأمين اجتماعي مزدوج، فإن مساهمات التأمين الاجتماعي التي يدفعها مواطنو البلد الشريك تستند إلى شروط المعاهدة. أما بالنسبة للموظفين الأجانب الرسميين في القطاعين الخاص أو العام غير المغطى باتفاقيات المعاملة بالمثل، فيجب على أصحاب العمل دفع 2٪ من رواتبهم لتغطية التأمين على الإصابة المرتبطة بالعمل⁸⁷.

وفي عام 2019، صدر قانون التأمين الاجتماعي والرواتب رقم 148 / 2019 ودخل حيز التنفيذ 1 يناير 2020 ليكون بديلاً للقوانين السابقة للتأمين الاجتماعي (رقم 79/1975، ورقم 108/1976، ورقم 50/1978 ورقم 112/1980) فأصبح يغطي جميع فئات موظفي القطاعين العام والخاص، وأصحاب الأعمال، والمصريين العاملين في الخارج، والعمال غير الرسميين وغير المنتظمين وليتسع نطاقه ليشمل جميع الأجانب الذين لديهم عقود عمل منتظمة كما نصت (المادة 3)⁸⁸.

ومن التغييرات المهمة الأخرى ذات الصلة بالعمال المهاجرين، أن القانون يوسع نطاق التأمين الاجتماعي ليشمل فئات إضافية في القطاع غير الرسمي / غير المنتظم، بما في ذلك عمال الخدمات المنزلية (المادة 2 (4)). على أن يدفع العمال في فئة القطاع غير الرسمي / غير المنتظم مساهمة قدرها 9٪، مع تغطية الخزانة العامة المساهمة المتبقية البالغة 12٪ (المادة 19 (3)) إلا أن هذه المادة لم توضح ما إذا كانت تلك المساهمة الحكومية ستمتد أيضًا إلى عمال الخدمات المنزلية الذين غالبًا ما يكونون من غير المواطنين.

على الرغم من أن مصر ملزمة بموجب المادة 10 من اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن المساواة في المعاملة (التأمين الاجتماعي) رقم 118 بتوسيع نطاق التأمين الاجتماعي ليشمل اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية دون أي شرط من المعاملة بالمثل، فلا توجد بيانات متاحة للتأكد من تنفيذ ذلك فعليًا. علاوة على ذلك، لا يمكن حساب نسبة العمال المهاجرين الذين يستفيدون من التأمين الاجتماعي، حيث أن البيانات المتاحة غير مصنفة حسب الجنسية- كما سبق الإشارة-. ومع ذلك، تشير البيانات المتاحة إلى أن عدد العمال المؤمن عليهم زاد بنسبة 6.4٪ منذ عام 2013⁸⁹.

Center for Migration and Refugee Studies. 2020. "How COVID-19 Is Affecting Egypt's Migrants and Refugees." OECD⁸⁵ Development Matters blog, 7 August;

Laessing, Ulf. 2020. "After Losing Jobs, Many Sudanese Struggle to Make Ends Meet in Egypt." Reuters, 13 July.

CAPMAS. 2020. Annual Report on the Labour Market 2019. Cairo: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.⁸⁶

Baker & McKenzie. 2015. The Global Employer: Focus on Egypt. Cairo: Baker & McKenzie.⁸⁷

Zaghloul, Hend. 2020. Client Alert: Egypt's New Social Insurance and Pensions Law. Cairo: Amereller.⁸⁸

du Pradel, Mathilde and Farida Youssef. 2015. "How Did Social Insurance in Egypt Become a Problem Rather Than a Solution?" 89 Jadaliyya, 2015.

Roushdy, R. and I. Selwaness. 2017 "Who Is Covered and Who Underreports: An Empirical Analysis of Access to Social Insurance on the Egyptian Labor Market." Review and Resubmit (International Journal of Economics and Business Research).



يمثل قانون التأمين الصحي الشامل المصري (رقم 2018/2) نظام إلزامي باشتراك جميع المواطنين المصريين (المادة 2)، مع وجود استثناءات متاحة لنسبة تتراوح بين 30-35 % من السكان الذين لا يمكنهم تغطية التكلفة⁹⁰. وبغض النظر عن الجنسية، يعتبر موظفو القطاعين الخاص والرسمي العام مشمولون تلقائيًا بالتأمين الصحي، حيث تقوم المنظمة الوطنية للتأمين الاجتماعي بطرح مبلغ " التأمين على المرض" لكل عامل وإرساله كل شهر إلى المنظمة الوطنية للتأمين الصحي (المادة 41). ويتم إلزام الفئات الأخرى، مثل العمال غير الرسميين وأسرهم، واللاجئين، والمهاجرين غير المسجلين والعمال المنزليين، باستخدام المدفوعات خارج الجيب لتغطية تكاليف الرعاية الصحية الخاصة بهم.

وتتعاون بشكل وثيق كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية مع وزارة الصحة والسكان المصرية ومنظمات المجتمع المدني مثل كاريتاس مصر، وفيوجي مصر، ومنظمة إنقاذ الطفولة الدولية (SCI) على دعم وصول اللاجئين وطالبي اللجوء إلى خدمات الرعاية الصحية في مصر، ويتم ذلك بالتعاون الوثيق مع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين⁹¹.

وفي هذا الشأن تلتزم مصر بعدد من الاتفاقيات والتشريعات الدولية الحاكمة لإدماج المهاجرين واللاجئين في القطاع الصحي، وتتمثل في:

- اتفاقية تحديد وضع اللاجئين لسنة 1951
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 118 بشأن المساواة في معاملة المواطنين وغير المواطنين في الضمان الاجتماعي، 1962
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (ICERD)
- اتفاقية مناهضة التعذيب (CAT)
- اتفاقية حقوق الطفل (CRC)
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (CMW)
- مذكرة التفاهم بين وزارة الصحة والسكان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين 2016

Mathauer, I., A. Khalifa, and A. Mataria. 2019. Implementing the Universal Health Insurance Law of Egypt: What are the Key Issues on Strategic Purchasing and its Governance Arrangements?.
Africa, Iraq & Yemen. from Sub-Saharan Asylum-Seekers for Refugees and PLAN RESPONSE UNHCR (2020). EGYPT⁹¹



ونجد أن اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر يتمتعون في إطار هذه الاتفاقيات بحق الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية على قدم المساواة مع المجتمع المضيف (الرعاية الأولية والثانوية والطوارئ). ومع ذلك، نظرًا لارتفاع تكاليف الرعاية الصحية والقدرة المحدودة على توفير بعض الخدمات الصحية الأساسية في المرافق الصحية العامة، تواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها في مجال الصحة تقديم الدعم لضحايا الاضطهاد لتكملة خدمات الرعاية الصحية الأولية والإحالة.



أطلقت وزارة الصحة والسكان الخطة الوطنية لتطعيم كوفيد-19 في يناير 2021 بهدف تطعيم كل مواطن مقيم في مصر، بما في ذلك المهاجرين واللاجئين، من خلال حملة وطنية واسعة النطاق للتسجيل عبر الإنترنت. وفقًا لخطة الاستعداد والاستجابة الاستراتيجية العالمية للمنظمة الدولية للهجرة (SPRP) والخطة الإقليمية للمنظمة الدولية للهجرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تم بتنفيذ خطة استجابة منسقة شاملة عادلة وفي الوقت المناسب لوقف انتقال كوفيد-19.

أعلن رئيس الدولة أن المبادرة الرئاسية، "100 مليون حياة صحية"، التي تم إطلاقها في عام 2018، ستشمل جميع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء المقيمين في مصر، مع توفير الفحص والعلاج مجانًا. تعتبر مبادرة "100 مليون حياة صحية" واحدة من أكبر حملات الفحص الطبي في العالم. وتهدف إلى القضاء على فيروس التهاب الكبد الوبائي بحلول عام 2023 وتقليل الأمراض غير المعدية.

وتتمثل الحقوق الصحية الأساسية الممنوحة للمهاجرين⁹² واللاجئين فيما يلي:

شكل رقم (2) الحقوق الصحية الأساسية الممنوحة للمهاجرين واللاجئين



⁹² مرسوم بواسطة

Hetaba et al., (2020). REFUGEE ENTITLEMENTS IN EGYPT." Cairo Studies on Migration and Refugees, no. 14, 2020.



وفيما يتعلق بالاتفاقيات الاقليمية التي وقعت عليها مصر، فتتمثل في الاتي:

- الميثاق الأفريقي لحقوق الانسان والشعوب
- الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل (ACRWC)
- ميثاق الشباب الأفريقي (AYC)
- ميثاق حقوق الطفل العربي (ينطبق فقط على الأطفال العرب)

أما بالنسبة للقوانين والتشريعات المحلية، فنجد التالي:

- أصدرت وزارة الصحة والسكان القرارات الوزارية أرقام 217 و337 و601 لعام 2012، والتي تنص على معاملة اللاجئين من السودان وجنوب السودان وإثيوبيا واليمن وإريتريا وسوريا، الذين يشكلون ما يقرب من 85% من عدد اللاجئين المسجلين، على قدم المساواة مع المصريين داخل المستشفيات التي تقدم الرعاية الصحية.
- بالإضافة إلى ذلك، تم توقيع عدة مذكرات تفاهم بين وزارة الصحة والسكان ووكالات الأمم المتحدة لتعزيز إدماج اللاجئين وطالبي اللجوء في الحملات الوطنية لمكافحة شلل الأطفال التي تستهدف الأطفال حتى سن الخامسة، وحملة فحص سرطان الثدي، وحملة الكشف المبكر وإعادة تأهيل ضعف السمع التي تم طرحها في 1346 منشأة صحية في جميع أنحاء مصر.
- هذا، وينص قانون التأمين الصحي الوطني رقم 2 لعام 2018 وفقاً للمادة 68 من نظام التأمين الصحي الشامل (UHS) أن "هناك مجال للنظر في برامج التأمين الصحي الخاصة التي تغطي المواطنين الأجانب الذين يزورون أو يعملون أو يعيشون في مصر، وكذلك اللاجئين وطالبي اللجوء، بالتشاور مع الوكالات الحكومية المعنية (مثل وزارات الخارجية والداخلية والصحة)" وفي حالة تطبيق هذا القانون يمكن للمهاجرين واللاجئين من الاستفادة من خدمات التأمين الصحي من خلال خطط تأمين مصممة خصيصاً بين أصحاب المصلحة المعنيين.
- وفي مارس 2019، تم إدراج اللاجئين من جميع الجنسيات في المبادرة الرئاسية "100 مليون صحة" ضمن خطة عمل عالمية لمنظمة الصحة العالمية لتعزيز العيش الصحي والرفاه من خلال تعزيز تسريع أهداف التنمية المستدامة نحو التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030 حيث تم فحص وعلاج التهاب الكبد الوبائي C كجزء من تعزيز التغطية الصحية الشاملة. وتعتبر مبادرة "100 مليون حياة صحية" واحدة من أكبر حملات الفحص الطبي في العالم، وكانت تهدف إلى القضاء على فيروس التهاب الكبد الوبائي بحلول عام 2023 وتقليل الأمراض غير المعدية.

وقد أكدت البيانات ارتفاع أعداد المستفيدين اللاجئين من خدمات الرعاية الصحية الأولية المقدمة من خلال وحدات ومراكز الرعاية الصحية الأولية التابعة لوزارة الصحة والسكان من 25,000 في عام 2015 إلى حوالي 100,000 في عام 2019. ويشمل ذلك الخدمات المرتبطة بالإنجاب، والخدمات المقدمة للأطفال دون سن الخامسة، وخدمات التخطيط الأسري، والتعليم الصحي والتنموي، ورفع الوعي الصحي لتحسين الحالة الصحية للشباب والمراهقين اللاجئين والمهاجرين من خلال الخدمات المقدمة في العيادات الصديقة للشباب في وحدات الرعاية الصحية الأولية. وكذلك توفير خدمات التأهيل والأجهزة التعويضية لطلاب اللاجئين والمهاجرين ذوي الاحتياجات الخاصة، وأيضاً، دمج خدمات الصحة العقلية، وخدمات الرعاية الوقائية لجميع المقيمين في مصر من خلال 4573 مكتب صحي موجود في 27 محافظة تقدم الفحص الطبي الشامل عند الالتحاق بمختلف



المستويات التعليمية، والتطعيمات الروتينية والحملات الوطنية للتطعيم. يتمتع اللاجئون بالوصول إلى خدمات الإسعاف الطارئ وخدمات الطوارئ في المستشفيات، في حين يتم دعم دخول المستشفى من قبل شركاء العمل الإنساني⁹³.

ومن ضمن سياسات توفير الرعاية للمهاجرين واللاجئين التي اتبعتها الدولة المصرية، تلك الخاصة بالاستجابة للاحتياجات المتزايدة لجميع المواطنين لمكافحة وباء كوفيد-19، إذ أطلقت وزارة الصحة والسكان الخطة الوطنية لتطعيم كوفيد-19 في يناير 2021. وقد استهدفت هذه الخطة تطعيم كل مواطن مقيم في مصر، بما في ذلك المهاجرين واللاجئين، من خلال حملة وطنية واسعة النطاق للتسجيل عبر الإنترنت. فوفقاً لخطة الاستعداد في الاستراتيجية العالمية للمنظمة الدولية للهجرة (SPRP) والخطة الإقليمية للمنظمة الدولية للهجرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قامت المنظمة في مصر بتنفيذ خطة استجابة منسقة شاملة عادلة وفي الوقت المناسب لوقف انتقال كوفيد-19، وتقليل الآثار الإنسانية والاقتصادية الاجتماعية للوباء، وإعداد المجتمعات للتعايف على المدى الطويل⁹⁴.

وعلى الرغم من كل تلك الجهود والسياسات المبذولة بواسطة الدولة، يواجه مقدمو الرعاية الطبية في مصر تحديات متزايدة بسبب ارتفاع أسعار الأدوية وتكاليف الرعاية في المستشفيات. ومن هذا المنطلق، تسعى جميع الأهداف المدرجة في خطة الاستجابة هذه إلى تمكين اللاجئين وطالبي اللجوء والمجتمعات المتأثرة من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية ذات التكلفة الفعالة المتعلقة بصحة الطفل والمراهق، والرعاية الصحية الإنجابية والعقلية والنفسية، إلى جانب الأمراض المزمنة والطوارئ. ومن شأن تلك الأنشطة المدرجة في هذه الخطة أن تخفض من التكاليف الصحية الأساسية للاجئين وطالبي اللجوء، مع تعزيز العيش الصحي والرفاه.

وبالتالي إذا كان القانون من الناحية النظرية يمنح المهاجرين واللاجئين الحق في الصحة، فإن المشكلة تكمن غالباً في عدم القدرة على التنفيذ أو الوصول للخدمة. وبشكل عام، ويمكن ذكر ثلاثة عوامل أساسية تعيق الأفراد عن التمتع بحقوقهم: أولاً، إذا كانت الدولة تفتقر إلى الموارد اللازمة لتوفير الخدمات التي يمكن أن يحصل عليها المواطنون والمهاجرون؛ ثانياً، إذا كان هناك وفرة في القوانين واللوائح ولكن تحتاج مراجعة وتنسيق مع بعضها البعض مما يسهل على المسؤولين تحديد القانون المطبق؛ وثالثاً، غياب البيانات الدقيقة والتوزيع الجغرافي للمستفيدين من الأجانب المقيمين.

ثالثاً: التعليم

تستضيف مصر مجموعة كبيرة من اللاجئين الذين يحتاجون إلى خدمات تعليمية مناسبة على جميع المستويات نتيجة اضطرابات كبيرة في تعليمهم في بلدانهم الأصلية ونزوحهم إلى مصر، وفي هذا الشأن تعمل وزارات التربية والتعليم، والتعليم العالي، والشباب والرياضة، واللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، ومجالس إدارات المدارس، والجامعات العامة والخاصة في مصر مع مفوضية اللاجئين والمنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة واليونسف وغيرهم وكذلك المجتمع المدني⁹⁵.

ف نجد أن اللاجئين في مصر يتمتعون بحقوق تعليمية بموجب اتفاقية اللاجئين، واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، والاتفاقية الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

⁹³ Hetaba et al., (2020). REFUGEE ENTITLEMENTS IN EGYPT." Cairo Studies on Migration and Refugees, no. 14, 2020.

⁹⁴ المنظمة الدولية للهجرة. IOM (2021) المنظمة الدولية للهجرة. IOM Strategy for Egypt (2021-2025).

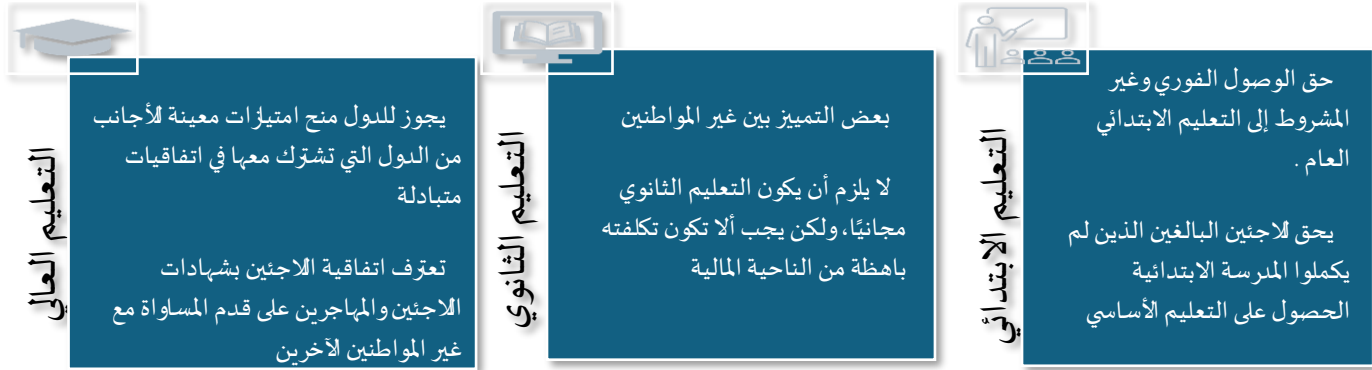
⁹⁵ Africa, Iraq & Yemen. from Sub-Saharan Asylum-Seekers for Refugees and PLAN RESPONSE UNHCR (2020). EGYPT



المرأة، وأشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية مناهضة التمييز في التعليم، وقانون العمل والتعليم الدولي، حيث تمنح هذه الاتفاقيات في المقام الأول حقوق لتعليم الأطفال وإن تباينت طبقاً للسن. فيحق لطلاب المدارس الابتدائية الحصول على حقوق أكثر شمولاً من طلاب المدارس الثانوية أو الجامعة. كما يحق للمهاجرين، واللاجئين، وطالبي اللجوء الحق في الوصول إلى التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي، والتعليم الثانوي، والتعليم العالي على أن يكون التعليم الابتدائي فقط مجانياً؛ وقد يكون للتعليم الثانوي والجامعي رسوماً مرتبطة بشرط ألا تكون هذه الرسوم باهظة الثمن أو تمييزية. إلا أنه يجوز للدولة التمييز بين رسوم المواطنين وغير المواطنين ما لم تكن هذه السياسات تمييزية على أساس الجنسية أو أسباب محظورة أخرى. ومع ذلك، تتيح الاتفاقيات للدولة منح معاملة تفضيلية لمواطني الدول التي تتمتع معها بخصائص خاصة، كما تتيح لهذه الدول طلب تقديم وثائق إثبات التحصيل التعليمي أو اجتياز امتحانات تحديد المستوى من غير المواطنين.

أما بالنسبة لطلالبي اللجوء الذين فشلوا في الحصول على صفة لاجئ فيمكنهم الحصول على ذات المعاملة فيما يتعلق بالمنح الدراسية والاعتراف بالشهادات الأكاديمية لغرض الدراسة، حيث ينص القانون على أن يتمتع جميع الأشخاص بحرية من التمييز في التعليم، مع ضرورة توفير ترتيبات تعليمية خاصة للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال المحتجزين والقصر أو غير المصحوبين. وبالتالي يمكن إيجاز الحقوق المرتبطة بمراحل التعليم المختلفة⁹⁶ كالآتي:

شكل رقم (3) الحقوق المرتبطة بمراحل التعليم المختلفة



التحديات في مجال التعليم:

يتطلب التحاق المهاجرين النظاميين، واللاجئين بأي مدرسة حكومية في مصر مجموعة من الوثائق التي تمنح الإعفاءات من الرسوم الدراسية العادية للطلاب الأجانب بموجب القرار الوزاري رقم 2014/284 ويتم تجديده سنوياً وتداوله في جميع مكاتب وزارة التربية والتعليم في جميع أنحاء البلاد وتتمثل هذه الوثائق بالأساس في تصريح إقامة صالح. إلا أنه يمكن لهؤلاء الأجانب الالتحاق بالمدارس والجامعات الخاصة طبقاً لشروط هذه المؤسسات التعليمية ولكن تكلفة الرسوم الدراسية غالباً تكون باهظة الثمن. كما يمنح ذات القرار الوزاري المهاجرين العاديين من السودان وليبيا والأردن والسعودية، الذين يحملون جواز سفر وإقامة سارية، حق الوصول إلى المدارس العامة، وإن كانوا يدفعون رسوماً أعلى من المصريين.

وبالنسبة للطلاب السوريين واليمنيين فيمكن لهم الالتحاق بالمدارس العامة المصرية بذات التكلفة ووفقاً لذات الشروط التي يتمتع بها المواطنون. إضافة إلى ذلك نجد أن القانون المصري سمح لمواطني ليبيا والسودان والفلسطينيين الذين يعمل أولياء أمورهم في مصر بالالتحاق بالمدارس العامة، ولكن برسوم مختلفة، في حين لا يتمتع أطفال الجنسيات الأخرى بإمكانية القبول

⁹⁶ مرسوم بواسطة

Hetaba et al., (2020). REFUGEE ENTITLEMENTS IN EGYPT." Cairo Studies on Migration and Refugees, no. 14, 2020.



في المدارس العامة، وغالبًا ما يلجؤون للالتحاق بالمدارس المجتمعية الأهلية التي تنشئها بعض المساجد والكنائس. فنجد بعضها يتبع المناهج الدراسية الوطنية السودانية على سبيل المثال، ويقدم البعض الآخر دروسًا باللغة الإنجليزية والتي قد تكون أحيانًا غير معتمدة من وزارات التعليم في مواطنهم الأصلية مما يشكل تحديًا لهم حال عودتهم إلى بلادهم. وقد ينتج عن ذلك أيضًا صعوبة التقدم إلى ما بعد التعليم الابتدائي، مما يسد الطريق أمام التعليم العالي. بالإضافة إلى الصعوبات التي قد تواجه أبناء هؤلاء المهاجرين واللاجئين في الوصول إلى تلك المدارس حيث يضطروا إلى استخدام أكثر من نمط من وسائل النقل العام للوصول إلى أقرب مدرسة مجتمعية، مما يخلق عبئًا ماليًا إضافيًا على الأسرة الفقيرة بالفعل.

هذا، وعلى الرغم من توسيع الحكومة المصرية نطاق الوصول إلى التعليم لبعض الجنسيات مثل الأطفال السودانيين وجنوب السودانين واليمنيين إلا أنه لا تزال كثير من الأسر تواجه صعوبات كبيرة في توفير الوثائق المطلوبة للالتحاق بالمدارس العامة مثل (تصاريح الإقامة الحكومية، وشهادات الميلاد، وجوازات السفر الصالحة، أو المستندات الشخصية الوطنية، وشهادات المدارس الأصلية من بلد المنشأ، ورسالة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، كل ما تقدم من شأنه عرقلة الجهود لإتاحة تعليم أطفال الأسر الوافدة من الخارج. ولعل هذا نتيجة تكسبها المدارس الحكومية بالأطفال المصريين، من حيث الفصول المكتظة، ونقص المواد التعليمية، والمشكلات المتعلقة بعدم كفاية أعداد المعلمين وما يعكسه ذلك من جودة التعليم والاعتماد على الدروس الخصوصية لتعويض الفجوات التي يمثلها نظام التعليم. إلى جانب أن العديد من اللاجئين يواجهون صعوبات في التكيف أو التأقلم مع اللهجة المصرية والمناهج الدراسية.

وبالنسبة للمهاجرين الفلسطينيين والسوريين واليمنيين والسودانيين والجنوب السودانين، فيتم أيضًا معاملتهم بموجب القرار الوزاري المشار إليه على قدم المساواة مع المصريين فيما يتعلق برسوم المدارس، وهو حكم مؤقت بالنظر إلى السياق غير المستقر في بلدانهم الأصلية. كما يتم السماح لفئات أخرى من اللاجئين، مثل الصوماليين والعراقيين والإريتريين والإثيوبيين، بالوصول إلى نظام المدارس الخاصة الذي يخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة المصرية منحت لجميع اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرهم - المقيمين في مصر - حرية الوصول إلى جامعاتها العامة على قدم المساواة مع المواطنين بسبب الأزمة السورية. وفي يناير 2016، أصدر وزير التعليم العالي والبحث العلمي قرارًا وزاريًا يقضي بإعفاء السوريين الذين حصلوا على شهادة الثانوية العامة من مدرسة مصرية بالكامل من الرسوم الدراسية المطبقة على الطلاب الأجانب. هذا، ويحتاج السوريون حاملون شهادة ثانوية من سوريا إلى دفع 50٪ من الرسوم الدراسية المطبقة على الطلاب الأجانب، بينما هؤلاء الذين يحملون شهادة ثانوية من أي بلد آخر غير مصر أو سوريا فيجب عليهم دفع الرسوم الدراسية الجامعية العادية المطبقة على الطلاب الأجانب.

وفي العامين الدراسيين 2020 و2021 وفي سياق التيسيرات لمواجهة أزمة كوفيد-19، نجح مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر بالتعاون مع الحكومة ووزارة التربية والتعليم في الاستغناء عن بعض قواعد تسجيل الوثائق الصالحة أو تصريح الإقامة الصالح المطلوب للالتحاق بالمدارس العامة. فيسرت هذه الخطوة وصول حوالي 45,000 طفل لاجئ في سن الدراسة للالتحاق بالمدارس العامة، كما مكنت من تسجيل أطفال اللاجئين وطالبي اللجوء في المدارس أو استمرارهم.

وبالتالي يمكن تلخيص أبرز التحديات التي تواجه المهاجرين واللاجئين في الحصول على حقوقهم التعليمية في النقاط التالية:



شكل رقم (3) الحقوق المرتبطة بمراحل التعليم المختلفة



وفي سياق آخر، قدم نظام التعليم الفني والمهني المصري (TVET) في عام 2018 كأحد أكبر نظم التدريب الفني والمهني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع أكثر من 2900 مؤسسة مختلفة مجموعة واسعة من البرامج تخدم حوالي مليوني طالب في مرحلة ما قبل التعليم الجامعي وفي التعليم الرسمي وغير الرسمي. إلا أنه بشكل عام، يظل عدد المهاجرين واللاجئين المسجلين في التعليم الفني منخفضًا، وذلك لأن الغالبية العظمى من طلاب اللاجئين الالتحاق بالمدارس الثانوية العامة يفضلون التأهل للدراسات الجامعية. إضافة إلى ذلك، نجد أن عائق اللغة يظل موجوداً لأن اللغة الرئيسية للتدريس هي العربية، ومن ثم فإن تسجيل غير الناطقين بالعربية يظل منخفضًا. وفي عام 2019، نشرت وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المبادئ التوجيهية للطلاب الأجانب، حيث يستخدم مصطلح "الأجنبي" على نطاق واسع ليشمل فئات مختلفة من الطلاب، بما في ذلك الطلاب اللاجئين. وإن كان يتم تخصيص قسم معين من هذه المبادئ التوجيهية كجزء من الامتيازات الممنوحة لطلاب اللاجئين السوريين لتسهيل تسجيلهم.

وجدير بالذكر أن الأجانب من المهاجرين واللاجئين في مصر يواجهون ذات المشكلات والتحديات البيروقراطية التي يقابلها المصريون من عدم الوعي بين الموظفين الإداريين باللوائح المطبقة.

رابعًا: سوق العمل

تلتزم مصر بعدد من الاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن السن الأدنى للعمل، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن حظر وإجراءات فورية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال. كما تلتزم مصر بالاتفاقيات التي تنص على إتباع سياسات لاندماج المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في مصر حيث تتناول حق اللاجئين في ظروف العمل العادلة والمواتية وحرية تكوين الجمعيات. كما تلتزم بعدد من الاتفاقيات الثنائية كاتفاقية حرية التنقل والإقامة والعمل والملكية بين مصر وجمهورية السودان (اتفاقية الحريات الأربع). واتفاقية بين مصر واليونان لتعزيز التعاون الثنائي بشأن مسائل العمل، واتفاقية بين مصر والأردن بشأن التعاون في شؤون القوى العاملة.

ولا يختلف الأمر على المستوى الإقليمي، إذ تلتزم مصر بتطبيق حقوق الإنسان على طالبي اللجوء والذين فشلوا في الحصول على صفة لاجئ. فبموجب الميثاق الأفريقي، يتم منح الجميع الحق في العمل في ظروف عادلة وملائمة، بما في ذلك الأجر المتساوي عن العمل المتساوي، ويمكن القول بأن الميثاق الأفريقي لا يمنح صراحة الحق في الحصول على عمل، بل المساواة في الوصول إلى سوق العمل دون أي تمييز ويضمن لكل من يعمل حقوقًا معينة وحماية من الاستغلال وممارسات العمل غير العادلة.



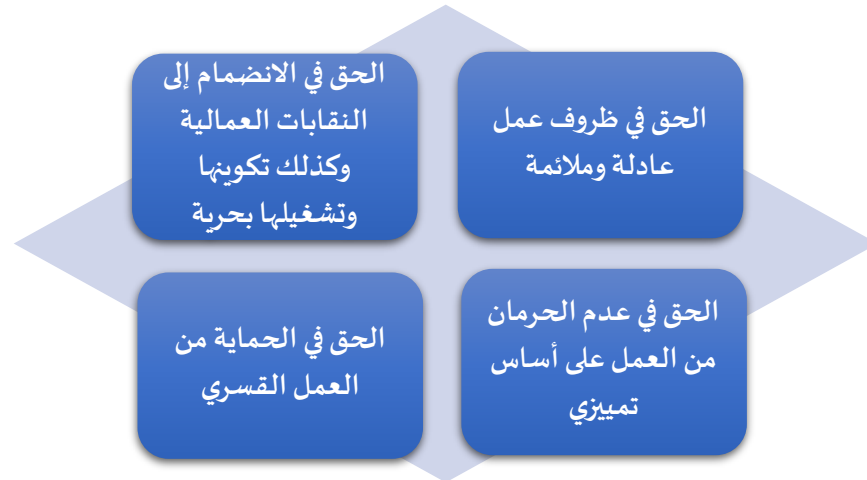
وعلى الرغم من هذه الاتفاقيات نجد أن المهاجرين الدوليين القسريين في سن العمل في مصر، والذين يواجهون صعوبات كبيرة في الاندماج في سوق العمل، إذ يشير تقرير اليونيسف⁹⁷، إلى وجود عدد كبير من التحديات في الواقع العملي. وفيما يتعلق بالقوانين والتشريعات المحلية الحاكمة لسوق العمل، فتتمثل في الآتي:

- الدستور المصري لسنة 2014
- قانون العمل (القانون رقم 12 لسنة 2003)
- قرار وزارة القوى العاملة والهجرة رقم 305 لسنة 2015 بشأن قواعد وإجراءات التنفيذ المحيطة بتراخيص العمل للأجانب
- قرار وزارة القوى العاملة والهجرة رقم 485 لسنة 2010 بشأن قواعد وإجراءات الترخيص للعمل للأجانب
- القانون رقم 159 لسنة 1981 بشأن الشركات المساهمة العامة والشركات ذات المسؤولية المحدودة
- دليل المستثمر - الحصول على إقامة لغير المصريين
- قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017
- اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار 127
- قانون النقابات العمالية رقم 213 لسنة 2017
- قانون العقوبات رقم 59 لسنة 1937

وينص قانون العمل المصري على أن شروط توظيف الأجانب في جميع القطاعات تخضع لمبدأ المعاملة بالمثل مع الدول الأصلية التي قدم منها المهاجرون، لذا قد تختلف شروط عمل الأجانب في مصر حسب التشريعات المعمول بها في بلدهم الأصلي.

تتمثل أبرز الحقوق المرتبطة بالعمل في الحقوق التالية:

شكل رقم (4) الحقوق المرتبطة بالعمل



⁹⁷ UNICEF (2021). Improving social protection for migrants, refugees and asylum seekers in Egypt: An overview of international practices.



بشكل عام، يتضمن قانون العمل المصري لوائح ومتطلبات مفصلة يحتاج الأجانب إلى استيفائها للوصول إلى سوق العمل. ومع ذلك، تعفي بعض المراسيم الوزارية والقوانين بعض الجنسيات، مثل الفلسطينيين واليونانيين والإيطاليين واللبنانيين والسودانيين، من بعض هذه المتطلبات.

تفرض التشريعات المصرية مجموعة من القيود على عمل المهاجرين، مما يحد من فرصهم في الحصول على وظائف لائقة. فوفقاً للقانون رقم 159 لسنة 1981 وتعديلاته، لا يجب أن تتجاوز نسبة مشاركة الأجانب من إجمالي القوى العاملة في القطاع الرسمي 10%، مما يدفع بالعديد من المهاجرين إلى العمل في القطاع غير الرسمي كالمطاعم والمنتجعات السياحية والمحال التجارية، ويضيع على الدولة فرص رسوم التأمينات الاجتماعية ورسوم التصاريح وضرائب كسب العمل التي يمكن أن تحصل من صاحب المشروع حتى لو كانت تحتاج إلى عدد من الإجراءات المعقدة والمكلفة.

وقد صدر في العقدين الماضيين خمس قرارات وزارية بشأن ترخيص العمال الأجانب، حيث استثنت الفلسطينيين، واللاجئين، والأفراد عديمي الجنسية من بعض الإجراءات مثل شرط تصريح العمل وتكلفة تصريح العمل، وعلى الرغم من أن القرار الوزاري رقم 160 لعام 2019، لم يذكر هذه الاستثناءات أو يتم الإشارة إليها، إلا أن أحدث الدراسات أكدت أن عدداً من اللاجئين تمكن بالفعل من الحصول على تصاريح عمل في إطار هذه الاستثناءات⁹⁸. وقد أدخلت التسهيلات تضمنها القرار الأخير مثل السماح للأجانب بدون تصريح عمل بالحصول على تصريح بأثر رجعي، بشرط أن يدفعوا مبلغ 955 دولار أمريكي لكل عام عملوا فيه بدون تصريح (المادة 11) بعد تقديم للسلطات المختصة قائمة من الوثائق (جواز السفر، الجنسية، وتاريخ الدخول إلى البلاد، (المادة 15).

من خلال العرض السابق للجهود المبذولة من قبل الدولة بالتعاون مع الشركاء المختلفين لاندماج المهاجرين واللاجئين في القطاعات المختلفة، يمكن استخلاص ثلاث تحديات رئيسة قد تؤثر على فعالية تلك الجهود، ومن ثم قد تعوق تحقيق الدمج المطلوب ويمكن تلخيصها كالتالي:



Hetaba et al., (2020). REFUGEE ENTITLEMENTS IN EGYPT." Cairo Studies on Migration and Refugees, no. 14, 2020.⁹⁸



من خلال التحليل السابق، والذي تم فيه استعراض ثلاث تجارب عربية هي المغرب والأردن ومصر في إدماج المهاجرين واللاجئين في القطاعات المختلفة، يمكن إيجاز أبرز النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الصدد من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1) مقارنة بين المغرب، الأردن، ومصر فيما يتعلق باندماج المهاجرين

القطاع	المغرب	الأردن	مصر
المساعدة والحماية الاجتماعية	إطلاق استراتيجيات لتسوية أوضاع المهاجرين (2014-2017) تقديم الحماية القانونية للمهاجرين دعم المهاجرين غير النظاميين ببطاقات إقامة مؤقتة وتعاون مع منظمات دولية مثل المفوضية العليا	تقديم الدعم المالي المباشر للاجئين الأكثر ضعفاً عبر المفوضية العليا إشراف الدولة على المخيمات وتوفير الدعم بالتعاون مع المانحين الدوليين ضمن إطار وثيقة العهد الأردنية	حماية جزئية للمهاجرين مع تركيز على دور المجتمع المدني تعاون مع المفوضية لتقديم الحماية القانونية، وتعامل أمني مع الهجرة غير النظامية، دون استراتيجية محددة لاندماج المهاجرين
التعليم	إتاحة التعليم العام للمهاجرين بعد عام 2013 دعم المهاجرين عبر الجمعيات الأهلية ومفوضية اللاجئين عقبات إدارية تعيق وصول بعض المهاجرين للتعليم الرسمي، ومحدودية التعليم العالي إلا بعد معادلة الشهادات	شمول اللاجئين ضمن النظام التعليمي الرسمي تقديم تعليم مجاني أو مدعوم في المخيمات دعم مباشر للأطفال اللاجئين عبر برامج مثل التعليم في الأزمات	محدودية في اندماج المهاجرين في التعليم العام تقديم دعم عبر المفوضية والمجتمع المدني، مع تركيز أكبر على التعليم الأساسي وغياب سياسات واضحة للتعليم العالي
الصحة	تقديم خدمات الصحة الأولية مجاناً في المراكز الصحية العمومية، برامج خاصة مثل RAMED، تعاون مع الجمعيات لتقديم العلاج للمهاجرين، عقبات في الوصول للخدمات الصحية المتخصصة أو في حالات عدم امتلاك وثائق رسمية	تغطية صحية شاملة في المخيمات والمناطق الحضرية بالتعاون مع المفوضية تقديم دعم طبي مباشر للأطفال والحوامل والاستفادة من التمويل الدولي لتوسيع الخدمات الصحية للاجئين	تقديم الرعاية الصحية الأولية بالتعاون مع منظمات دولية تركيز على الخدمات الطارئة فقط، مع غياب سياسات طويلة الأمد لضمان الوصول المنتظم للخدمات الصحية
سوق العمل	السماح للمهاجرين الذين قننوا أوضاعهم بدخول سوق العمل جهود لتدريب المهاجرين في المهن ذات الطلب، تحديات تتعلق بتجديد تصاريح العمل والإقامة، وزيادة استغلال المهاجرين غير النظاميين	إصدار تصاريح عمل للاجئين السوريين في قطاعات محددة ضمن الميثاق الأردني برامج دعم التشغيل بالتعاون مع وكالات أممية، لكن القيود المفروضة تقلل من عدد المستفيدين مقارنة بالحاجة	محدودية في وصول المهاجرين لسوق العمل والتركيز على القطاعات غير الرسمية سيطرة على تنقل العمالة الأجنبية مع عدم توفر إطار قانوني مرن لدعم توظيف المهاجرين

المصدر: تم إعداده بواسطة فريق عمل البحث



VI- رؤى أصحاب المصلحة في مجال اندماج المهاجرين في مصر

يعتمد هذا الجزء من الدراسة على جمع قدر متنوع من المادة الأولية من الأطراف المعنية بقضايا اندماج المهاجرين في مصر وتتمثل في الجهات الحكومية؛ ومنظمات المجتمع المدني؛ والمؤسسات الدولية المعنية بقضايا الهجرة واللجوء بغية التعرف على الرؤى والأدوار التي تقوم بها هذه المؤسسات والمنظمات. وفي سبيل ذلك تم تصميم عدد من أدلة المقابلة المتعمقة لكل من المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني؛ كما تم تصميم استبيان باللغة العربية موجه لمجموعات بؤرية من الأجانب الناطقين بالعربية وترجمته إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية ليشمل عددا أكبر من الجنسيات الموجودة في مصر.

وسوف يتناول هذا الجزء "مصطلح الاندماج" للإشارة إلى ضمان توفير عيش آمن ومستقر للمهاجر في مصر من خلال تمتعه بحقوقه الأساسية في الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم إلى أن تستقر الأوضاع في وطنه بما يمكنه من العودة إليها أو تنجح جهوده توطينه في بلد ثالث عبر المفوضية العليا لشئون اللاجئين. ومصطلح المهاجر في هذه الدراسة يشمل أيضا اللاجئين. يناقش هذا القسم أربع قضايا رئيسية: (1) توجهات الحكومة المصرية وأدوارها قضية اندماج المهاجرين؛ (2) رؤى وأدوار المنظمات الدولية تجاه القضية محل الدراسة؛ (3) رؤى وأدوار منظمات المجتمع المدني تجاه القضية محل الدراسة؛ (4) تحليل للاستبيان.

توجهات الحكومة المصرية وأدوارها في قضية اندماج المهاجرين

تهتم الدولة المصرية بقضية المهاجرين وحسن اندماجهم في المجتمعات المضيفة وتتولي وزارة الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج التنسيق بين المنظمات الدولية والجهات الأخرى المعنية بسياسات الهجرة كقناة اتصال رئيسية بين مجتمع المهاجرين في مصر. ولأهمية متابعة أحوال المهاجرين واللاجئين الذين أطلق عليهم مصر مصطلح "الضيوف"، تم تأسيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر NCCPIM&TIP في عام 2017 وتتبع مباشرة رئيس مجلس الوزراء وتشكل من ممثلين لكل الوزارات المصرية والمؤسسات والهيئات المعنية بموضوعات المهاجرين في مصر، ولتكون مرجعية استشارية لكافة الجهات والهيئات الوطنية وللتنسيق بين سياسات الدولة وخطط العمل على المستويين الوطني والدولي.

لذا كان من الضروري مقابلة السيدة/السفيرة نائلة جبر رئيسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر NCCPIM&TIP، حيث أوضحت التوجه المصري تجاه استقبال المهاجرين واللاجئين، من حيث الالتزام بقبولهم دون فرض أية قيود عليهم، والسماح لهم بالإقامة بشكل قانوني، دون تبني سياسة لعزل المهاجرين واللاجئين في مناطق بعينها أو في مخيمات بل على العكس تسمح لهم بالعيش وسط المصريين. وقد أكدت أن هناك الكثير من القرارات الوزارية وكذلك التدخلات التنموية التي تتيح لهم الحصول على الخدمات الأساسية من أجل ضمان تمتعهم بالخدمات التعليمية والصحية وغيرها على الرغم من ارتفاع التكلفة التي تتحملها مصر في سبيل ذلك.

وقد نوهت/السفيرة جبر إلى تزايد أعداد المهاجرين واللاجئين في مصر خلال السنوات الأخيرة نتيجة التوترات والصراعات الأهلية المشتعلة في بلدان عربية وأفريقية عديدة. فمصر لم تعد مجرد دولة عبور كما كان في الماضي، بل أصبحت وجهة للهجرة والإقامة الدائمة خاصة بالنسبة لدول الجوار مما يعكس التغيرات الكبيرة التي حدثت في ديناميكيات الهجرة خاصة في المنطقة العربية. وأشارت السيدة/السفيرة نائلة جبر إلى أن هذا التحول في التدفقات الهجرة أثر بشكل كبير على سوق العمل المصري، خاصة في القطاع غير الرسمي، حيث شهد السوق تزاوحًا من المهاجرين الذين يبحثون عن فرص عمل. ورغم ذلك، فمازالت مصر تقدم فرص عمل جيدة، بشرط أن يكون المتقدمين مؤهلين للمتطلبات التي يفرضها سوق العمل في مصر.



وأوضحت أن هناك حاجة إلى تحسين المهارات وتلبية احتياجات سوق العمل المحلية لتوفير فرص عمل متساوية لجميع الشباب، سواء كانوا من المواطنين المصريين أو المهاجرين. هذا إلى جانب، ترحيب مصر الدائم بإقامة ضيوفها حتى يستتب الأمان في بلدانهم ويستطيعون العودة إليها. وقد أكدت جبر أن مصر ليست بلد توطين، ولكن تقدم كل السبل لتحقيق اندماج المهاجرين في المجتمع المضيف حتى لا يشعرون بالغربة ولا التمييز ضدهم.

الوضع القانوني لتواجد المهاجرين

وفي سياق التحديات الاقتصادية والأمنية الناتجة عن تدفق المهاجرين، ذكرت جبر أن مصر تتعامل مع المهاجرين بشكل مختلف حسب وضعهم القانوني. فالمهاجرون الذين لديهم وضع قانوني مثل اللاجئين السوريين يمكنهم شراء عقارات والعمل بشكل رسمي، بينما يعمل المهاجرون غير الشرعيين في القطاع غير الرسمي. وأشارت إلى أن زيادة أعداد المهاجرين تفرض ضغوطًا على الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية والأنظمة الأمنية، مما يجعل من الصعب توفير الحماية اللازمة لكل هؤلاء المهاجرين خاصة الذين لا يحرصون على تقنين وضعهم، خاصة في ظل التحديات الإنسانية والاقتصادية الحالية التي تواجهها البلاد.

المهاجرين والمساعدات الدولية

أشارت جبر إلى أن الأزمة السودانية الحالية أسفرت عن استقبال مصر لنحو نصف مليون سوداني ليضافوا إلى عدد 9 ملايين أجنبي يعيشون في مصر. هذا بدوره يعد عبئًا على التحديات التي تواجهها الحكومة في توفير الخدمات لضيوفها خاصة وأن مصر في ظل أزماتها الاقتصادية تعيد تقييم العديد من السلع المدعومة مثل الخبز والمشتقات البترولية.

لذا رأت جبر أهمية مساندة المجتمع الدولي والمانحين الدوليين للمشاركة في هذه العمليات الإنسانية التي تتحملها مصر لتقديم الخدمات بشكل ملائم بالإضافة إلى ما تقدمه من مساعدات دولية للحد من خروج المهاجرين غير الشرعيين إلى الدول الأوروبية.

أدوار المنظمات الدولية في مصر في قضية اندماج المهاجرين

فيما يتعلق بتقدير أعداد المهاجرين في مصر بناء على تقديرات المنظمات الدولية العاملة فقد تم استخدام "المهاجرين" كمفهوم إجرائي تتبناه الدراسة "كل من وفد إلى مصر سواء طوعاً أم قسراً نتيجة ظروف مهددة لحياته في بلده، وسواء كان وضعه قانونياً أم غير قانونياً" ليشير إلى مصطلحي المهاجرين واللاجئين إلا في الحالات التي يرغب فيها بعض ممثلي المنظمات الدولية الذين تمت مقابلتهم التمييز بين كلا المفهومين بحكم محل الاهتمام.

وقد تمت المقابلة المتعمقة مع ممثلي ثلاث منظمات دولية، وهي المعنية بشكل أساسي بقضايا الهجرة واللاجئين في مصر: المنظمة الدولية للهجرة، والمفوضية العليا لشئون اللاجئين، واليونيسيف.

اجمعت المنظمات الثلاث على أن التقديرات كانت منذ سنوات ما يقرب من 9 مليون مهاجر، وهو الرقم الذي كان يتم إعلانه من قبل الحكومة المصرية أيضاً، بيد أن الصراع الراهن في السودان أدي لتدفق أكثر من مليون مهاجر لتصل التقديرات الأولية إلى ما يزيد عن 10 مليون مهاجر وإن كانت تلك الأعداد لا تحتاج كلها للمساعدة.

المنظمة الدولية للهجرة: تقدم المنظمة أنواع دعم متعددة مثل توطين وتسكين اللاجئين بالتعاون مع المفوضية، وكذلك تقدم مساعدات نقدية وطبية والاسهام في مصروفات التعليم ومساعدات غذائية أيضاً. كما تعمل على ملف العودة الطوعية للأوطان الأم لمن يرغب. إلا أنها غالباً ما تقدم خدماتها للمهاجرين وتنسق مع باقي المنظمات وفقاً للاختصاص، وكذلك الاحتياج.



المفوضية العليا لشئون اللاجئين: أكدت المفوضية على أهمية التمييز بين المهاجرين واللاجئين من أجل الوصول لفهم متعمق للتحديات ومن ثم تحديد الاحتياجات في ضوء عدم وجود مرجعية دقيقة لتقدير عدد المهاجرين في مصر والذي يتطلب تعاون بين المفوضية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لعمل مسح للمهاجرين في مصر من أجل جمع بيانات شاملة عن اللاجئين: ديموغرافية واقتصادية واجتماعية. وقد أكد ممثلو المفوضية وجود 857 ألف لاجئ مسجل وطالب لجوء وذلك حتى 3 ديسمبر 2023، أغلبهم من السودان وسوريا وجنوب السودان واثيوبيا والصومال واليمن. وقد أكدت أنه هناك تعاون بين المنظمة الدولية للهجرة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لوضع خطة عمل مشتركة تشارك فيها باقي المنظمات المعنية للتعرف بدقة على بيانات تتيح اندماج المهاجرين.

وتقدم **المفوضية العليا لشئون اللاجئين** خدمات التسجيل والتوثيق وتحديد حالة اللاجئ، فضلا عن تقديم مساعدات للتسكين والحماية، وكذلك المساعدة على النفاذ للخدمات الصحية والتعليمية إلى جانب أنها تعمل على برامج لدعم قدرات اللاجئين على النفاذ لسوق العمل، إلا أنه بحكم اختصاصها تقدم خدماتها فقط للاجئين المسجلين وطالبي اللجوء الذين يطلبون الحماية الدولية.

اليونيسيف: أكد ممثلو اليونيسيف أن هناك أيضا توافق بينهم وبين الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء على ضرورة شمول عينات الجهاز في بحث الدخل والإنفاق في المستقبل على المهاجرين وعدم الاقتصار على المصريين فقط. ويعد هذا التعاون لتحقيق مثل هذا المسح خطوة هامة من أجل اندماج المهاجرين من خلال جمع معلومات واضحة عن احتياجاتهم مما يوفر أساس علمي لرسم السياسات ووضع برامج المنظمات الدولية المعنية.

وقد أكدوا بوضوح أن هذا المسح سيعزز قدرة الحكومة على تقديم الخدمات أكثر نحو السعي لخلق أنظمة موازية، كما أن هذا التوجه يضمن تحقيق الاستدامة في مخاطبة احتياجات المهاجرين.

وقد **أضاف ممثلو اليونيسيف** أنه في إطار دعم النظم الحكومية في تقديم الخدمات وتطوير كثير من خدمات البنية الأساسية خاصة في مجال المياه والصرف الصحي في المنشآت الصحية والتعليمية، بالإضافة إلى توفير كثير من المستلزمات الطبية يتحقق التعاون الوثيق بين اليونيسيف وبين وزارات الصحة والتعليم. وقد أكدت المنظمة على دورها في تقديم الخدمات الطارئة للفئات الهشة والضعيفة من المهاجرين شاملة الأطفال غير المصحوبين، وكذلك في إتاحة الخدمات العاجلة مثل المساعدات النقدية.

كما أشار **ممثلو اليونيسيف** إلى أنه تم عمل دراسة ميدانية على المهاجرين السودانيين للتعرف على احتياجاتهم مع التركيز على نفاذ الأطفال للتعليم والرعاية الصحية تليفونيا، وذلك في ضوء اهتمامهم بتحقيق التماسك الاجتماعي والاندماج ولتبني سياسات وبرامج احتوائية تساعد على مزيد من قبول المهاجرين في المجتمعات المضيفة.

وبسؤال المنظمة عن مدي وجود اختلافات في الخدمات المقدمة للمهاجرين واللاجئين:

أشارت **اليونيسيف** إلى أن تباينات في الوضع القانوني تفرض ذلك، فعلى سبيل المثال اللاجئين قسرا من أوطانهم يأتون مصر وهم في حالة إنسانية قاسية مما يحتم تقديم مساعدات عاجلة وطارئة (نقدية ومأوي وخدمات صحية) في حين أن المهاجرين القادمين طوعا قد تكون أوضاعهم أفضل، ومن ثم لا يحتاجون إلى ذات نوعية المساعدات وفي الغالب يتم التنسيق مع الحكومة المصرية من أجل النفاذ للخدمات الصحية والتعليمية، أي أن المنظمة أكدت أنه فور استقرار أوضاع اللاجئين، يتم البدء في المساعدة على النفاذ للخدمات الصحية والتعليمية.

وقد توافقت المنظمات الثلاث على إن كل منها يقدم خدماته في إطار اختصاصه، ومع ذلك يحرص الجميع على التنسيق طوال الوقت مع الحكومة المصرية، فليس الهدف خلق أنظمة خدمات موازية لما تقدمه الحكومة، ولكن الهدف تعزيز قدرة الحكومة على تقديم الخدمات.



وبسؤال المنظمات عن مدي التعاون مع الحكومة المصرية:

أكدت المنظمة الدولية للهجرة التعاون مع الوزارات لتقديم خدمات للمهاجرين وللمجتمعات المضيفة خاصة من تأثروا بالأزمة السودانية، مثل المساعدة على النفاذ للخدمات الأساسية والإنسانية وتحسين حوكمة الهجرة وضمان حماية المهاجرين.

وفي هذا الإطار تتعاون المفوضية العليا لشئون اللاجئين واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والصليب الأحمر وغيرهم من المنظمات مع الحكومة. وقد أشارت المفوضية العليا لشئون اللاجئين، إلى تواصلها الدائم مع عدد من الوزارات المصرية لتقديم المساعدات للاجئين وكذلك للمجتمعات المضيفة الذي يشمل التعاون مع وزارة الصحة، ضمان نفاذ اللاجئين للخدمات الصحية. كما يتم التعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي في تقديم خدمات اجتماعية للاجئين وبالأخص فرص عمل وتوليد دخل. أما بالنسبة لوزارة التعليم فقد أكدت أن التعاون يكون بهدف ادماج أطفال اللاجئين في المدارس وتقديم المنح التعليمية. وبالنسبة لوزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج فالتعاون يكون دائماً حول الحشد الدولي لتقديم المساعدات. وأخيراً، يتم التعاون مع وزارة الشباب والرياضة من أجل اندماج اللاجئين في الأنشطة الشبابية والرياضية.

كما أشارت اليونيسيف إلى وجود شراكات مع عدد من الوزارات مثل الصحة والتعليم والتموين والتضامن الاجتماعي والخارجية لتسهيل تقديم الخدمات. إذ تتعاون كل من اليونيسيف ووزارة التربية والتعليم علي تحسين نفاذ أطفال المهاجرين شاملين اللاجئين إلى المدارس، كما سعت اليونيسيف إلى رفع كفاءة البني المدرسية خاصة في المياه والصرف الصحي من أجل استيعاب مزيد من التلاميذ، وكذلك تدريب المدرسين على كيفية احتواء الطلاب المهاجرين. فيما يتعلق بوزارة الصحة، تم رفع كفاءة البنية الصحية في كثير من المناطق التي تشهد تركيز للمهاجرين مثل أسوان. وقد ساهمت اليونيسيف مع الوزارة في توفير حملات تطعيم وكذلك توفير إمدادات ومستلزمات طبية عاجلة. وتم التعاون مع وزارة التموين في توزيع سلال من الطعام للفئات الأكثر هشاشة من اللاجئين من خلال برنامج الغذاء العالمي. أما فيما يتعلق بوزارة التضامن الاجتماعي، فقد تم التعاون في تنفيذ برامج رعاية اجتماعية وتقديم تحويلات نقدية عاجلة. كان لوزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج دوراً واضحاً في التعاون والتنسيق الدولي في ضمان تدفق تمويلات لحماية المهاجرين.

وبسؤال المنظمات عن مصادر معرفة المهاجرين بالخدمات المقدمة:

أشارت المنظمة الدولية للهجرة إلى آليات التواصل المباشر مع المهاجرين من خلال التعاون المباشر ومنظمات المجتمع المدني. كما أكدت المفوضية دور جلسات التعريف بالخدمات والموقع الإلكتروني للمفوضية، والاتصال المباشر كوسائل هامة لوصول المعلومات عن الخدمات التي تقدم. أما ممثلي اليونيسيف فقد أكدوا دورهم في التواصل من خلال شبكات ومجموعات المهاجرين وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني بتعريف القادمين الجدد بالخدمات المتاحة وطرق الحصول عليها إضافة إلى المسوح عبر التليفون والمجموعات النقاشية التي يجريها اليونيسيف.

وقد اتفقت المنظمات الثلاث على أن أكثر الفئات تدفقاً على مصر في الستة أشهر الأخيرة هم السودانيون الفارين من الصراع في السودان، وخاصة الأسر الذي تم ترحيلها قسراً، وكذلك الأطفال الصغار والأطفال غير المصحوبين، يضاف إليهم الفلسطينيين الفارين من غزة التي يكون هدفها العاجل الحصول على مساعدات عاجلة مثل التحويلات النقدية والمساعدات الطبية والمأوى.

وبسؤال عن توصيف التحديات التي تواجه المهاجرين:

أكدت المنظمة الدولية للهجرة على ظهور التحدي في مجال العمل خاصة لهؤلاء الذين ليس لديهم تصريح عمل. واتفقت المفوضية العليا لشئون اللاجئين مع ذلك وأضافت له صعوبة النفاذ للتعليم الجامعي بسبب ارتفاع المصروفات وتحدي ارتفاع تكلفة الخدمات الصحية على اللاجئين، إلى جانب قلة الحصول على مصدر للدخل له طابع مستقر.



أشار ممثلو اليونيسيف إلى الأزمة الاقتصادية في مصر والتي تلقي بظلالها على الجميع، ولكنها تمس المهاجرين خاصة من ناحية إلقاء اللوم عليهم في ارتفاع أسعار السلع الأساسية وكذلك إيجارات الشقق، فضلا عن شعور المواطنين بمنافستهم في فرص العمل المتاح. كما أضافوا إلى أن طول إجراءات التسجيل لدي المفوضية العليا لشئون اللاجئين ومن ثم عدم الحصول على الوثائق الرسمية تمنع اللاجئين من النفاذ لخدمات الصحة والتعليم المقدمة من الحكومة. وقد كشفت المجموعات النقاشية التي أجريت مع اليونيسيف عن سوء تفاهم وتوتر كامن بين المجتمعات المضيفة من المواطنين المصريين والوافدين نتيجة التحدي الثقافي.

وبسؤال عن ممارسات التمييز ضد المهاجرين:

أشارت المنظمات الثلاث إلى أن هذا الأمر يمثل شكوى في كل مكان في العالم ، إلا أن المنظمة الدولية للهجرة أكدت أنها لم تتلقي أي شكوى في هذا الصدد، وإن أعربت المفوضية العليا لشئون اللاجئين عن تلقيها بعض الشكاوى سواء تمثلت في الاستبعاد الاجتماعي أو الحرمان من الحصول على الخدمات الأساسية.

وأكدت اليونيسيف إلى أن موقف الحكومة المصرية موقف متسامح، وأن شيوع ممارسات التمييز ينتج عن الأزمة الاقتصادية التي تمر بالمجتمع المصري، مما يدفع المصريين لإلقاء اللوم على المهاجرين. ومع ذلك يتعين التأكيد ان الاتجاه العام لدي المصريين هو الترحيب بالمهاجرين مع وجود بعض ممارسات التمييز الفردية، كما أن هناك أيضا بعض ممارسات التمييز الذي يعاني منها المهاجرين عند طلبهم للخدمات الأساسية.

في ضوء غياب معلومات دقيقة عن التوزيع الجغرافي للمهاجرين، تم السؤال عن وجود أي معرفة لدي المنظمات الدولية عن مناطق تركيز المهاجرين. تراوحت الإجابات بين العموم والتفصيل، حيث أكدت المنظمات الثلاث أن المجتمع المدني يوفر كمأ هائلا من المعلومات عن المهاجرين وبالأخص الفئات الهشة وكذلك الفئات غير المسجلة التي تحتاج دعم سريع وعاجل. كما أفادت بضرورة وجود قاعدة بيانات موحدة للمهاجرين وتوزيعاتهم الجغرافية للتنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات الدولية.

أشارت المنظمة الدولية للهجرة إلى التعاون الوثيق مع كثير من منظمات المجتمع المدني للوصول إلى المهاجرين في مقار إقامتهم "مثل الشهاب وتضامن وغيرهم" مع تأكيد الحاجة لاتخاذ إجراءات لتقوية اندماج المهاجرين في الاقتصاد المحلي. ووجود مطلب أساسي وهو توفير تمويلات إضافية للاقتصاد المصري من أجل استيعاب أوضاع المهاجرين.

أكدت المفوضية العليا لشئون اللاجئين على تركيز الغالبية من اللاجئين في القاهرة الكبرى والإسكندرية، مع أهمية توفير فرص عمل وتعزيز الوضع الاقتصادي للمهاجرين، وتحسين النفاذ للخدمات الاجتماعية وبذل جهود أكثر من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات المضيفة.

اليونيسيف أشارت إلى تركيز السودانين في أسوان وفيصل والهرم ومدينة 6 أكتوبر، والسوريين الميسورين حالا في الرحاب ومدينتي. وأكدت ضرورة الاقتراب متعدد الجوانب لتنفيذ سياسة احتوائية، وكذلك تنفيذ مسح ميدانية للتعرف على الأعداد الدقيقة للمهاجرين وطبيعة خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك احتياجاتهم.

وأخيرا، كانت من أهم قضايا الاندماج الذي يجب التعامل معها العمل على دعم التماسك الاجتماعي من خلال حملات توعية تعمق الفهم المشترك بين المهاجرين والمصريين وتقوية التعاون بين الحكومة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني إذ أشار ممثل المنظمة الدولية للهجرة إلى التحديات ذات الصلة بالاختلافات الثقافية والتي تخلق الحواجز بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة، كما أكدت كل من المفوضية واليونيسيف على ضرورة ضمان النفاذ للخدمات الأساسية ومصادر الدخل.



رؤي وأدوار منظمات المجتمع المدني تجاه القضية محل الدراسة

يلعب المجتمع المدني دوراً هاماً في كثير من القضايا الاجتماعية، كما أنه يتجاوب بشكل واضح من التغيرات والتحديات التي تواجه الدولة المصرية. وقد كانت قضية الهجرة إلى مصر سواء بصفة مهاجر أو لاجئ محل اهتمام عدد من منظمات المجتمع المدني، وبالفعل تم تبني عدد من المبادرات لدعم ومساعدة المهاجرين واللاجئين.

تم تطبيق دليل المقابلة المتعمقة مع ثلاث جمعيات أهلية منخرطة بشكل مكثف في تقديم خدمات للمهاجرين واللاجئين وهم:

جمعية حواء المستقبل، وهي جمعية مشهورة منذ عام 1996 في حي المنيرة الغربية – البابة- وهو حي يتم تصنيفه من ضمن العشوائيات. تهدف الجمعية تقديم حزمة من الخدمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لسكان المنيرة الغربية والذين يعانون من الفقر وتردي نوعية الحياة بشكل واضح. وقد توسعت الجمعية فيما بعد في مناطق أخرى. وتنطلق رؤية الجمعية للسعي لبناء أسرة سعيدة – بيئة صحية – مجتمع أفضل. وفي سبيل ذلك، تتمثل رسالة الجمعية في تنفيذ برامج ومشروعات اجتماعية وثقافية وتعليمية وبيئية وصحية تخدم المرأة والطفل والشباب، مبنية على أساس الاعتماد الذاتي على قوى المجتمع ورأس المال الاجتماعي في مواجهة المشكلات المجتمعية، وتعمل بمبدأ التطوع والمشاركة المجتمعية من كافة فئات المجتمع واستثمار الإمكانيات والموارد المتاحة بهدف إحداث التنمية الشاملة. وتعمل الجمعية في العديد من المجالات منها (المساعدات والخدمات الاجتماعية / الخدمات التعليمية / حماية البيئة والمحافظة عليها / حقوق الإنسان/ الدفاع الاجتماعي/ الخدمات الصحية / رعاية الفئات الخاصة والمعاقين/ رعاية المسجونين وأسرههم / رعاية الطفولة والأمومة/ التدريب والبحث العلمي).

جمعية كاري تاس هي جمعية أهلية مشهورة منذ عام 1967، وتعمل في مجالات متنوعة تشمل برامج رعاية وحماية الطفل وتمكين المرأة والشباب والإعاقة والدمج والتأهيل والإقراض والتمكين الاقتصادي وقضايا اللاجئين والمهاجرين ورعاية الفئات الهشة والمهمشة ومحاربة التمييز. وتستهدف الجمعية فئات متنوعة وهي: الأطفال في ظروف الشارع – الأطفال قبل سن التعليم الرسمي – المرأة والفتاة بالمجتمعات الفقيرة والمهمشة وبصفة خاصة بالصعيد وبالدملا – الأشخاص من ذوي الإعاقة وأسرههم – الشباب من الجنسين بمرحلة التعليم الجامعي وقبل الجامعي- أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر – اللاجئين والمهاجرين – المتعافين من الإدمان – الأسر الأكثر فقراً.

جمعية إسناد وهي جمعية منشأة حديثاً، حيث كانت بدايتها كمبادرة لمساعدة اللاجئين السودانيين تحت مظلة جامعة الدول العربية، إذ تأسست في أعقاب اندلاع الحرب في السودان في 15 أبريل 2024، بهدف تقديم الدعم الإنساني العاجل للسودانيين المتأثرين بالحرب الذين نزحوا إلى مصر. وقد تم إشهارها كجمعية أهلية تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي لتركز جهودها على خدمة اللاجئين السودانيين، وتضم مجلس إدارة يجمع بين شخصيات مصرية وسودانية.

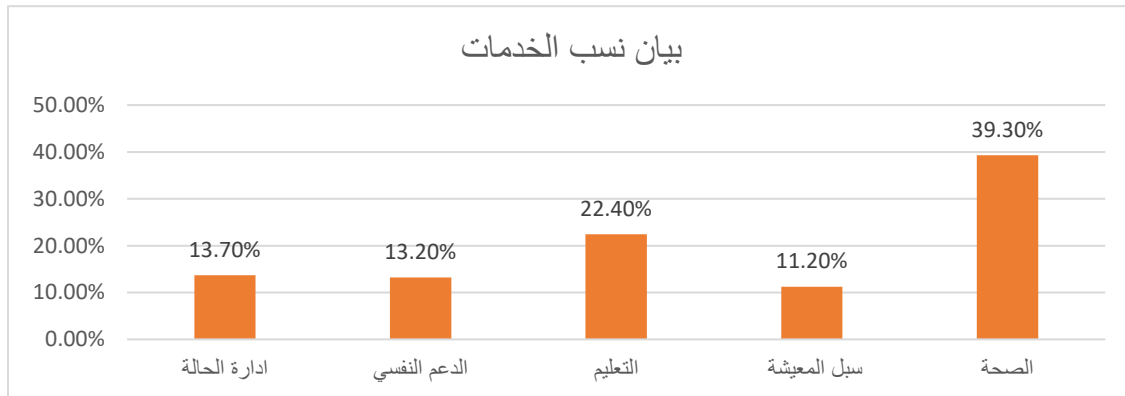
الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات الأهلية محل الدراسة للمهاجرين واللاجئين وكذلك النطاقات الجغرافية للخدمات:

تتولي جمعية حواء المستقبل مشروع فرصة لبداية جديدة، وهو مشروع موجه لخدمة اللاجئين والمهاجرين في مصر، بدعم من هيئة إنقاذ الطفولة. كما تقدم الجمعية عبر هذا المشروع مجموعة متنوعة من الخدمات لمجتمع اللاجئين في مصر منها (خدمات تعليمية / صحية / نفسية / مساعدات نقدية / مساعدات طبية) ويتم تحديد نوع الخدمة بناء على استمارة تقييم الحالة والتي يتم من خلالها تحديد نوع الخدمة التي ستقدم. وغالبية الأطفال المتلقين للخدمات وأسرههم: سودانيين واريترين ويمنيين وصوماليين وسوريين. ويستهدف المشروع الأطفال اللاجئين والمهاجرين في منطقة فيصل في محافظة الجيزة من أجل دعم تعليمهم وتوفير بيئة اقتصادية مناسبة لهم، وكذلك أسرههم. وعلى هذا تتحدد الأهداف الفرعية للمشروع في تعزيز قدرات فريق الجمعية والمشروع ليكون قادر على تقديم خدمات جيدة وفعالة في مجالات التعليم، وسبل العيش، والصحة والحماية والدعم النفسي وذلك لكل من اللاجئين والمهاجرين والمجتمعات المضيفة في منطقة الجيزة، وفي ذات الوقت يهدف المشروع إلى ضمان



تلقي اللاجئين والمهاجرين والمجتمعات المضيفة لخدمات حماية فعالة في الوقت المناسب. فتتعدد الخدمات المقدمة كما هو موضح بالشكل رقم (2) والجدول رقم (2) التاليين على التوالي:

شكل رقم (2)



جدول رقم (2) بيان المستفيدين من جمعية حواء المستقبل

النسبة	العدد	الجنسية
82.5%	3654	السودان
16.4%	728	اريتريا
0.58%	26	اليمن
0.22%	10	الصومال
0.15%	7	سوريا

المصدر: جمعية إسناد، بيانات غير منشورة، 2024

- **جمعية كاري تاس** تقدم عدداً كبيراً ومتنوعاً من الخدمات للمهاجرين واللاجئين تتمثل في خدمات التسجيل والرعاية الصحية الأولية والدعم النفسي والتدريب المهني والاستشارات القانونية والمساعدات الأساسية. ويتم تقديم الخدمات وتقدير الاحتياجات استناداً لدراسة حالة وزيارات ميدانية وذلك بالتعاون مع المفوضية العليا لشئون اللاجئين، وكذلك الجهات المانحة والشركاء. كما تم تقديم عدد كبير من الخدمات لطالبي اللجوء والمهاجرين واللاجئين في العام 2023-2024 كالتالي:

- 9000 شخص تلقوا خدمات الرعاية الصحية الأولية.
- 33830 شخص تم تنفيذ تقييم أولي لحالاتهم.
- 1579 طفل(ه) حصلوا على جلسات إعادة تأهيل وتوعية.
- 278 أسرة ممن تم تقييمهم كأكثر الأسر احتياجاً، حصلوا على مساعدات نقدية عاجلة.
- تم تنفيذ 307 جلسة توعية للاجئين بتجمعاتهم.



- 197 شخص حصلوا على منح نقدية لتنفيذ مشروعات تجارية متناهية الصغر.
 - 3151 شخص شاركوا في مختلف أنشطة مراكز الدعم المجتمعي التابعة لجمعية كاري تاس مصر.
- كما يتسم النطاق الجغرافي لتقديم الخدمات بالاتساع الشديد حيث يشمل:

- القاهرة الكبرى بمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية
- الساحل الشمالي بمحافظات الاسكندرية ودمياط ومرسى مطروح
- الدلتا بمحافظات الشرقية والدقهلية والمنوفية
- القناة بمحافظات الاسماعيلية والسويس
- البحر الاحمر بمدينة الغردقة
- اسوان بمدينة اسوان

جمعية إسناد تقدم الخدمات الأساسية مثل الغذاء، المأوى، العلاج، والتعليم، بالإضافة إلى برامج التدريب والتوظيف. وتركز المبادرة على تلبية الاحتياجات العاجلة للأسر السودانية النازحة بسبب الحرب. وتستهدف الجمعية الأسر السودانية النازحة والمتضررة من الحرب التي تواجه صعوبات قانونية أو إدارية في الإقامة بمصر؛ والمرضى السودانيين المحتاجين إلى علاج مكلف مثل مرضى غسيل الكلى والسرطان؛ والأطفال السودانيين المحرومين من التعليم بسبب الظروف الاقتصادية؛ السودانيين الباحثين عن فرص عمل أو تدريب لتأمين معيشتهم. وقد نجحت في تقديم آلاف السلل الغذائية والأغطية، وفي تقديم الدعم القانوني والتوعوي في إجراءات الإقامة والتسجيل للمقيمين في مصر، إلى جانب الدعم النفسي والمعنوي للحالات التي تحتاج إلى ذلك والتأهيل للأسر للعودة إلى السودان لمن يرغب.

مدي توافر قاعدة بيانات للمهاجرين واللاجئين الذين يتلقون الخدمات:

تهتم الجمعيات الثلاث محل التحليل ببناء قاعدة بيانات عن المهاجرين واللاجئين الذين يتلقون الخدمات منها، فلدي **جمعية حواء المستقبل** قاعدة بيانات تحتوي على طالي الخدمات من اللاجئين مصنفة تبعا للنوع والجنسية والسن والوضع القانوني. كما أن غالبية المتعاملين مع الجمعية مسجلون بالمفوضية ولكن يختلف وضعهم القانوني في التسجيل ما بين (لاجئين - قيد التحقق - طالب لجوء). ولا يختلف الأمر فيما **يتعلق بجمعية كاري تاس**، حيث تتوافر قاعدة بيانات عن المهاجرين واللاجئين الذين يتقدمون لتلقي الخدمات. وتقدم الجمعية خدماتها لكل اللاجئين سواء مسجلين أو غير مسجلين. كما تقدم لهم برامج توعية عن كيفية تقنين أوضاعهم. **وبالنسبة لجمعية إسناد**، فقد قامت بمسح موسع للسودانيين القادمين لمصر ومن ثم لديها قاعدة بيانات مفصلة عن متلقي الخدمات منها، وتستهدف بالأساس الفئات الأكثر هشاشة والتي لا تتلقى مساعدات من جهات أخرى مثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

الجهات الشريكة والتمولة والداعمة:

تتعدد الجهات الشريكة والداعمة والتمولة لتشمل جهات دولية ووطنية، فتعتمد **جمعية حواء المستقبل** على الدعم المالي من عدد من الجهات مثل هيئة انقاذ الطفولة -هيئة كير الدولية، كما إنها تحيل عديد من الحالات الي منظمات أخرى متخصصة مثل بستك ومصريون بلا حدود وقاريتا وغيرها.

وتشمل الجهات الداعمة ل**جمعية كاري تاس** المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR بمصر - ومنظمة الامم المتحدة للطفولة بمصر UNICEF - والاتحاد الاوروي بمصر EU - ومنظمة العمل الدولية بمصر ILO - والمؤسسة الالمانية للتعاون الدولي GIZ - والمنظمة الدولية للهجرة IOM - وهيئة الاغاثة الكاثوليكية بمصر CRS.



أما جمعية إسناد فتعتمد على التبرعات من رجال أعمال مصريين وسودانيين ومنظمات دولية مثل برنامج الغذاء العالمي ومنظمة إنقاذ الطفولة، كذلك الشراكات مع جهات مثل بنك الطعام المصري ومؤسسة مصر الخير. وجدير بالذكر أن المبادرة حصلت على تبرع من بنك الطعام المصري لتوزيع 6000 عبوة غذائية على الأسر السودانية المتضررة.

طرق استهداف المهاجرين واللاجئين:

تستخدم الجمعيات الأهلية محل الدراسة طرق متنوعة للوصول للفئات الأكثر احتياجات للخدمات من المهاجرين واللاجئين تشمل دراسة الحالة للأفراد، وزيارات التجمعات، والتنسيق مع الجمعيات والمراكز المحلية ومن خلال ذلك يتم تقييم احتياجات كل أسرة أو فرد بشكل دقيق لتحديد نوع الدعم المناسب. فعلي حين تصل جمعية حواء المستقبل إليهم من خلال مراكز التعلم المجتمعي الخاصة باللاجئين حيث تقوم بعرض خدماتها لاستقبال من يحتاجها، تستخدم جمعية إسناد عددا من الآليات للوصول إلى اللاجئين مثل حملات التوعية في مناطق تركيزهم الجغرافي والتنسيق مع الجمعيات الأهلية الأخرى من أجل إحالتهم إلى الجمعيات المعنية بتقديم الخدمات لهم. والآليات المستخدمة متعددة حيث يتم التركيز على المناطق التي تضم تجمعات كبيرة من السودانيين لتقديم خدمات جماعية، مثل توزيع الغذاء أو دعم المراكز التعليمية، وتقديم المساعدة الي الحالات الصحية الحرجة أو الأسر الأكثر احتياجاً. كما تقوم الجمعية بالتنسيق مع الجمعيات السودانية والمصرية ومع المتطوعين على الأرض للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأسر المتضررة. كما يتم تحديد نقاط توزيع محددة في مناطق مثل فيصل وأكتوبر، وتتم زيارة تجمعات السودانيين بشكل دوري لتقييم احتياجاتهم.

أهم المشكلات التي يتعرض لها المهاجرون واللاجئون من وجهة نظر الجمعيات الأهلية محل الدراسة:

ركزت جمعية حواء المستقبل على المشكلات التي يتعرض لها الأطفال المهاجرين واللاجئين مثل مشكلات السكن والتعليم وافتقاد مقومات العيش مثل الخدمات الأساسية والمرافق، إضافة إلى ما يفقده اللاجئون من شعورهم بالأمن الاجتماعي الإنساني الناتج عن حالة اللجوء والاغتراب وتركهم لبلادهم والعيش في ظروف مضطربة. كما أشارت جمعية إسناد إلى بعض التحديات القانونية والتي تتمثل في تأخر الإجراءات الحكومية المتعلقة بتصاريح العمل أو الإقامة.

أهم التحديات التي تواجه الجمعيات الأهلية في أداء رسالتها تجاه المهاجرين واللاجئين:

أجمعت الجمعيات الثلاث على عدم كفاية الموارد المالية مقارنة بالتزايد السريع في أعداد الفارين خاصة من الحروب الأهلية التي تكتسح المنطقة العربية، وعلى رأسهم في الوقت الراهن القادمين من السودان. كما تمت الإشارة إلى بعض التحديات اللوجستية مثل نقل المساعدات إلى مناطق بعيدة.

وأكدت إسناد أن هناك صعوبات لوجستية تتعلق بتوزيع المساعدات على نطاق جغرافي واسع، خاصة في ظل محدودية عدد المتطوعين والكوادر العاملة. كما أن طول مدة الإجراءات القانونية المتعلقة بالإقامات وتسجيل اللاجئين يزيد من الضغط على المستفيدين وعلى المبادرة نفسها.

الشراكات التي تؤسسها الجمعيات الأهلية مع الجهات المختلفة:

تنوعت الأطراف التي عقدت شراكات بينها وبين الجمعيات الأهلية من مؤسسات حكومية وجمعيات أهلية أخرى وأيضاً قطاع خاص. فعلي حين أسست جمعية حواء المستقبل شراكات مع عدد من المؤسسات الحكومية مثل وزارة الصحة من أجل تنظيم العديد من القوافل الطبية وحملات الفحص المجاني، وكذلك مع وزارة التربية والتعليم من أجل تسهيل إلحاق أطفال السودانيين بالمدارس الحكومية. وسعت جمعية إسناد في تأسيس عديد من الشراكات مع القطاع الخاص والجمعيات الأهلية الأخرى من أجل تقوية الخدمات التي تقدمها للوافدين السودانيين حيث أقامت شراكات مع بنك الطعام وبنك الكساء، وتسعي إلى توقيع مذكرات تفاهم مع مؤسسات أهلية أخرى من أجل دعم مختلف البرامج التي تستهدف اللاجئين السودانيين في مصر. كما عقدت



اتفاقات وشركات مع عديد من مقدمي الخدمات الصحية مثل الصيدليات والمراكز الطبية من أجل تقديم خدمات علاجية وأدوية مدعومة ماليا للحالات المرضية التي تحتاج إلى ذلك. ومن ضمن الجهود التي قامت بها في هذا الصدد توقيع بروتوكول تعاون مع الجمعية المصرية لمرضى القلب لعلاج المرضى السودانيين مجاناً والتواصل مع وزارة الصحة وبالتعاون مع سفارة جمهورية السودان للموافقة على تطعيم الأطفال السودانيين الذين يحتاجون التطعيم.

رأي الجمعيات الأهلية في كيفية تعزيز اندماج المهاجرين واللاجئين في المجتمع المصري

رأت جمعية حواء المستقبل أن نجاح اندماج المهاجرين في المجتمع المصري يرتبط بعدد من الشروط: توسع الجمعيات الأهلية في تنفيذ أنشطة الدمج بمحتواه الشامل للأبعاد الاجتماعية والثقافية المختلفة، وأن يتضمن هذا الدمج تواجد اللاجئين والمصريين في مبادرات مستمرة لا تقتصر على نشاط ليوم واحد، ووجود رسالة اعلامية متوازنة توجه للمصريين للمزيد من الاستيعاب للاجئين رغم حدة الازمة الاقتصادية الحالية. فضلاً عن قيام كل الاطراف الحكومية والأهلية بعمل حملات لمواجهة التنمر والعنف ضد اللاجئين. وقد أشارت جمعية كاري تاس إلى أن قدرة اللاجئين على الاندماج والتكيف في المجتمع المصري تعتمد على تحقيق استقلاليتهم في الحصول على الخدمات دون مساعدة أي طرف.

أما جمعية إسناد، فقد أشارت إلى أن للمصريين روح وكرم وضيافة، إلى جانب الأواصر التاريخية الثقافية القوية بين الشعبين السوداني والمصري، مما يساعد على تقبل المجتمع المصري للسودانيين. كما أن النجاح في الاندماج يحتاج إلى برامج شاملة تدعم التعليم، التدريب المهني، والتوظيف، بالإضافة إلى توفير بيئة قانونية تضمن حقوقهم. وأكدت أنه إذا توفرت هذه العوامل، فإن فرص نجاح الاندماج تكون كبيرة.

رؤية الجمعيات الأهلية للسياسات الحكومية المتبعة:

أكدت جمعية حواء المستقبل انه رغم ان الحكومة المصرية لا تسعى الي عزل المهاجرين واللاجئين في معسكرات أو مخيمات بل تتيح لهم الفرصة للتنقل واختيار انسب الأماكن الذين يعيشون فيها من وجهة نظرهم الا انها تضع بعض القيود التي تمنعهم من الاستقرار مثل القيود التي وضعت مؤخراً على عدم فتح المراكز المجتمعية الا بعد الحصول على موافقات من السفارة السودانية وكذلك صعوبات في الحصول على الوثائق الرسمية اللازمة للعمل والعيش بشكل قانوني في مصر وكذلك قلة الخدمات الصحية.

أما جمعية كاري تاس فقد نوهت إلى ما تبذله الحكومة من جهد للتوفيق بين احتياجات المصريين واللاجئين والمهاجرين في ضوء الأزمة الاقتصادية.

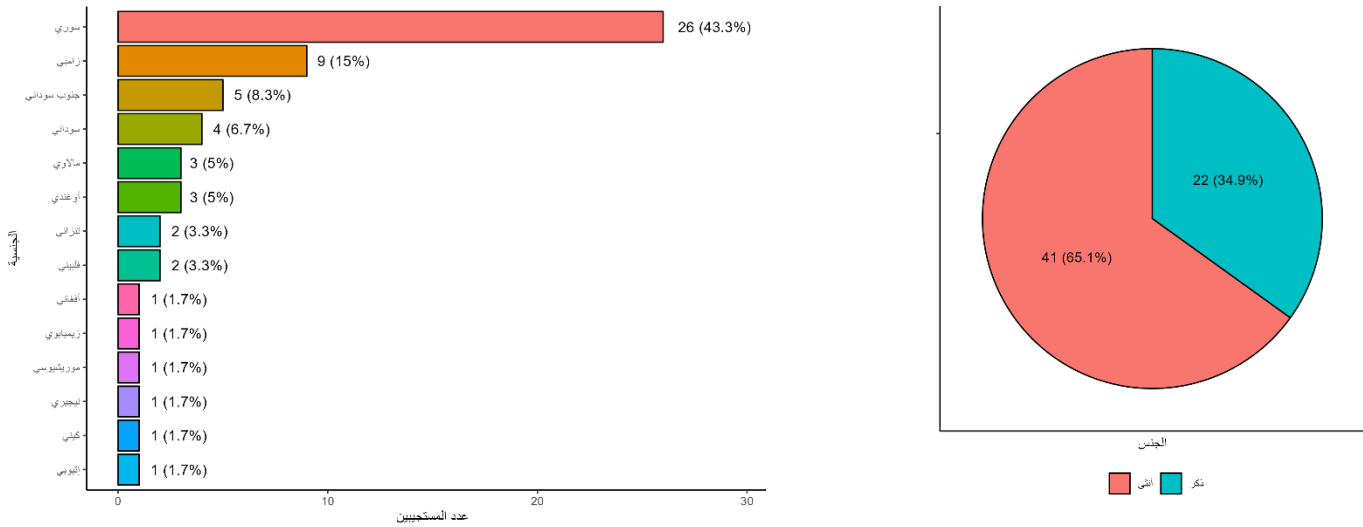
وأخيراً أشارت جمعية إسناد إلى دعم الحكومة المصرية للمهاجرين واللاجئين في ظل التحديات التي تواجههم كطول الإجراءات القانونية المتعلقة بالإقامة والتسجيل التي تضيف عبئاً على الأسر. بالإضافة إلى ذلك، تكلفة المعيشة المرتفعة وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة تمثل تحديات كبيرة.

الاستبيان الخاص بالتعرف على اندماج المهاجرين في مصر

قامت الدراسة بعمل استبيان لمجموعات بؤرية من ضيوف مصر (المهاجرين - اللاجئين - طالبي اللجوء) وتم ترجمته من العربية إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية حتى يشمل جنسيات متنوعة في مصر (صحيفة الاستقصاء في الملحق). وكانت النتيجة كما يلي:



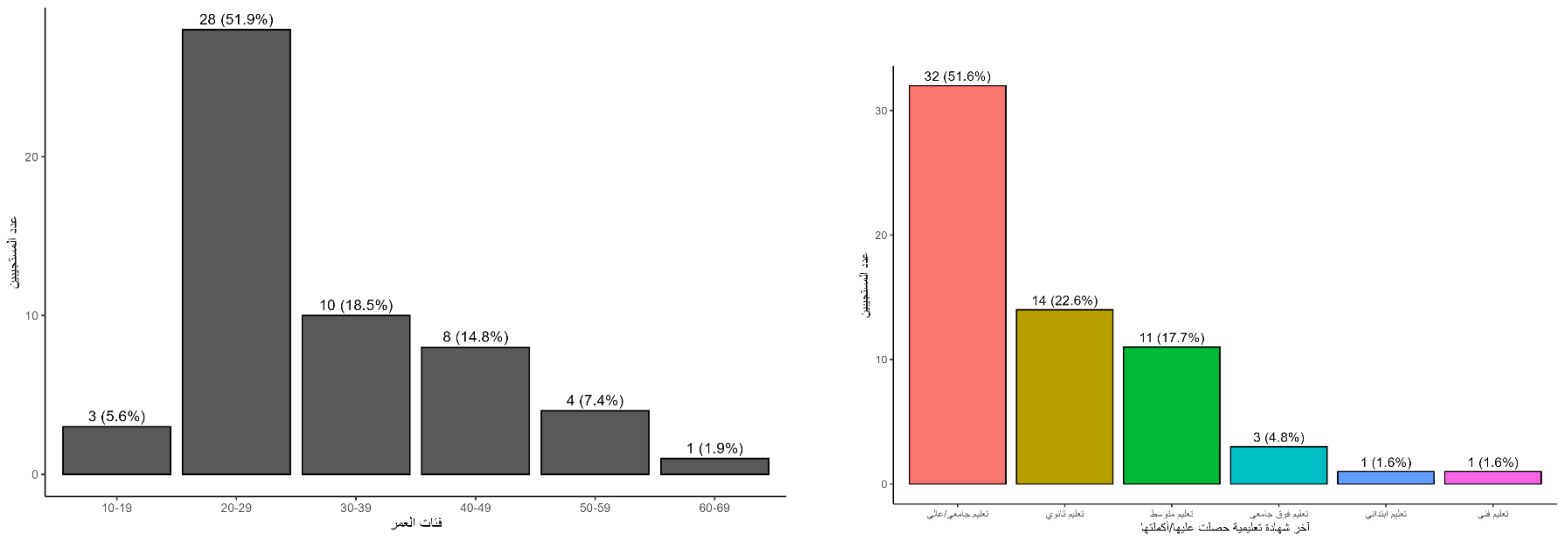
الخصائص الديموغرافية للمستجيبين تعددت جنسيات المستجيبين وكان الأغلبية للجنسية السورية 43.3% من إجمالي المستجيبين.



النوع: كان النصيب الأكبر للإناث حيث بلغت نسبتهم 65.1% من إجمالي عدد المستجيبين.

السن: يتركز المستجيبون في الفئة العمرية من 20 إلى 29 عام.

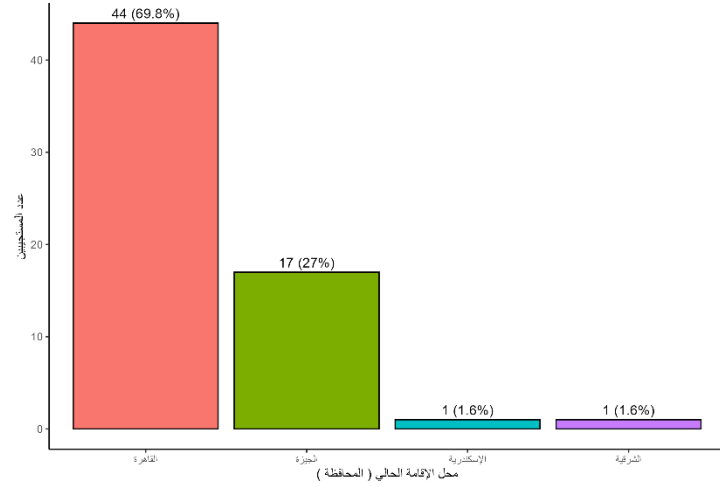
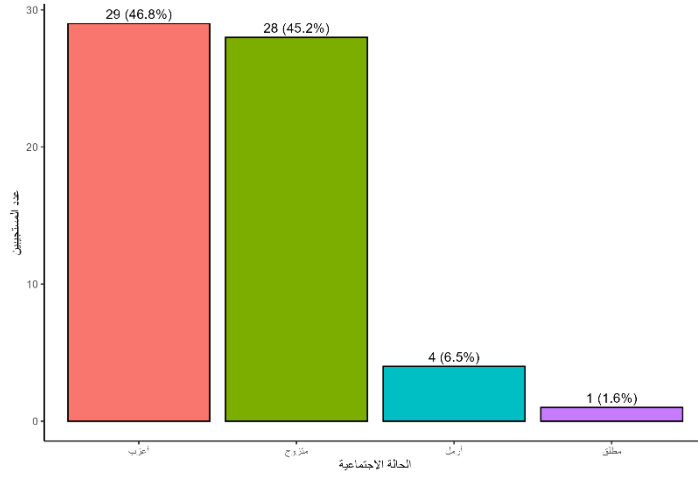
المستوى التعليمي: 50% تقريبا من المستجيبين من أصحاب التعليم الجامعي وما فوق الجامعي.



الحالة الاجتماعية: ينقسم المستجيبون بشكل شبه متساوي بين من سبق لهم الزواج ومن لم يسبق لهم الزواج.

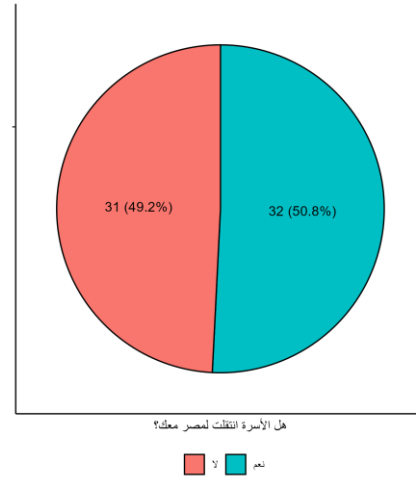
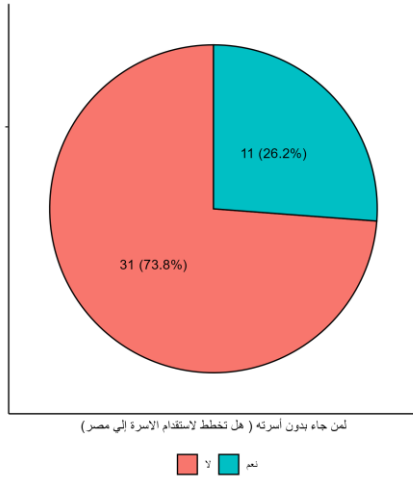


محل الإقامة: أغلب المستجيبين يقيمون في محافظتي القاهرة والجيزة.

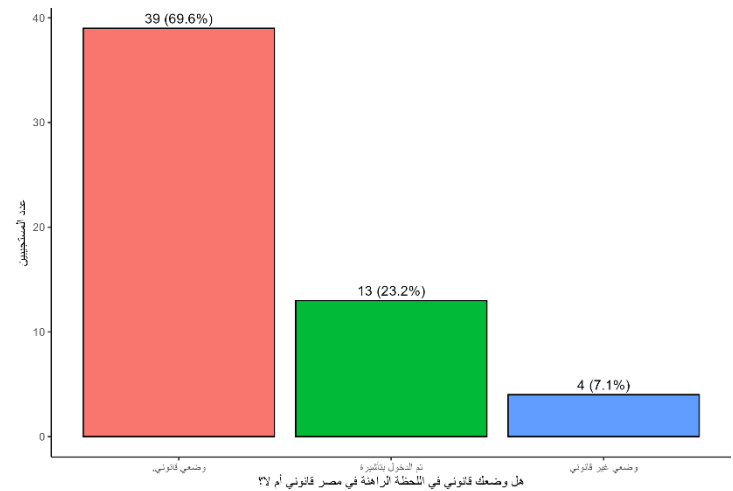
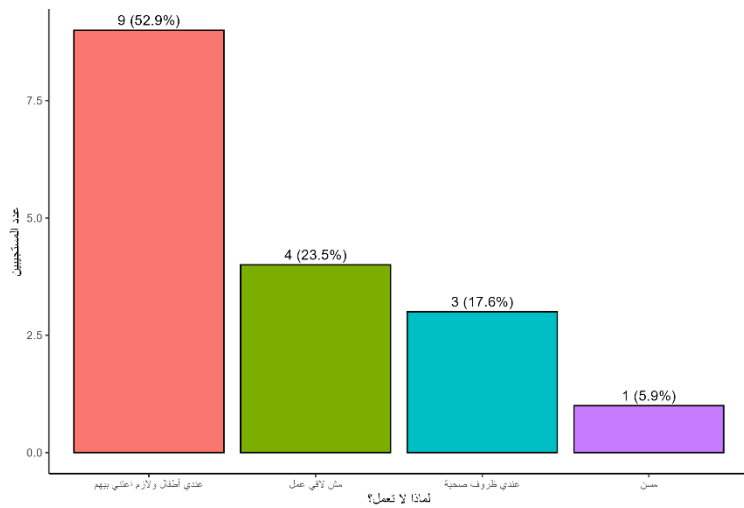
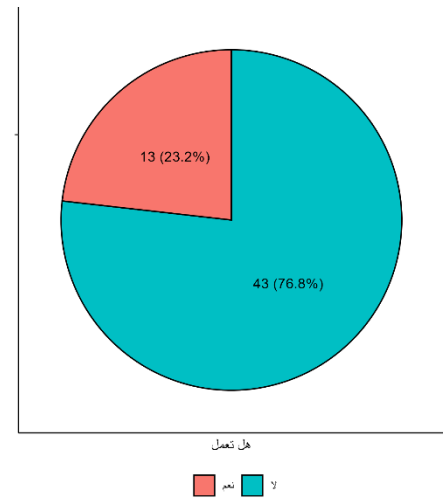
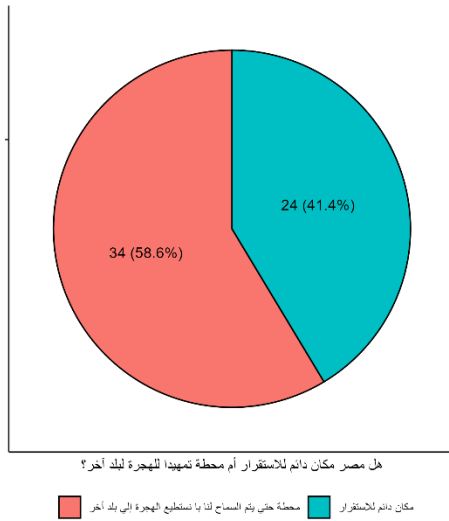


الوضع الحالي لاندماج المهاجرين في مصر

للقوف على الوضع الحالي لاندماج المهاجرين نستعرض عدداً من المتغيرات. فنجد أن حوالي نصف المستجيبين لم تنتقل أسرهم معهم إلى مصر ومن بين هؤلاء نجد أن الأغلبية لا تخطط لاستقدام أسرها إلى مصر.



كذلك نجد أن أكثر من نصف المستجيبين لا ينظر إلى مصر كمكان دائم للاستقرار ولكن كمحطة تمهيد هجرته إلى دولة أخرى. بالنظر لحالة المستجيبين العملية، نجد أن 76.8% لا يعملون ومن بين هؤلاء 23.5% متعطلين لعدم وجود فرصة عمل.

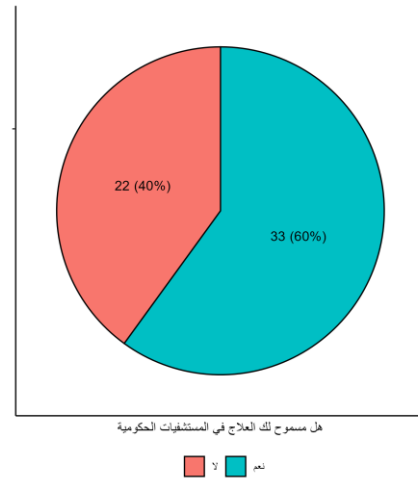
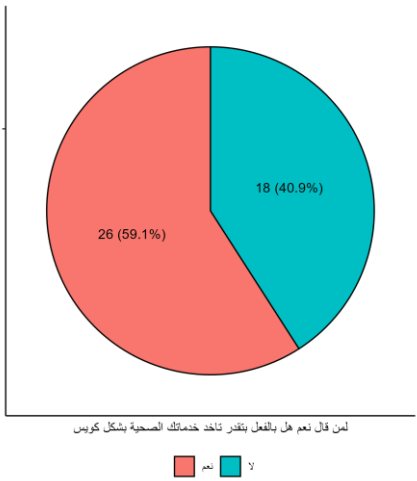
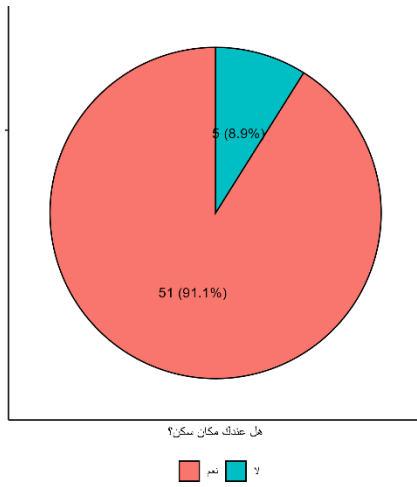


أما فيما يخص الوضع القانوني، نجد أن نسبة صغيرة من المستجيبين (7.1%) وضعهم غير قانوني في مصر.



وبالنسبة للسكن، نجد أن أغلب المستجيبين لديهم مكان للسكن.

وبالنسبة للعلاج، نجد أن 60% من المستجيبين مسموح لهم بالعلاج في المستشفيات الحكومية ولكن من بين هؤلاء 40.9% يرون أنهم لا يتلقون خدمات صحية جيدة.



في سعي مصر الدؤوب لإعادة تقييم شامل لوجود نحو 9-10 مليون مهاجر ولاجئ من نحو 133 دولة، ولقياس قدرة مصر على تحمل أعباء تواجدهم على الاقتصاد والمجتمع، والبحث عن سبل الاستفادة من تواجدهم وتلافي مزيد من التداعيات السلبية، جاءت هذه الدراسة لتحليل اشكالية المهاجرين في مصر وللإجابة على عدد من الاسئلة البحثية. توضح الاجابة عليها تصور المصريين عن تواجد المهاجرين في مجتمعهم وشكل خطط واستراتيجيات الدولة، وهل هناك خطة او استراتيجيات للدولة بمؤسساتها وبمؤسسات المجتمع المدني تتواكب مع زيادة الاعداد الملحوظة نتاج لعدم الاستقرار في المنطقة العربية ولتداعيات الازمة الاقتصادية أيضا والتي زادت وطأتها مع تفشى فيروس كورونا في 2022.

ولقد اكدت الدراسة انه في ظل الظروف الاقتصادية مثل تواجد المهاجرين وتزايد عددهم، تزايد الضغوط والمنافسة على فرص المصريين أنفسهم، وتثار حالة من الجدل على الشبكة العنكبوتية دفعت الحكومة المصرية للعديد من الاجراءات للتعاطي مع هذه القضية.

ولقد ظلت مصر مرحبة بهذه التدفقات وملزمة بالموثيق الدولية في ذات الشأن. بيد أن قدرة مصر على دعم اللاجئين ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع المصري كانت مرهونة بمزيد من الدعم الدولي حتى يتسنى للحكومة المصرية توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الطارئة المقدمة للاجئين وضمان جودتها.

ويعد نقص البيانات الدقيقة عن أعداد اللاجئين وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية من اهم التحديات التي تعرقل صياغة سياسات قائمة على الأدلة العلمية، ومن ثم هناك حاجة ضرورية لقيام جهة وطنية متخصصة وتحديد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بإجراء مسح ميداني موسع وبالتعاون مع الجهات الوطنية الاكاديمية المعنية بالهجرة واللجوء، وكذلك مع المنظمات الدولية لاستكشاف حجم الظاهرة وخصائصها، وتحديد الفئات الأكثر هشاشة والتي يجب ان تتوجه لها السياسات.

وقد سعت وحدة بحوث ودراسات الهجرة في إطار هذه الدراسة إلى إجراء مجموعة من المقابلات المعمقة مع مجموعات عشوائية من المهاجرين واللاجئين كمحاولة للتعرف على اوضاعهم ومشاكلهم، ومع الاعتراف بالحدود المنهجية لتعميمات هذه الدراسة، كشفت عن بعض النتائج ذات المغزى في التحليل لعل اهمها ان اكثر من نصف من تمت مقابلتهم لا ينظرون لمصر كمكان دائم للاستقرار ولكنها "محطة" إما للعبور لبلد ثالث او العودة لبلدهم الأصلي بعد استقرار الاوضاع، كما ان غالبية من تمت مقابلتهم كانوا يعملون في مهن مختلفة وهذا امر طبيعي لان اغلبهم كان من السوريين الذين يتمتعون بوضع قانوني في مصر، وكذلك اغلبهم لديه مكان للسكن وكذلك يتلقون خدمات تعليمية وصحية حكومية وان شكي بعضهم من قلة الجودة. وعلى أي حال، فهذه المقابلات بالطبع غير ممثلة وغاب عنها من لا يتمتعون بوضع قانوني مما يستدعي مستقبلا اهمية اجراء المسح الشامل الذي تمت الإشارة اليه سلفا..

ولربما تكون اهم نتائج هذه المقابلات ان تقنين وضع المهاجرين هام للغاية لنفاذ للخدمات، وتبقى مسألة تحسين الجودة مرهونة بمزيد من الدعم الدولي ومزيد من التعاون بين كافة الأطراف المعنية بموضوع الهجرة: الحكومة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني من اجل تعبئة أفضل للموارد وكذلك استهداف أكثر الفئات احتياجا للدعم والمساعدة.

كما كشفت الدراسة ان تطوير الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم وغيرها للمهاجرين واللاجئين يجب ان يتم في سياق اوسع يأخذ في اعتباره سمات المجتمعات المحلية المضيفة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية بها أيضا للحد من جوانب التوتر الاجتماعي القائم على التصور الخاطئ ان المهاجرين يزاحمون المصريين في خدماتهم ولذا سيساعد تحسين الخدمات عموما على تحقيق درجة اعلى من الاندماج والتعاطف الاجتماعي مع الغرباء.



كما عنيت الدراسة بالتعرف على وجهات نظر كافة الأطراف المعنية، وقد وضح ذلك من المقابلات مع ممثلين لثلاثة من المنظمات وهي المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين واليونسيف، وكذلك ثلاث من أهم منظمات المجتمع المدني العاملة في قضايا الهجرة وهي: جمعية كاري تاس وجمعية اسناد وجمعية حواء المستقبل الذين أجمعوا على الاتفاق على عدد من التوصيات:

أولاً: الحاجة الملحة لقاعدة بيانات متكاملة ووافية عن المهاجرين واللاجئين في مصر اذ ان برامج الاندماج والسياسات المرتبطة به ستكون أكثر فعالية إذا أخذت في الاعتبار عند تصميمها خصائص المهاجرين، ومدة الإقامة وكذلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العام.

ثانياً: مزيد من التنسيق بين الوزارات الخدمية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المعنية من أجل تحسين جودة المساعدات والخدمات المقدمة من جانب والوصول للفئات الأكثر هشاشة.

ثالثاً: توحيد قواعد البيانات المتوافرة لدي كل منظمة وتنقيتها وتداولها من اجل ضمان عدم تكرار الجهود وهدر الموارد.

رابعاً: بذل مزيد من الجهود لرفع الوعي القانوني لدي المهاجرين بضرورة تقنين اوضاعهم وان هذا في صالحهم.

خامساً: ضرورة دعم المجتمع الدولي لمصر في حل الأزمة الاقتصادية التي تتعرض لها مصر والتي القت بظلالها على القدرة على ادماج المهاجرين.

سادساً: توفير آليات آمنة لتلقي الشكاوى من المهاجرين أيا كان وضعهم القانوني، ولتكن إحدى المنظمات الدولية واحدي منظمات المجتمع المدني، وان يكون لدي تلك المنظمات صلاحيات مخاطبة السلطات العامة في هذا الشأن.

سابعاً: توفير خدمات تتناسب مع احتياجات كل فئة مع إيلاء اهمية أكبر للأطفال غير المصحوبين.

ثامناً: توفير مزيد من الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني العاملة في ملف المهاجرين

وأخيراً وليس آخراً، تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة ماهي الا خطوة علمية على طريق طويل يستلزم دقة معلومات، وغزارة بيانات تساعد على اخذ خطوة اخرى للوصول الى معالجة تداعيات الهجرة على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دولة لاتزال تسعى جاهدة لالتقاط انفاسها والشفاء من ازمت متعددة اقليمية ودولية وتفتح الباب لمزيد من الدراسات العلمية الجادة في هذا الإطار.



أولاً، المراجع باللغة العربية:

الأمم المتحدة، "تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية"، بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٢٠٢٠، ص ١٢٩ - ١٣٠، متاح على:

<https://publications.iom.int/system/files/pdf/situation-report-migration-2019-ar.pdf>

الرفيع زعنون، حقوق المهاجرين واللاجئين بالمغرب: بين الحلول الاستراتيجية والاستثنائية، ٢٠٢٣، رواق عربي، ٢٨(٢)، ٢٠٢٣، ص 35.

إيمان بلامين وأنس لغاندي، حق اللجوء في المغرب.. الوهم الكبير (الجزء 2)، هوامش، ١٢ مارس ٢٠٢٤، متاح على: <https://hawamich.info/8123/>

حجازي وعيسى. حصاد بيت الزكاة والصدقات المصري في عام 2018 <https://www.elwatannews.com/news/details/3892410>

سوزان رزاز وآخرون، سوق محفوف بالتحديات يغدو أكثر تحدياً: عمال أردنيون، عمال مهاجرون ولاجئون في سوق العمل الأردني، منظمة العمل الدولية، ٢٠١٧.

شيماء زوي، "أوكس فام المغرب و (Handicap International) تؤكدان على ضرورة التثقيف الصحي وتعريف المهاجرين بالنظام الصحي، لوديك بالعربية، ١٥ ديسمبر ٢٠٢٠، متاح على: <https://shorturl.at/7j0FB>

صلاح الدين لمعيزي، سياسة الهجرة بالمغرب: بين الضغوط الأوروبية والمناورات المغربية، شبكة مدار، سبتمبر ٢٠٢٢، ص ١٣. عبد الرفيع زعنون، حقوق المهاجرين واللاجئين بالمغرب: بين الحلول الاستراتيجية والاستثنائية، رواق عربي، ٢٨(٢)، ٢٠٢٣، ص ٣٣-٣٤.



- Alain Klarsfeld, Laura E.M. Traavik, and Hans van Dijk (2021). “MIPLEX: From a European Index, to an International Database,” in *Handbook on Diversity and Inclusion Indices a Research Compendium*, ed. Eddy S Ng et al. (USA: Edward Elgar Publishing, 2021).
- An overview of how the Global Compact on Refugees is being turned into action in Morocco. Glbal Compact on Refugees, 2021, available at: <https://globalcompactrefugees.org/gcr-action/countries/morocco>
- Atia, Mona. (2011). “Islamic Approaches to Development.” 8th International Conference on Islamic Economics and Finance, Doha, Qatar.
- Baker & McKenzie. (2015). *The Global Employer: Focus on Egypt*. Cairo: Baker & McKenzie.
- Blanca Garcés-Mascareñas and Rinus Penninx (2016). “The Concept of Integration as an Analytical Tool and as a Policy Concept,” in *Integration Processes and Policies in Europe*, ed. Blanca Garcés-Mascareñas and Rinus Penninx (Cham: Springer, 2016), 11–29.
- Bloemraad et al., “Unpacking Immigrant Integration: Concepts, Mechanisms, and Context.”
- CAPMAS (2020). *Annual Report on the Labour Market 2019*. Cairo: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.
- Center for Migration and Refugee Studies. (2020). “How COVID-19 Is Affecting Egypt’s Migrants and Refugees.” OECD Development Matters blog, 7 August.
- Chris Lee (2009). “Sociological Theories of Immigration: Pathways to Integration for U.S. Immigrants,” *Journal of Human Behavior in the Social Environment* 19, no. 6 (September 8, 2009): 730–44 <https://doi.org/10.1080/10911350902910906>. <https://doi.org/10.1080/10911350902910906>.
- Cindy Huang and Kate Gough (2019). *The Jordan Compact: Three Years on, Where Do We Stand?*, Center for Global Development, 11 march 2019, <https://www.cgdev.org/blog/jordan-compact-three-years-on> , Accessed: Dec. 17, 2024.
- Datacatalog, world bank.org/ Morroco
- Datacatalog, world bank.org/ Jordan
- Datacatalog, world bank.org/Egypt
- Daniel Rauhut and Jussi P. Laine (2023). “Theorising Immigrant Integration: A Critical Examination,” *New Methods and Theory on Immigrant Integration*, November 10, 2023, 13–32, <https://doi.org/10.4337/9781803929828.00007>.
- Dalia Abdelhady and Ov Cristian Norocel (2023). “Re-Envisioning Immigrant Integration: Toward Multidirectional Conceptual Flows,” *Journal of Immigrant & Refugee Studies* 21, no. 2 (March 28, 2023): 1–13, <https://doi.org/10.1080/15562948.2023.2168097>
- du Pradel, Mathilde and Farida Youssef (2015). “How Did Social Insurance in Egypt Become a Problem Rather Than a Solution?” *Jadaliyya*, 2015.
- Dye, Thomas (1972). *Understanding Public Policy*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.
- Elman, Colin. 2005. “Explanatory Typologies in Qualitative Studies of International Politics.” *International Organization* 59(02): 293–326
- Emily Greenman and Xie Yu (2005). “Segmented Assimilation Theory: A Reformulation and Empirical Test,” *Population Studies Center (Institute for Social Research, University of Michigan, 2005)*.



- GDP by Country, WorldOmeter database, The Estimates come from **World Bank** ([World Development Indicators](#), July 25, 2023); and United Nations ([World Population Prospects 2022](#)), available at: <https://www.worldometers.info/gdp/gdp-by-country/>
- Gennaro Errichiello and Dalia Abdelhady (2022). “Migration and Integration in the Middle East” (Università degli Studi di Napoli L’Orientale, 2022), https://www.sesamoitalia.it/wp-content/uploads/2022/04/Errichiello_Abelhady_PANEL.pdf.
- Hetaba et al., (2020). REFUGEE ENTITLEMENTS IN EGYPT." Cairo Studies on Migration and Refugees, no. 14, 2020.
- International Organization for Migration IOM (2012). “IOM and MIGRANT INTEGRATION: Migration and Human Development Programme.
Available at: https://www.منظمة الهجرة الدولية IOM.int/sites/g/files/tmzbd1486/files/migrated_files/What-We-Do/docs/منظمة الهجرة الدولية IOM-DMM-Factsheet-LHD-Migrant-Integration.pdf.
- International Organization for Migration IOM (2016). “Chapter 6: Migration, Inclusion and Social Cohesion: Challenges, Recent Developments and Opportunities, World Migration Report 2020” (184-206).
Available at: https://publications.منظمة الهجرة الدولية IOM.int/system/files/pdf/wmr_2020.pdf, 2020).
- International Organization for Migration IOM (2021). [منظمة الهجرة الدولية IOM Strategy for Egypt \(2021-2025\)](#).
- International Organization for Migration IOM (2024). “About Migration”,
Available at: <https://www.منظمة الهجرة الدولية IOM.int/about-migration> , accessed: Dec. 2024.
- Jenkins, W. I. (1978). Policy Analysis: A Political and Organizational Perspective. St. Martin’s Press.
- Koji Murayama and Jun Nagayasu (2021). “Toward Coexistence of Immigrants and Local People in Japan: Implications from Spatial Assimilation Theory,” *Sustainability* 13, no. 7 (March 31, 2021): 3849, <https://doi.org/10.3390/su13073849>.
- Laura Gracia Juan and Berta Guell Torrent (2019). “Como Gerenciar as Migrações Na América Latina? O Caso Espanhol Como Modelo a Seguir,” *Revista de Estudos E Pesquisas Sobre as Américas* 13, no. 1 (2019): 61–82, <https://doi.org/10.21057/10.21057/repamv13n1.2019.31046>.
- Laessing, Ulf. (2020). “After Losing Jobs, Many Sudanese Struggle to Make Ends Meet in Egypt.” Reuters, 13 July.
- Mathauer, I., A. Khalifa, and A. Mataria (2019). Implementing the Universal Health Insurance Law of Egypt: What are the Key Issues on Strategic Purchasing and its Governance Arrangements?.
- Maryna Lakhno (2023). What Is a Policy Framework? An Attempt at Conceptualization. [Sociální studia / Social Studies, 2023](#)
<https://doi.org/10.5817/SOC2023-35675>
- Mehdi Lahlou (2015). “Morocco’s Experience of Migration as a Sending, Transit and Receiving Country”, Instituto Affari Internazionali (IAI), IAI Working Papers 15, 30 Sept. 2015.
- MIPEX (2020). “Who Produces MIPEX | MIPEX 2020,”
Available at: <https://www.mipex.eu/who-produces-mipex>.
- N. Rogozhina (2020). “Intra-Regional Migration of Labor Resources in Southeast Asia,” *World Economy and International Relations*, January 1, 2020, <https://doi.org/10.20542/0131-2227-2020-64-3-111-119>.
- OECD (2023). “Indicators of Immigrant Integration 2023,” OECD, 2023,
Available at: https://www.oecd.org/en/publications/2023/06/indicators-of-immigrant-integration-2023_70d202c4.html.
- OECD Development Center, “Immigrant Integration in the South,” *Development Centre Studies*, November 17, 2011, 59–86, <https://doi.org/10.1787/9789264126398-7-en>.



- OECD Development Center (2011). “Immigrant Integration in the South,” *Development Centre Studies*, November 17, 2011, 65, <https://doi.org/10.1787/9789264126398-7-en>.
- Roushdy, R. and I. Selwaness. (2017). “Who Is Covered and Who Underreports: An Empirical Analysis of Access to Social Insurance on the Egyptian Labor Market.” Review and Resubmit (International Journal of Economics and Business Research).
- Sironi, A. C. Bauloz and M. Emmanuel (eds.), (2019). “*Glossary on Migration*”, International Migration Law, No. 34. International Organization for Migration (المنظمة الدولية للهجرة IOM), Geneva, 2019, pp.132-134.
- Stephen Castles and Mark J Miller (2009). *The Age of Migration : International Population Movements in the Modern World* (Houndmills: Palgrave Macmillan, [20]06, 2009).
- Tzai-Hung Wen (2019). “Spatial Assimilation,” in *The Wiley Blackwell Encyclopedia of Urban and Regional Studies*, by Anthony M Orum, 1st ed. (Wiley, 2019), 1–6, <https://doi.org/10.1002/9781118568446.eurs0307>.
- UN General Assembly, 73rd Session, Resolution adopted by the General Assembly 73/195: Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration, UN doc. A/RES/73/195 (11 January 2019).
- UNRWA. Relief and Social Services In Jordan, <https://www.unrwa.org/activity/rss-jordan> , Accessed: Dec. 25, 2024.
- UNRWA. Microfinance In Jordan, <https://www.unrwa.org/activity/microfinance-jordan> , Accessed: Dec. 25, 2024.
- UNRWA. Education in Jordan, <https://www.unrwa.org/activity/education-jordan> , Accessed: Dec. 25, 2024.
- UNRWA. Health in Jordan, <https://www.unrwa.org/activity/health-jordan> , Accessed: Dec. 25, 2024.
- UNHCR (2020). EGYPT RESPONSE PLAN for Refugees and Asylum-Seekers from Sub-Saharan Africa, Iraq & Yemen.
- UNHCR & Zakat Fund (2019). Islamic Philanthropy: 2021 Midyear Report.
- UNICEF (2021). Improving social protection for migrants, refugees and asylum seekers in Egypt: An overview of international practices.
- UN DESA (1998). Recommendations on Statistics of International Migration, Revision 1 (1998) para. 32.
- UNHCR, “Integration Programmes”, in: UNHCR Integration Handbook for Resettled Refugees,” March 2024> Available at: <https://www.unhcr.org/handbooks/ih/getting-started/integration-programmes>.
- UNHCR (2023). “Global Trends Report 2023,” UNHCR, 2023, Available at: <https://www.unhcr.org/global-trends-report-2023>
- Veronique Barbelet, Jessica Hagen-Zanker and Dina Mansour-III (2018). “The Jordan Compact: Lessons learnt and implications for future refugee compacts”, Policy Briefing, Overseas Development Institute (ODI), Feb. 2018, pp. 1-2 available at: <https://odi.org/en/publications/the-jordan-compact-lessons-learnt-and-implications-for-future-refugee-compacts/>
- Will Kymlicka (2012). MULTICULTURALISM: Success, Failure, and the Future, Transatlantic council of Migration project of migration policy institute, 2012.
- Xin Zhang et al. (2024). “The Impact of Social Capital on Migrants’ Social Integration: Evidence from China,” *Sustainability* 16, no. 13 (June 28, 2024): 5564, <https://doi.org/10.3390/su16135564>.
- Zaghloul, Hend (2020). Client Alert: Egypt’s New Social Insurance and Pensions Law. Cairo: Amereller.
- Zhou, Min. (1997). “Segmented Assimilation: Issues, Controversies, and Recent Research on the New Second Generation.” *International Migration Review* 31: 975–1008.



دراسة العلاقة بين الخصائص الديموغرافية واندماج المهاجرين بواسطة بعض الجداول الثنائية.

الجنسية	هل الأسرة انتقلت لمصر معك؟		الإجمالي
	لا	نعم	
إثيوبي	1 (100%)	0 (0%)	1 (100%)
سوري	3 (12%)	23 (88%)	26 (100%)
سوداني	2 (50%)	2 (50%)	4 (100%)
أوغندي	1 (33%)	2 (67%)	3 (100%)
فلبيني	2 (100%)	0 (0%)	2 (100%)
كيني	1 (100%)	0 (0%)	1 (100%)
زامبي	9 (100%)	0 (0%)	9 (100%)
جنوب سوداني	3 (60%)	2 (40%)	5 (100%)
نيجيري	1 (100%)	0 (0%)	1 (100%)
تنزاني	2 (100%)	0 (0%)	2 (100%)
مالاوي	3 (100%)	0 (0%)	3 (100%)
موريشيوسي	1 (100%)	0 (0%)	1 (100%)
زيمبابوي	1 (100%)	0 (0%)	1 (100%)
أفغاني	1 (100%)	0 (0%)	1 (100%)
الإجمالي	31 (52%)	29 (48%)	60 (100%)

Fisher's exact test, $p < 0.001$

نجد ان الجنسيات تختلف من حيث انتقال الأسرة لمصر مع المستجيب. على سبيل المثال، نجد أن أغلب المستجيبين السوريين قد انتقلت أسرهم للعيش معهم في مصر في حين أن المستجيبين من الجنسية الزامبية لم تنتقل أسرهم للعيش معهم في مصر.



هل وضعك قانوني في اللحظة الراهنة في مصر قانوني أم لا؟				
الإجمالي	تم الدخول بتأشيرة	وضعي غير قانوني	وضعي قانوني.	الجنسية
1 (100%)	0 (0%)	0 (0%)	1 (100%)	إثيوبي
21 (100%)	3 (14%)	1 (4.8%)	17 (81%)	سوري
2 (100%)	0 (0%)	0 (0%)	2 (100%)	سوداني
3 (100%)	1 (33%)	1 (33%)	1 (33%)	أوغندي
2 (100%)	0 (0%)	1 (50%)	1 (50%)	فلبيني
1 (100%)	0 (0%)	0 (0%)	1 (100%)	كينيني
9 (100%)	0 (0%)	0 (0%)	9 (100%)	زامبي
5 (100%)	2 (40%)	1 (20%)	2 (40%)	جنوب سوداني
1 (100%)	0 (0%)	0 (0%)	1 (100%)	نيجيري
2 (100%)	2 (100%)	0 (0%)	0 (0%)	تنزاني
3 (100%)	2 (67%)	0 (0%)	1 (33%)	مالاوي
1 (100%)	0 (0%)	0 (0%)	1 (100%)	موريشيوسي
1 (100%)	1 (100%)	0 (0%)	0 (0%)	زيمبابوي
1 (100%)	0 (0%)	0 (0%)	1 (100%)	أفغاني
53 (100%)	11 (21%)	4 (7.5%)	38 (72%)	الإجمالي

Fisher's exact test, $p=0.036$

كذلك نجد اختلافاً حسب الجنسية بالنسبة للوضع القانوني. على سبيل المثال، نجد أن أغلب أصحاب الجنسية السورية وضعهم قانوني بينما أصحاب الجنسية الزامبية وضعهم غير قانوني.



هل مسموح لك العلاج في المستشفيات الحكومية			
الجنسية			الإجمالي
	لا	نعم	
إثيوبي	1 (100%)	0 (0%)	1 (100%)
سوري	11 (52%)	10 (48%)	21 (100%)
سوداني	2 (100%)	0 (0%)	2 (100%)
أوغندي	1 (33%)	2 (67%)	3 (100%)
فلبيني	2 (100%)	0 (0%)	2 (100%)
كينيا	1 (100%)	0 (0%)	1 (100%)
زامبي	0 (0%)	9 (100%)	9 (100%)
جنوب سوداني	1 (20%)	4 (80%)	5 (100%)
نيجيري	0 (0%)	1 (100%)	1 (100%)
تنزاني	0 (0%)	2 (100%)	2 (100%)
مالاوي	0 (0%)	3 (100%)	3 (100%)
موريشيوسي	0 (0%)	1 (100%)	1 (100%)
أفغاني	0 (0%)	1 (100%)	1 (100%)
الإجمالي	19 (37%)	33 (63%)	52 (100%)

Fisher's exact test, $p=0.004$

كذلك نجد إمكانية العلاج في المستشفيات الحكومية تختلف حسب الجنسية. على سبيل المثال، أصحاب الجنسية الزامبية مسموح لهم بالعلاج في المستشفيات الحكومية في حين أن حوالي نصف أصحاب الجنسية السورية فقط مسموح لهم بهذا.



آخر شهادة تعليمية حصلت عليها/أكملتها							
هل انتقلت لمصر معك؟	الإجمالي	تعليم فني	تعليم ابتدائي	تعليم متوسط	تعليم جامعي/عالي	تعليم فوق جامعي	تعليم ثانوي
لا	30 (48%)	0 (0%)	0 (0%)	2 (18%)	24 (75%)	1 (33%)	3 (21%)
نعم	32 (52%)	1 (100%)	1 (100%)	9 (82%)	8 (25%)	2 (67%)	11 (79%)
الإجمالي	62 (100%)	1 (100%)	1 (100%)	11 (100%)	32 (100%)	3 (100%)	14 (100%)

Fisher's exact test, $p < 0.001$

ونجد اختلافاً لانتقال الأسرة مع المستجيب حسب المستوى التعليمي. أصحاب التعليم الجامعي لم تنتقل أسرهم بنسبة أكبر من بقية المستويات التعليمية.

الحالة الاجتماعية					
هل الأسرة انتقلت لمصر معك؟	الإجمالي	مطلق	أعزب	أرمل	متزوج
لا	31 (50%)	1 (100%)	25 (86%)	0 (0%)	5 (18%)
نعم	31 (50%)	0 (0%)	4 (14%)	4 (100%)	23 (82%)
الإجمالي	62 (100%)	1 (100%)	29 (100%)	4 (100%)	28 (100%)

Fisher's exact test, $p < 0.001$

بالمثل نجد اختلافاً في انتقال الأسرة حسب الحالة الاجتماعية. نسبة من انتقلت أسرته للعيش معه في مصر أكبر بين من سبق لهم الزواج مقارنة بمن لم يسبق لهم الزواج.



	الجنس		الإجمالي
	أنثى	ذكر	
هل مصر مكان دائم للاستقرار أم محطة تمهيدا للهجرة لبلد آخر؟			
محطة حتي يتم السماح لنا با نستطيع الهجرة إلي بلد آخر	17 (46%)	17 (81%)	34 (59%)
مكان دائم للاستقرار	20 (54%)	4 (19%)	24 (41%)
الإجمالي	37 (100%)	21 (100%)	58 (100%)

Pearson's Chi-squared test, $p=0.009$

ونرى أن نسبة أكبر من الذكور يرون مصر كمحطة للهجرة لدولة أخرى مقارنة بالإناث.

آخر شهادة تعليمية حصلت عليها/أكملتها							
هل تعمل	الإجمالي						
	تعليم فني	تعليم ابتدائي	تعليم متوسط	تعليم جامعي/عالي	تعليم فوق جامعي	تعليم ثانوي	
نعم	0 (0%)	0 (0%)	3 (30%)	2 (6.7%)	0 (0%)	8 (67%)	13 (24%)
لا	1 (100%)	1 (100%)	7 (70%)	28 (93%)	1 (100%)	4 (33%)	42 (76%)
الإجمالي	1 (100%)	1 (100%)	10 (100%)	30 (100%)	1 (100%)	12 (100%)	55 (100%)

Fisher's exact test, $p<0.001$

ونجد أن نسبة العاملين تختلف حسب المستوى التعليمي. على سبيل المثال، نسبة العاملين بين أصحاب التعليم الجامعي/العالي أكبر من نسبة العاملين بين أصحاب التعليم الثانوي.

	الجنس		الإجمالي
	أنثى	ذكر	
لماذا لا تعمل؟			
عندي أطفال ولازم اعطني بيهم	9 (69%)	0 (0%)	9 (53%)
مش لاقى عمل	2 (15%)	2 (50%)	4 (24%)
عندي ظروف صحية	1 (7.7%)	2 (50%)	3 (18%)
مسن	1 (7.7%)	0 (0%)	1 (5.9%)
الإجمالي	13 (100%)	4 (100%)	17 (100%)

Fisher's exact test, $p=0.033$

ونجد أن أسباب عدم العمل تختلف حسب الجنس.



	آخر شهادة تعليمية حصلت عليها/أكملتها						الإجمالي
	تعليم ثانوي	تعليم فوق جامعي	تعليم جامعي/عالي	تعليم متوسط	تعليم ابتدائي	تعليم فني	
هل مسموح لك العلاج في المستشفيات الحكومية							
لا	4 (33%)	1 (100%)	6 (21%)	9 (90%)	1 (100%)	1 (100%)	22 (41%)
نعم	8 (67%)	0 (0%)	23 (79%)	1 (10%)	0 (0%)	0 (0%)	32 (59%)
الإجمالي	12 (100%)	1 (100%)	29 (100%)	10 (100%)	1 (100%)	1 (100%)	54 (100%)

Fisher's exact test, $p < 0.001$

ونرى أن نسبة المسموح لهم بالعلاج في المستشفيات الحكومية بين أصحاب التعليم الثانوي والتعليم الجامعي أكبر من المستويات التعليمية الأخرى.

	الحالة الاجتماعية				الإجمالي
	متزوج	أرمل	أعزب	مطلق	
هل مسموح لك العلاج في المستشفيات الحكومية					
لا	15 (63%)	2 (100%)	4 (14%)	1 (100%)	22 (40%)
نعم	9 (38%)	0 (0%)	24 (86%)	0 (0%)	33 (60%)
الإجمالي	24 (100%)	2 (100%)	28 (100%)	1 (100%)	55 (100%)

Fisher's exact test, $p < 0.001$

ونجد أن نسبة المسموح لهم بالعلاج بين من لم يسبق لهم الزواج أكبر مقارنة بمن سبق لهم الزواج.



	الجنس		الإجمالي
	أنثى	ذكر	
لمن قال نعم هل بالفعل بتقدر تاخذ خدماتك الصحية بشكل كويس			
نعم	18 (72%)	8 (42%)	26 (59%)
لا	7 (28%)	11 (58%)	18 (41%)
الإجمالي	25 (100%)	19 (100%)	44 (100%)

Pearson's Chi-squared test, p=0.046

ونلاحظ ان نسبة أكبر من الإناث ترى أن الخدمات الصحية المقدمة لهم في المستشفيات الحكومية جيدة.

	هل الأسرة انتقلت لمصر معك؟		الإجمالي
	لا	نعم	
فئات العمر			
10-19	1 (33%)	2 (67%)	3 (100%)
20-29	20 (71%)	8 (29%)	28 (100%)
30-39	3 (30%)	7 (70%)	10 (100%)
40-49	1 (13%)	7 (88%)	8 (100%)
50-59	0 (0%)	4 (100%)	4 (100%)
60-69	1 (100%)	0 (0%)	1 (100%)
الإجمالي	26 (48%)	28 (52%)	54 (100%)

Fisher's exact test, p=0.002

ونجد أن نسبة من انتقلت أسرهم معهم إلى مصر أكبر بين الفئة العمرية 20 إلى 29 عام مقارنة بالفئات العمرية الأخرى.



	هل تعمل		الإجمالي
	نعم	لا	
فئات العمر			
10-19	1 (33%)	2 (67%)	3 (100%)
20-29	3 (12%)	23 (88%)	26 (100%)
30-39	4 (50%)	4 (50%)	8 (100%)
40-49	1 (14%)	6 (86%)	7 (100%)
50-59	1 (50%)	1 (50%)	2 (100%)
60-69	1 (100%)	0 (0%)	1 (100%)
الإجمالي	11 (23%)	36 (77%)	47 (100%)

Fisher's exact test, $p=0.043$

ونلاحظ أن نسبة العاملين تختلف باختلاف الفئة العمرية.

	هل مسموح لك العلاج في المستشفيات الحكومية		الإجمالي
	لا	نعم	
فئات العمر			
10-19	2 (67%)	1 (33%)	3 (100%)
20-29	5 (20%)	20 (80%)	25 (100%)
30-39	5 (63%)	3 (38%)	8 (100%)
40-49	6 (86%)	1 (14%)	7 (100%)
50-59	1 (50%)	1 (50%)	2 (100%)
60-69	1 (100%)	0 (0%)	1 (100%)
الإجمالي	20 (43%)	26 (57%)	46 (100%)

Fisher's exact test, $p=0.004$

وكذلك نجد اختلافاً بين نسب المسموح لهم بالعلاج في المستشفيات الحكومية حسب الفئة العمرية.



ولدراسة العلاقة بين الخصائص الديموغرافية واندماج المهاجرين بشكل عام تم تكوين مؤشر للدمج كالتالي:

الصفات	النقاط المكتسبة
المجموعة الأولى: الأسرة	
انتقلت الأسرة مع المهاجر إلى مصر	1
انتقل المهاجر إلى مصر وحده لكن يخطط لاستقدام أسرته إلى مصر	0.5
انتقل المهاجر إلى مصر وحده ولا يخطط لاستقدام أسرته إلى مصر	0
المجموعة الثانية: الاستقرار	
يري المهاجر مصر كمكان للاستقرار الدائم	1
يري المهاجر مصر كمحطة للهجرة إلى دولة أخرى	0
المجموعة الثالثة: العمل	
المهاجر يعمل	1
المهاجر لا يعمل بسبب عدم وجود فرصة عمل	0
المجموعة الرابعة: الوضع القانوني	
المهاجر وضعه قانوني أو دخل مصر بتأشيرة	1
المهاجر وضعه غير قانوني	0
المجموعة الخامسة: المسكن	
المهاجر لديه مكان للسكن	1
المهاجر ليس لديه مكان للسكن	0
المجموعة السادسة: العلاج	
المهاجر مسموح له بالعلاج في المستشفيات الحكومية ويرى أنه يتلقى خدمات صحية جيدة	1
المهاجر مسموح له بالعلاج في المستشفيات الحكومية ولكن يرى أنه لا يتلقى خدمات صحية جيدة	0.5
المهاجر غير مسموح له بالعلاج في المستشفيات الحكومية	0



وتم حساب المؤشر ليكون الوسط الحسابي للسنت مجموعات لتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح.

وبحساب بعض الإحصاءات الوصفية للمؤشر بين الذكور والإناث وإجراء اختبار Wilcoxon rank sum نتوصل للآتي

المتغير	أنثى ¹ N = 41	ذكر ¹ N = 22	p-value ²
مؤشر الدمج	0.75 (0.60, 1.00)	0.60 (0.50, 0.67)	0.002

¹Median (Q1, Q3)

²Wilcoxon rank sum test

والذي يشير لأن المهاجرين الإناث أكثر اندماجاً من الذكور وفقاً لمؤشر الدمج.





جميع الحقوق محفوظة لوحدة بحوث ودراسات الهجرة

mru-feps.com /mru@feps.edu.eg

MRU 2025